شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (104) 15/6/2011



هذا الحجاز تأمَّلوا صفحاته سفر الخلود ومعهدُ الآثارِ

تخشى على نظامها السياسي المستبد وخسارة ما تبقى من نفوذها بفعل الثورات

السعودية تقود الثورة المضادة

هـذا الـعـدد

الدولة الضديّة	١
لماذا وكيف وأين؟: السعودية والثورة المضادة	٢
السعودية ومعركة سوريا	٤
الثورة السعودية المضادّة في البحرين	٧
السعودية: مساعدة الحلفاء لمواجهة الإنتفاضات	٨
الثورة المضادة في السعودية	٩
كيف يدير السديريون الثورة المضادّة؟	١٥
السعودية تقود الثورة المضادة	٢١
اندفاع سعودي لوقف زخم الثورات	٢٢
السعودية واليمن: الحدود الثورية، والثورة المضادة	٢٤
هل يغتال السعوديون الربيع العربي؟	٢٦
بعد رشوة اليمامة.. فساد بطل الحرس الوطني!	٢٧
الوهابية: مذهب الكراهية: تكفير المعين والعموم	٢٩
كتبة آل سعود: التكفيريون الجدد	٣٨
وجوه حجازية	٣٩
الأخيرة	٤٠

الدولة الضدّيّة

دولة ضدّية بكل ما في الكلمة من معنى، فقبل نشأتها دخلت كتائبها على الفور في حرب مع الدولة العثمانية، وذهبت إلى العراق لترويع سكّانه، وقتل أبنائه، إلى جانب أعمال النهب والسلب، بما يشبه أساليب قطّاع الطرق، وعادت جحافل الوهابية لتهدّد باجتياح الشام، بعد أن أسقط علماء الوهابية صفة الإسلام عن أهله، ومنعوا محمل الشام عن القدوم الى مكة لأداء مناسك الحج ما لم يجدد أهل الشام إسلامهم، وفعلوا ذلك مع محمل مصر، وكانوا على استعداد لتعطيل شعيرة الحج، على قاعدة أن كل ماعدا الوهابيين ليس على غير الجادة، وأن المسلمين يعيشون أوضاعاً أسوأ من أوضاع الجاهلية الأولى، ولا مناص من الإذعان لرسالة التوحيد التي جاء بها إبن عبد الوهاب..

في كل أطوارها الثلاثة، كان تكفير عباد الله وإباحة دمائهم وأموالهم سمات الدولة السعودية الوهابية، ومن أجل أن يقتلوا كفّروا الناس، ومن أجل أن يحكموا فرضوا الوهابية شريعة جديدة، وتذرّعوا بأن الأخيرة هي العودة الى الإسلام الأصيل، فيما المسلمون بعد القرن الثالث الى حين ظهور الشيخ إبن تيمية كانوا على ضلال، ثم عاد الضلال مجدداً بعد رحيل إبن تيمية إلى الأمة الى حين ظهور الشيخ إبن عبد الوهاب..وبحساب إجمالي، فإن أمة الحبيب المصطفى (صلى الله عليه وسلم)، بعد القرن الثالث الهجري كانت على ضلال إلا من إتّبع إبن تيمية وإبن عبد الوهاب!

وحين أعلن عن قيامها الرسمي سنة ١٩٣٢، بعد أن أنجزت بريطانيا مهمة بناء كيانين ضدّيين (الكيان السعودي والكيان الإسرائيلي)، فإن أول ما قامت به هو الإجهاز على قضية الشعب الفلسطيني وانتفاضته الأولى سنة ١٩٣٦، وتدخّلت من أجل وقف الإضراب العام بحجة أن بريطانيا ستوفي بوعودها حول حقوق الشعب الفلسطيني ووقف الهجرة اليهودية ..وتبيّن لاحقاً أن إبن سعود ليس سوى شخصية تعيش على المكر، كما تعيش على المجون أيضاً، وضاع المسجد الأقصى في أيامه دون أن يرفّ له جفن، حتى أن الشاعر الفلسطيني المناضل عبد الرحيم محمود تنبأ، ربما لسوء ما شهده من أداء حكّام على شاكلة إبن سعود، بضياع الأقصى قبل سنوات من النكبة، فخاطب الأمير سعود: المسجد الأقصى أجئت تزوره..أم جئت من قبل الضياع تودعه.

وقد لحظنا قبح الموقف السعودي بكل الضدّية المكتنزة فيه من العدوان الإسرائيلي على لبنان في حرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦، ثم على قطاع غزة في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨، حيث اصطفت دولة عربية ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي وبصورة علنيّة الى جانب العدو، فيما راح علماء الوهابية يصدرون الفتاوى التي تحرّم مجرّد الدعاء للمقاومة في لبنان والتظاهر لدعم أهالي غزة. وكان من خزي الضديّة السعودية أن يقوم موقع (وزارة الخارجية الإسرائيلية) طيلة أيام العدوان على قطاع غزّة، بنشر مقالات كتّاب الدولة الضدّية والتي تنقد حركة حماس وتبرر، ضمناً، العدوان الإسرائيلي!

بطبيعة الحال، ليست المرة الأولى التي يقف فيها آل سعود ضد مصالح الشعوب العربية والإسلامية والإصطفاف الى جانب أعداء هذه الأمة، فما قام كيانهم إلا على التآمر والضدّية، فعبّئوا المال والرجال لإطاحة أنظمة وحركات مقاومة، بدءاً من الرئيس المناضل جمال عبد الناصر، حيث كان آل سعود ينسجون المؤامرات ويشجّعون الأميركيين على ضرب مصر، إنتقاماً من رئيسها الذي حمل راية تحرير الوطني والقومي، وتواطؤ مع الأسرائيليين، كما يخبر تقرير أعدّته لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس وبعثة وزارة الخارجية الأميركية في نهاية ١٩٩١، على اختراق الجيش السوري بهدف إطاحة النظام هناك..

وهكذا هو حال آل سعود طيلة فترة حكمهم، فكلما ارتفعت راية للإستقلال والممانعة في الأمة، دفعوا الأموال لكل نفس دنيئة كيما تغمز في قناة من يرفعها، وتشيع ثقافة اليأس والقنوط وسط المناصرين لها، وفي وقت ما يحرّكون الأطفال والساديين للإنخراط في مواجهات مسلّحة عبثية كالتي شهدنا بعض صورها في لبنان على يد تنظيم (فتح الإسلام) في مخيم نهر البارد، في الشمال اللبناني، أو تنظيمات القاعدة في العراق واليمن، وشبه القارة الهندية، وشمال أفريقيا والتي لم تحقق الأمة منها سوى العار والتشويه لدين الإسلام..ومن أجل تغطية تلك الكوارث، يلوذ آل سعود بمؤتمرات حول حوار الأديان، الذي تبيّن لاحقاً أنها جزء من مشروع التطبيع مع الكيان الإسرائيلي..

لم يأت خير قط من هذا الكيان، ولم يدفع المال إلا من أجل إشعال الفتن في الأمة، وتحريك جماعات التطرّف الذين شوّهوا دين الله عزّ وجل، وكما تذكر الوثيقة سالفة الذكر عن الملك فهد بأنه كان يكره آية (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها..الآية)، وحين طالبته بعثة الكونغرس والخارجية بأن يدخل إصلاحات سياسية لتجنيب البلاد أزمة سياسية كبرى، قال بأنه سيحرّك المطاوعة حتى يكره الناس ليس هذا الدين فحسب (يقصد الإسلام)، وإنما كل الأديان السماوية.. هو نفسه، الملك فهد، الذي أنفق ٨٠ مليار دولاراً على نشر الوهابية المتطرّفة في أرجاء العالم، فأولدت إرهاباً، وتشويهاً، واستهتاراً بقيم الأديان السماوية في التسامح، وحفظ الأنفس والثمرات..

مقالات متعاقبة صدرت في الآونة الأخيرة بلغات عدّة حول الدور السعودي المركزي في الثورة المضادة، وكيف تحوّل (ربيع العرب) الى خريف بسبب تواطؤ دول كبرى وصغرى وذيلية لجهة تحويل المدّ الثوري في الشرق الأوسط الى حرب تصفية حسابات بين دول وربما شعوب..

بلغت الضدّية في الكيان السعودي حد التصرّف وكأنه الراعي الرسمي للشعوب العربية، يملي عليها ما يجب فعله، وما لا يجوز تجاوزه، فهي تدفع الأموال لمصر كيما تفرض على المجلس العسكري الاعتصام بالسياسة نفسها التي كان عليها الرئيس المخلوع، وتجتاح البحرين كيما تثبّت النظام الملكي الشمولي، وتسعى لاختطاف الثورة اليمنية عن طريق افتعال صراعات جانبية، وتقدّم مبادرة مفصّلة على مقاسها، وتحرّك فرق الفتنة في سورية وتخصص القنوات الفضائية الفتنوية لإحداث إنقسامات داخلية، وتموّل من تحت الطاولة الحرب في ليبيا..إنها دولة ضدّية، وستكون ضد بقائها يوماً ما.

لماذا وكيف وأين؟

السعودية والثورة المضادة

محمد قستي

لماذا تكون السعودية قطب الرحى المعادي لكلّ تغيير وثورة في المنطقة العربية وحتى الإسلامية؟ باختصار لسببين أساسيين هما:

١/ السعودية دولة محافظة، وهي أشدّ الدول قاطبة في عدائها للتغيي، سواء كان تغييراً سلمياً تدرجياً ناعماً، أو راديكالياً جذرياً. هكذا هي السعودية بالأمس في الستينيات كما اليوم في الألفية الجديدة. لم يتغيّر شيء ألبتة.

الدولة المحافظة التي تنزع للإستبداد وعدم التغيير لنظامها السياسي، ودور شعبها في المشاركة الشعبية، حتى في الشكل ـ فضلاً عن الجوهر ـ لا يمكنها أن تعيش مسترخية في بيئة ثورية تعصف بها أنواء التغيير. بهذا المعنى فإن السعودية تدافع عن نظامها السياسي المتخلف عبر محاربتها للثورات. هي لا تريد تأثيراً على شعبها يدفعه للمطالبة بالإصلاح فضلاً عن المطالبة بإزاحة العائلة المالكة، التي ينظر اليها كثيرون على أنها من أفسد العوائل التي حكمت في التاريخ وأكثرها طغياناً، نظراً لاستخدامها الدين، ونظراً لما تأتّى لها من إمكانيات مالية، وأيضاً نظراً للتحالف الوثيق بينها وبين الدول الغربية الحامية للنظام.

في الستينيات الميلادية من القرن المنصرم، كانت السعودية تخاف من الإنقلابات العسكرية، وأن تصل عدواها الى الجيش السعودي الذي قام بعدّة محاولات انقلابية فاشلة، أكثرها أهمية انقلاب عام ١٩٦٩م. وقد استطاعت العائلة المالكة ـ عبر العديد من السياسات، وبينها تجنيد الأمراء في سلاح الطيران، ومنح كثير منهم الرتب العليا في القيادة العسكرية وفي الإستخبارات العسكرية، وعبر التنقلات المستمرة للضباط من مواقعهم، وأيضاً عبر وجود قوى عسكرية توازن بعضها البعض: الحرس الوطني مقابل الجيش النظامي ـ استطاعت احتواء الخطر الإنقلابي العسكري.

ولكن العائلة المالكة اليوم أمام نموذج جديد من التغيير، يعتمد دور الجمهور العام، وليس الذراع العسكرية، ومثل هذا النوع من التغيير (الثورة) يصعب احتواؤه نظراً لحضور الجماهير في صناعة الثورة، وحرصه الأكبر على نجاحها والدفاع عنها، ومراقبة حكامها، والإطاحة بهم إن تطلّب الأمر عبر الحراك الجماهيري في الشارع، أو عبر الإنتخابات.

تشعر العائلة المالكة في السعودية بخطر على نظام حكمها، الذي يتقزّم أمام ناظري الشعب، الذي قد يتعلم وسائل نضالية من جيرانه العرب في مكافحة طغيان الأمراء. هي مدركة أن مقارنة نظامها مع أي نظام عربي آخر ليس في مصلحتها، ما يدفع الشعب الى المطالبة بالتغيير، تأكيداً على حقيقة ضعف شرعية النظام في التعبير عن مصالحه. كما تخشى أن يؤدي عدم التجاوب مع مطالب الشعب، الى المزيد من الإستهانة بها، والى ادراك حقيقة أن الجمهور سيتجه عاجلاً أم آجلاً الى النظر لنظامها بوصفه نظاماً متخلفاً غير جدير بالبقاء.

٢/ لأن السعودية كدولة اعتادت أن تتحرك وتوّسس لنفوذها السياسي في محيط بلدان إقليمية وإسلامية، اعتماداً على فساد تلك النظم، أو إمكانية إفسادها وشراء مواقفها السياسية، أو لتصمت وتمالئ العائلة المالكة، وتتخلّى عن قرارها المستقلّ ـ في غياب أي دور للشعوب ـ لصالح حكام الرياض. ببزوغ نظم سياسية منتخبة من الشارع، فإنها مضطرة الى أن تسمع لصوته، وتحافظ على كرامته الوطنية، واستقلال قراره النابع من إرادته ومصالحه، ومعنى هذا: أن النظم الناتجة من الثورات لا تستطيع التماشي مع المواقف السعودية، ولا القبول الفوري بالإغراءات والرشوات السعودية، وبالتالي فإن السعودية لا يمكنها في ظرف كهذا إلا أن تنكمش سياسياً.

بمعنى آخر، فإن عداء السعودية للأنظمة الديمقراطية ـ أو المتدرجة نحو الديمقراطية ـ والمتوقع أن تأتي بها الثورات العربية، ينبع من حقيقة أن وجود هكذا نظم وانتشارها في المحيط الجغرافي للحدود السعودية، يعني سدّ الطرق والمنافذ على السياسة السعودية، ونفوذها، وبالتالي فأن الرياض ستواجه انكماشاً متزايداً لدورها لصالح النظم الديمقراطية التي بدأت بالبزوغ، والتي ستتخذ مواقف مختلفة عن الموقف السعودي، وستكون أقلّ ميلاً للتفريط بالقرار الوطني، أو بيعه على مذبح ريالات السعودية. وهذا كاف لأن تعمد الأخيرة على محاربتها وإفسادها من الداخل، كخطوة أولى لتسهيل الدور السعودية المنحدر باستمرار منذ اكثر من عقدين.

كيف تكون الثورة السعودية المضادّة؟

سلاحان سبق وأن جرّبا واستخدما في محاربة كل الثورات العربية والإسلامية القديمة والحديثة. السلاحان هما أداة السعودية الدائمة والمستخدمة في كل شيء تقريباً: المال، والدين. كيف؟

المال لرشوة النظم السياسية إن أمكن (هذا لا ينجح في الدول العربية الغنيّة)؛ أو لرشوة عناصر من تلك النظم الجديدة، كما هو واضح اليوم في مصر واليمن. أو لافتعال حروب ودفع تكاليفها، كما في التجربة الإيرانية (الحرب العراقية الإيرانية)، وفي التجربة الليبية الحديثة، كما في تجربة السودان، وحتى تجربة الثورة المصرية السابقة (حرب اليمن). ويمكن للمال أن يلعب دوراً في الإغتيالات، كما في لبنان (مجزرة بئر العبد التي قامت بها السي آي أيه، ومولها بندر، كما نُشر غربياً)، ومثله اغتيال الرئيسين اليمنيين الاسبقين: الحمدي، والغشمي، وقبل ذلك محاولة اغتيال عبدالناصر (قصة رشوة الملك سعود لعبدالحميد السراج). المال يستطيع أن يفعل أموراً كثيراً، تسهل العمل السياسي، ومحاصرة الخصم المخالف، خاصة إن كان نظاماً ديمقراطياً جاء على أكتاف ثورة شعبية. وقد تتيح مساحة الحرية في البلدان المتحررة حديثاً من نير الإستبداد للسعودية أن تقوم بدورها المشبوه. فضلاً عن هذا، فإن المال يدعم الإعلام المضاد، ومعروف دور الإعلام السعودي اليوم، والقنوات الممولة سعودياً. كما أنه (أي المال) يساعد في التحشيد والتحريض السياسي، وتكتيل الدول لصالح الموقف السعودي.

أما الدين، فيوجّه باتجاه الخصم، لتجريده من الإسلام (الحكم بكفره) ثم لتبرير أي عمل يقوم ضدّه والمساعدة فيه. عبدالناصر والخميني وصدام حسين والقذافي والآن بشار الأسد كلّهم كفار، وأيديولوجياتهم السياسية كافرة. سلاح الفتوى يستخدم في التحبيط (فتاوى مشايخ السعودية ومفتيها حول حرمة الثورة والتظاهر في تونس ومصر واليمن وغيرها) ويمكن أن تستخدم في التهييج إن كان يراد صناعة ثورة لم تكتمل فيها عوامل النجاح بعد، ولكن في بلد الخصم: (ليبيا وسوريا). هنا يصبح كل شيء حلالاً: التظاهر، والقتل، والتحريض الطائفي، وتهريب السلاح، وتمويل قنوات فضائية متخصصة ضد هذه الدولة أو تلك (صفا ووصال والمجد والدليل، فضلاً عن العربية وغيرها). فضلاً عن تمويل صحف ومواقع الكترونية للقيام بحرب اعلامية حديثة.

الدين بنسخته الوهابية التكفيرية: مطيّة لآل سعود في اية حرب خاضوها ويخوضونها الآن أو في المستقبل. ومجاميع التكفيريين لا مانع لديهم من محاربة الخصم وقتله بالمتفجرات والمفخخات والقتل على الحوية بتهمة العمالة لأميركا (العراق). وهم في ذات الوقت مستعدون ـ كما في الوقت الحالي ـ أن يلتقوا مع الناتو ومع الأميركي (كما حدث في أفغانستان من قبل) والعمل سويّة ضد (الكافر العربي): (ليبيا وسوريا).

أينما تجد دوراً سعودياً مناهضاً للثورة، تجد مجاميع التكفير الوهابي (شغّالة!) بأقصى طاقتها. الإنفجار السلفي في مصر، والعنف الذي أظهروه ضد الصوفية وضد الأقباط، وتدمير دور العبادة، واحد من الأمثلة، حول كيفية استخدام السعودية للدين وأدواتها الدينية، وعناصر التكفير في البلاد الأخرى، لتخريب ثورة ما، أو لصناعة احتجاج وثورة (مثل ذلك العنف في سوريا واختطاف الإحتجاجات السلمية والمعارضة الوطنية ضد الإستبداد هناك).

أين الثورة المضادّة؟

إنها في البلدان التي تحكمها أنظمة حليفة قبل أن تقع فيها الثورات، حيث السعي لإفشالها، كما في تونس (تحتضن السعودية بن علي)، أو في مصر (عبر المال والتآمر والضغوط السياسية وعنف الجماعات السلفية الممولة سعوديا)، أو في اليمن (عبر رجالاتها الكثيرين، وربما العنف لاحقاً، والعزل السياسي). هنا الثورة حرام، ويجب القضاء عليها، وتضييع جهود الشعوب، ودماء الآلاف من الشهداء. أما الثورة الحلال، التي يجب دعمها، والتي يمثل سقوط النظام السياسي فيها انتصاراً للسعودية، باعتباره منافساً أو عدواً، فنموذجها ليبيا وسوريا. وفي الحقيقة، فإننا نخطو خطوات واسعة باتجاه أن تقع الثورات العربية في قبضة الأميركيين والغرب عامة. ليس أمامنا في ليبيا وسوريا سوى ثورات أقرب ما تكون في التوصيف الى أنها ثورات أميركية ـ سعودية، أو بالأصح: مشاريع حروب أهلية. ليس أمامنا سوى هذا، اضافة الى الثورة السعودية المضادّة في المقلع الآخر.

السعودية ومعركة سوريا!

خالد شبكشي

على مدار العقدين الماضيين، وخاصة العقد الماضي، تكبّدت السياسة السعودية خسائر فادحة أتت على معظم نفوذها ومكانتها في العالمين العربي والإسلامي.

لقد انتهى ما سمي بـ (الحقبة السعودية) التي تحدث عنها الكاتب المصري المشهور محمد حسنين هيكل في منتصف سبعينيات القرن الماضي. تلك الحقبة التي بدأت بغياب الرمز الكبير جمال عبدالناصر، واستمرت في تصاعد حتى نهاية الثمانينيات الميلادية، لتبدأ الإنتكاسة منذ بداية التسعينيات، وبالتحديد بعد حرب الكويت، وتستمر في انحدارها وتآكل النفوذ السياسي السعودي معها، حتى قضت عليها الثورات العربية الأخيرة، وبالتحديد الثورة المصرية، قضاءً شبه مبرم.

لم تعد السعودية ذاك الرقم الكبير والمهيمن في المعادلة الإقليمية. فالدول العربية الكبيرة ذات التأسيس التاريخي، والتي سمحت للسعودية بأن تقود العالم العربي، لم تعد ترى في السعودية ممثلاً وحكماً وقاضياً ومعبّراً عن الآمال والطموحات العربية، فضلاً عن أن تمثل النظام العربي الرسمي الذي أصابه الإنشقاق والشرخ الشديد منذ عقود. لا العراق، ولا سوريا، ولا الجزائر، ولا السودان، ولا مصر (بعد ثورتها المظفرة) تقبل بالهيمنة السعودية وسياساتها، ولا هي تنصاع لأوامرها.

السعودية اصطدمت مع كل هذه الدول، وهي لا تمتلك مؤهلات الزعامة إلا إذا تنازلت عنها قيادات هذه الدول، وقد فعلوا في منتصف السبعينيات، ولكن السعودية ما لبث ان اتخذت دوراً عدائياً لهم جميعاً، وقطعت المساعدات عنه بلدانهم. تلك المساعدات كانت مسهّلاً للدور السعودي وقبوله عربياً وإسلامياً، ووفر تنازلات في المواقف والأيديولوجيات لصالح السعودية. لم يتبق للأخيرة حتى وقت متأخر سوى مصر، التي كانت في عهد مبارك مطيّة للسياسات الخارجية السعودية. وها هي مصر تتغير، وتحاول استعادة دورها ومكانتها المفقودة، وتحاول أن تميّز نفسها عن المواقف السعودية، من أن تتبع الأخيرة لخطواتها وليس العكس.

لا حضور للدور السعودي في العالم العربي؛ وإذا وجد فلا يذكر إلا بالسلب. في لبنان كما العراق وفلسطين والصومال والصحراء الغربية واليمن وحتى في عدد من بلدان الخليج، ينكمش الدور السعودي الى أبعد حدوده، وتخسر السعودية الورقة تلو الأخرى، وتنهار الأحلاف والإئتلافات السياسية التي تصنّعها الولايات المتحدة، والتي تبقي للسعودية مكانة ما، كما سمي بحلف الإعتدال العربي، الذي انهار بفضل الثورة العربية التي ضربت قلبه في مصر مبارك.

حين تذكر السعودية، ترى الألسن تلوك مواقفها وفساد حكامها. في فلسطين، خسرت السعودية معظم أوراقها، حيث اتخذت الأخيرة موقف العداء تجاه معظم الفصائل الفلسطينية عدا فتح محمود عباس، وأصبحت أقرب الى الموقف الإسرائيلي من أي موقف آخر، ولازالت سهامها توجه لحماس وغيرها. وفي العراق آيست السعودية من تغيير الوضع عبر تصدير منتجاتها التكفيرية والعنفية الوهابية. وفي سوريا، خسرت السعودية حليفاً طالما وقف معها في الشدائد، كما في حرب تحرير الكويت. وإذا تحدثت عن السعودية في لبنان، فترى فريقها أقرب الى الهزيمة منه الى النصر، رغم حقن المال المستمرة، والدعم السياسي واللوجستي السعودي والغربي معاً. اليمن، مزرعة السعودية الخلفية، يثور على رجل السعودية، ويتهمها بالتآمر على ثورته، ومثله الشعب التونسي الذي استشاط غضباً وتظاهر أمام السفارات السعودية في اوروبا مطالباً بترحيل الديكتاتور بن علي القابع في السعودية. وفي مصر يتحدثون عن الثورة المضادة التي تقودها السعودية عبر سلفييها، وسمعتها الملطخة بالدموية والإستبداد أصبحت كاملة السواد بتدخلها العسكري الممزوج بالدم في البحرين. وهكذا.

وحتى النفوذ السعودي في بلدان العالم الإسلامي، هناك انحسار كبير له. في الباكستان، مختبر السعودية والوهابية، وهو البلد الذي استثمرت فيه السعودية أيديولوجياً وسياسياً منذ أكثر من نصف قرن، يتكاثر المعارضون للسعودية، المتهمة بتمويل الإرهاب فيه، وتفكيك قراره السياسي. وفي أفغانستان، حيث كانت السعودية تناصف الباكستان نفوذها فيه، يصعب على المراقب أن يرى دوراً للسعودية فيه. ومثل ذلك الحال تجده في العديد من الدول الأفريقية الإسلامية، وفي الدول الكبرى كنيجيريا وأندونيسيا وحتى تركيا، التي ينذر انخراطها الفعال في قضايا العالم العربي، بتبدّد النفوذ السعودي، ولهذا فإن السعودية ممتعضة من ذلك الدور التركي المتصاعد.

لهذا كلّه، فإن السعودية تشعر باليأس.

انها تبحث عن انتصار ولو قليل يوقف نزيف الخسائر الذي تصاعد بسقوط بن علي ومبارك وربما قريباً الرئيس اليمني علي عبدالله صالح.

هي بحاجة الى انتصار معنوي في ظلّ الخسائر المتتالية.

لكن العين السعودية تتركز على سوريا بالذات، وليس غيرها، لماذا؟

لأن أغلب الثورات التي وقعت إنما وقعت في (كامب الإعتدال): في مصر وتونس واليمن والبحرين، وبالتالي فهذه كلها تعتبر خسائر للسعودية ونفوذها في المنطقة.

هناك ليبيا، وسوريا. الأولى ليست

في أي معسكر، فالقذافي (الفلتة!) أراد أن يجعلها (دولـة عظمى!) وتمثل بذاتها ولوحدها معسكراً وهمياً! وسقوط القذافي لا يغير من معادلة الشرق الأوسـط، ولا يضيف رصيداً كبيراً للسعودية، بل ستكون ليبيا نهباً لكل الجهات الغربية والإقليمية. سيتوزع إرث القذافي في حال سقوطه بين القبائل المتعددة. والسعودية ـ وإن استثمرت في ليبيا ضمن صفقة مع الولايات المتحدة ـ فلكي تحدّ من خسائرها في اليمن. أي في مقابل البحرين واليمن. كان تدخلها ودعمها المالي والسياسي للعملية العسكرية الغربية القائمة ثمناً للحفاظ على حديقتيها الخلفيتين. لكن واحدة منها، وهي اليمن، لم تستطع الصفقة أن تحمي نظامها، وإن أجّلت سقوطه، بفعل الموقف الغربي المخزي، وبفعل المبادرة السعودية (الخليجية إسماً!) التي رفضت وانسحبت قطر منها مؤخراً.

زد على ذلك، فإن هناك مستثمرين كبار آخرين ينافسون الإستثمار السعودي في ليبيا، وفي مقدمتهم قطر التي قد يكون لها أجندة مختلفة، وبالقطع طموحات مختلفة عن السعودية، وهي تطمح بأن تلعب دوراً مؤثراً في التحولات الإقليمية الجارية.

وفي العموم، فإن سقوط القذافي لا يعني خسارة لما يسمى بـ (حلف الممانعة) أو (حلف المقاومة) الذي يدعم في جملته الثورة في ليبيا، ولكنه ضدّ التدخل الغربي فيها، رغم ان فريق الممانعة لا يقول ذلك بصريح العبارة.

إذن هي سوريا. بيضة القبّان، التي يراهن السعوديون على سقوط نظامها من أجل تعديل الموازين السياسية، واستعادة الأنفاس والنفوذ الضائع، وتأكيد الأيديولوجيا السعودية الوهابية، وإعادة تصديرها الى هناك.

لماذا سوريا؟

لأن إسقاط نظام سوريا ـ بالنسبة للسعودية وللغرب ـ يعني توجيه ضربة قاصمة لحلف الممانعة، ورداً كبيراً على النجاحات المتتالية التي حققها ذلك الحلف. وإذا ما نجح هذا المشروع، فإنه يعني إضعاف المقاومة عامة في المنطقة وبالخصوص في فلسطين ولبنان. ويعني هزّ النفوذ الإيراني في المنطقة الذي جاء على حساب السعودية، وربما يعني لها وللغرب بداية لضرب النظام الإيراني والتخلص منه برمته، فضلاً عن ضرب النفوذ السياسي لأعداء حلفائها الحريريين في لبنان، واستعادة بعض الدور في العراق والتأثير عليه، وهو الأمر الذي فشلت السعودية فيه حتى الآن.

لماذا سوريا؟

لأن سوريا ـ بالنسبة للسعودية ـ المكافئ طائفياً للعراق. والسياسة الخارجية السعودية لم تبرح حساباتها ومؤثراتها الطائفية المحركة لها والمستهدفة لها. كان السعوديون يقولون للأميركيين، لن نقبل بحكم الشيعة في العراق، إلا إذا خسر العلويون الحكم في سوريا! وسوريا بالنسبة للسعودية (مهد السلفية)؛ منها جاء ابن تيمية، وعدد من مشايخ السلفية الذين يعتبرون رموزاً للحركة الوهابية منذ نشأتها. سقوط النظام في سوريا ينظر اليه سعودياً أكثر من سقوط نظام سياسي. إنه انتصار مذهبي، طالما بحثت عنه السعودية وفتشت عليه. لا عجب أن نرى الخطاب الطائفي السعودية هو الذي يغذي الوضع هناك، ولا عجب أن تبنى الآمال من قبل مشايخ الوهابية (سوريين وسعوديين وغيرهم) من أن سقوط الأسد سيفتح لهم بوابة لجعل سوريا (قلعة الوهابية الجديدة)! ولا عجب أن يختطف الوهابيون ـ الذين لا يؤمنون بالتظاهر ضد ولي الأمر! ـ الحراك السوري ويحولونه باتجاه العنف، وبالتالي يضعون الإنتفاضة السورية في وضع خطر، دون أن يشعروا بذلك (انظر العدد الماضي من الحجاز).

لماذا سوريا؟

لأن سوريا تمسك أوراقاً عديدة في المنطقة العربية، تضيّق الخناق على السعودية ونفوذها هي وحلفائها المحليين والغربيين، ابتداءً من قضية فلسطين وعملية السلام والوضع المقاوم في لبنان ودعم حماس، والتأثير على الوضع في العراق، والتأثير على تركيا ومكانتها في العالم العربي، والبوابة باتجاه العراق، ومفتاح العلاقة في الحل والسلم مع اسرائيل، كما هي مفتاح العلاقة مع إيران. لهذا، فإن سقوط النظام السوري يعني الشيء الكثير للغرب وحليفتيه إسرائيل والسعودية، يؤمل منه تغيير الموازين في الشرق الأوسط لصالحه ولصالح حلفائه.

لكن ماذا سيحدث إذا لم يسقط النظام في سوريا، الذي تعقد حول سقوطه الآمال؟ كيف ستكون طبيعة العلاقات السعودية السورية؟

لا شك أن النظام في سوريا مستبدّ، ولكن البديل المطروح اليوم لازال غير ديمقراطي، بل خياراً طائفياً وهّابياً. خياراً غربياً يريح اسرائيل، ويرضي الغرب، والسعودية.

ومع هذا فإن هذا الخيار قد لا ينجح. والأرجح أنه لن ينجح. ويحتمل أن تتحول الأمور الى ما يشبه الحرب الأهلية الداخلية.

لماذا؟

المجتمع السوري متعدد طائفياً وإثنياً ودينياً وعشائرياً ومناطقياً. والثورة في المجتمعات المتعددة عامة يفترض ـ لكي تنجح ـ أن ترفع شعاراً وطنياً ديمقراطياً جامعاً، بغية تجسير الإنتماءات المختلفة وتحقيق اجماع داخلي من كافة الفئات على التغيير. لا يكفي هنا في سوريا ـ كما

في البحرين الأقل تعدداً بالقياس الى سوريا ـ أن تتحرك الأكثرية، أو بالأصح جزء (ما) من تلك الأكثرية، لكي يحدث التغيير المنشود. لا يصحّ أن يكون تحرّك الأكثرية وفق شعارات طائفية صارخة، لأن هذا سيؤدي الى ضياع الإجماع الذي تحتاجه أية ثورة، ويحدث تكتلاً مقابلاً مناهضاً، حتى من أفراد تلك الأكثرية، كما هو حال الصوفية في سوريا التي ميزت مواقفها ووقفت الى جانب النظام. لم يستطع دعاة التغيير تحقيق اختراق في الجبهة المقابلة، بسبب الخطاب الطائفي وغياب الخطاب الوطني والديمقراطي من جهة. ومن جهة أخرى، بسبب اختطاف حراك الشارع السلمي باتجاه العنف المقابل لعنف النظام.

وهذا هو الخطأ القاتل في الحراك السوري حتى الآن. فالحراك السلمي أجدى، وأقل كلفة من الناحية البشرية، ثم إنه خيار أخلاقي يثقل كاهل كل من يستخدم العنف ضد شعبه، أي أنه يفقده التعاطف الإنساني العام، ويجعله مجرداً أخلاقياً، وقد يحدث انشقاقات في مؤسسته الأمنية والعسكرية. إن النظم المستبدة لا يمكن مواجهتها في نقطة قوتها، وهي نزعتها الحادّة باستخدام مؤسسات الأمن والعسكر. أية معارضة هي أضعف عسكرياً من أن تواجه مؤسسات كهذه. وإن اللجوء الى العنف والقتل والتهجير على أساس الهوية الطائفية ـ كما حدث ـ يمنح النظام فرصة ذهبية لتحقيق إجماع داخلي مضاد لضرب الإنتفاضة عبر إطلاق القوة المقيّدة لتفعل فعلها. هذا ما تنبّه له اليمنيون والمصريون وغيرهم. لكن في الحالة السورية، جرى عكس ذلك، ومنذ البداية، بتشجيع من السعودية ومشايخها الوهابيين، الى حد قول الشيخ اللحيدان، رئيس المجلس القضائي الأعلى السابق في السعودية، بأنه يجوز قتل ثلث الشعب السوري لإنقاذ الثلثين!

الآن وقد حدث ما حدث، فإن الخيار المتاح للمجتمع السوري المتعدد هو العودة الى الشعارات الأولى في الإصلاح ضمن أجندة واضحة ومحددة للتغيير. وإلا فإن الخيارات الأخرى لا تتعدى: حرباً أهلية؛ أو تدخلاً غربياً على الطريقة الليبية حيث اختطفت الثورة لصالح الغرب وصدور قرار قادتها، مع ان هذا الخيار صعب التطبيق بالنسبة لسوريا.

في كل الأحوال، لا يبدو أن سقوط النظام السوري بالطريقة القائمة أمراً ممكناً في المدى المنظور. في هذه الحالة: كيف سيكون شكل العلاقات السورية السعودية؟

حتى الآن، فإن سوريا تتجنّب الصدام الإعلامي والسياسي مع السعودية، وحتى مع دول الخليج الأخرى، كقطر والإمارات. لم ترد على الحملات الإعلامية والتحريض على العنف، إلا بصورة جزئية، دون أن تسمّي دولة بعينها، بل أن وزارة الخارجية السورية ملتزمة بالصمت الشديد، الى حدّ أن نقداً وجّه إليها من قبل أطراف سورية محسوبة على النظام.



واضح أن النظام السوري لا يريد فتح معارك مع السعودية، واختط طريقاً سياسياً آخر. ربما، هو يعتبر السعودية مجرد تابع وجزء من معركة أكبر، وأن الأساس هو الغرب وفي مقدمته العواصم الثلاث واشنطن ولندن وباريس. هنا الموقف السوري الرسمي واضح. لكن في حال استعاد النظام السيطرة على الأوضاع بمزيج من القمع وحزمة الإصلاحات التي قدّمها، فإن الأمور قد تتغيّر. لقد كشفت الأحداث في سوريا المخبوء السعودي، ومدى استعداد الرياض لمواجهة دمشق، بالرغم من أن تراجعاً سياسياً سعودياً عن التصعيد حدث في قمة الكويت ٢٠٠٩، لكن سرعان ما عادت الرياض الى وضعها السابق، الذي يرى دمشق عدوّا يجب اسقاطه.

ومما أكدت عليه الأحداث، أن السعودية والغرب ودول الخليج الأخرى، إنما كانت تعاقب دمشق على نهجها السياسي الذي اتخذته، خاصة في أمرين: دعم المقاومة في فلسطين ولبنان (حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى وحزب الله)، والعلاقة المتميزة والإستراتيجية مع إيران، تلك العلاقة التي أزعجت الغرب وأودت بالنفوذ الإقليمي للسعودية الى الحضيض. وكانت الولايات المتحدة وخلال العقد الماضي قد نصحت السعودية في تصريحات علنية بأن تقوّي علاقتها مع دمشق وتقدّم اليها الإغراءات لتغيير مسارها هذا، لكن الرياض لم تقم بذلك، واختارت سبيل المواجهة، ما أفضى الى مزيد من الخسائر في النفوذ الذي تحدثنا عنه بداية المقالة.

من الواضح حتى الآن، أن سوريا قد تكون أكثر اقتناعاً بنهجها السياسي، وإذا ما كان هذا صحيحاً، فإن العلاقات السعودية السورية ستبقى متوترة الى فترة طويلة، خاصة وأن الرياض اهتبلت فرصة الاحتجاجات السورية لا للتأكيد على إصلاح النظام، وإنما لإسقاطه، وأثبتت أنها تتمنّى هذا الأمر أكثر من أي شيء آخر لأسباب تمّ شرحها.

لكن يبقى هناك احتمال أن تعود الأمور لمجاريها، إما بتعديل السعودية لسياستها تجاه دمشق، لأسباب داخلية تتعلق بتغيير في هيكل القيادة العجوزة، أو لحراك سعودي إصلاحي داخلي يشغل الرياض عن العبث في شؤون غيرها، أو لأنها قد تواجه عزلة بسبب تغير الأوضاع في المنطقة كلها بفعل نتائج الثورات وما تسفر عنه من ضعضعة للسعودية ونفوذها أو حتى أمنها (من اليمن مثلاً). وقد يكون النظام السوري في حال استعاد وضعه، مستعداً لفتح صفحة جديدة مع الرياض وفق مصلحة يراها، أو خطر يراد درؤه، وليس بالضرورة وفق قاعدة (الإنتقام) والمعاملة بالمثل.

الأيام حبلى بالأحداث. وعلينا أن ننتظر ونرى كيف ستؤول الأوضاع في سوريا أولاً، ثم سيكون لكل حادث حديث!

تصدير القمع وتجربة نظام فاشل:

الثورة السعودية المضادّة في البحرين

توفيق العباد

لا يوجد مثال أوضح في قراءة الثورة المضادّة التي تقودها السعودية، من البحرين.

ماذا فعلت السعودية:

١/ أرسلت قواتها الى البحرين لقمع الحراك الشعبي هناك. وهذا أقصى ما يمكن لدولة أن تقوم به. وهناك أنباء مؤكدة تفيد بأن السعودية تدخلت بدون إذن كامل الطاقم السياسي البحريني، واعتمدت فقط على موافقة أولية وشفهية من رئيس الوزراء، الذي يعتبر الأشرس في مواجهة التغيير. كان لدى السعودية الإستعداد الكامل للتدخل عسكرياً بموافقة رسمية أو بدونها.

٢/ اختطفت السعودية جزءً كبيراً من قرار البحرين السياسي، وفرضت أجندة الحلّ الأمني، ولاتزال.

٣/ روّجت السعودية للخطاب الطائفي، وصورت ما جرى في البحرين وكأنها معركة مذهبية بين الشعب، بينما القضية هي بين الشعب وحكومته. كما عمد التدخل السعودي الى تعويم المشكلة وخلق معركة إقليمية طائفية تتخطّى موضوع البحرين وصراع المعارضة مع حكم آل خليفة.

٤/ منذ التدخل السعودي، جرى ترويج للحرب المذهبية، وللإعلام الطائفي، وقد كان هذا دأب الإعلام البحريني الرسمي، خاصة التلفزيون (الذي يسيطر عليه رئيس الوزراء) والذي لازالت برامجه تتسم بالتطرف والطائفية.

٥/ انتعشت القوى السلفية (الوهابية) في البحرين، وفي مقدمتها النائب السعيدي، الذي يهاجم المواطنين المختلفين معه مذهبياً، ويدعو لحرب إقليمية، تماشياً مع السياسة السعودية. وشيئاً فشيئاً صار للنفوذ السلفي قوّة لم يكن يحلم بها لولا التدخل والدعم السعوديين.

٦/ سدّ التدخل السعودي آفاق الحل السياسي للأزمة البحرينية. فالسعودية لا تريد حلاً سياسياً، ولا إصلاحاً في البحرين، فضلاً عن أن تكون هناك ثورة تطيح بملكية مجاورة. هناك تعاضد بين السعودية (نايف وزير الداخلية) مع (رئيس وزراء البحرين خليفة) لرفض الحلول السياسية، والإستمرار في الحل الأمني، وقد كان هناك سعي في الأساس، للعودة الى مربع التسعينيات الميلادية الماضية. وكل الإجراءات الحكومية منذ قمع الإحتجاجات في البحرين تؤكد استخدام سياسة استئصالية تجاه كل القضايا: خنق حرية التعبير؛ الإعتقالات الجماعية؛ الفصل من الوظائف؛ سجن نواب منتخبين ورؤساء جمعيات سياسية؛ التعذيب والإعتداء على الأعراض؛ طرد عشرات الصحافيين؛ أحكام الإعدام؛ محاكمة الأطباء؛ فصل الطلبة المبتعثين والمحليين وأساتذة الجامعات؛ السعي لحل الجمعيات السياسية؛ تعويق عمل المؤسسات الحقوقية المحلية؛ اعتقال الناشطين الحقوقيين؛ تدمير دور العبادة للشيعة... وغير ذلك كثير.

الآن وبعد أن دعا الملك الى حوار وطني ـ بضغط غربي، فإن الكثيرين يتوقعون له الفشل، بسبب السعودية بالذات والتي ترفض أن تعود الأمور الى ما كانت عليه ويتم معالجة الأزمة بالسياسة. السعودية تريد أن تكون البحرين نسخة منها، وإن قواتها في البحرين تمثل الورقة الأقوى في ذلك، خاصة وأن رئيس الوزراء البحريني يؤيد هذا المنحى العنفي، لأنه يعلم بأن نجاح الحوار يعني إزاحته من السلطة، وفي أفضل الأحوال سحب صلاحياته. لا حوار ناجح في وجود رئيس الوزراء البحريني. من شبه المستحيل أن يفضي الحوار الى نتائج، خاصة وأن التهيئة لم تتم له حتى الآن.

كأن هناك سياستان: واحدة أميركية غربية تضغط على رأس الهرم (الملك وولي عهده) للتراجع عن السياسات السابقة كتهيئة للحوار، وتقديم تنازلات سياسية تعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وأخرى سعودية تقوم عكس ذلك على الأرض. فمع وجود دعوة للحوار: لازالت السعودية تتشدد وتضغط من أجل المزيد من القمع، حيث يجري فصل الموظفين، ومحاكمة الناشطين والأطباء، وغير ذلك. هذه ليست أجواء حوار، ولا تهيء لحوار.

السعودية في أفضل حالاتها تريد حواراً للإستهلاك الإعلامي، مثل حوارها الوطني المزعوم الذي لم ينفذ منه توصية واحدة، رغم مضي أكثر من سبع سنوات على إقامته. بل اتجهت السعودية الى المزيد من القمع على أراضيها، فلماذا تريد أن تكون البحرين نسخة أخرى مختلفة عنها؟!.

الملك الذي فقد سلطته على الأرض لصالح عمّه بمجرد دخلت القوات السعودية، رأى أن ما يقوم به عمّه مفيداً حين يتولى الأعمال القذرة ليتدخل فيما بعد ويظهر نفسه وكأنه غير راض، وأنه مع الحوار والإصلاح السياسي. ولكن هذه السياسة لم تنجح، فعمّه خليفة والسعودية لن يقبلا اليوم بأن يستعيد زمام المبادرة، ولا إنجاح الحوار.



نايف وخليفة: اتحاد قوى الثورة المضادة!

هناك شعور عام لدى الغربيين بأن أيام رئيس الوزراء البحريني قد شارفت على الإنتهاء؛ وأن لا حلّ أمام البحرين إلا بإزاحته بعد أربعين عاماً من التحكم في قرارها السياسي. هذا ما يريده البحرينيون. لكن هل تسمح السعودية بذلك؟ بالطبع لا.

إن إبعاد رئيس وزراء البحرين من منصبه يعني فشلاً للنهج القمعي السعودي، وتمدداً للحالة البحرينية الإصلاحية ـ نصف الثورية ـ الى السعودية نفسها، خاصة الى المنطقة الشرقية التي ترتبط بوشائج اجتماعية وثقافية وتاريخية مع البحرين.

ليس كل التدخلات السعودية تنجح في نهاية الأمر.

لكن المعركة السعودية المضادة للثورات، بل المضادة لكل أنواع الإصلاح والتغيير، مستمرة: على أراضيها وعلى أراضي الغير أيضاً!

السعودية: مساعدة الحلفاء لمواجهة الإنتفاضات

- المحلل السعودي د. خالد الدخيل: (المملكة قلقة جدا من الموجة الثورية. إنها لا تريد أن تصل الى شواطيء الخليج).
- الناشط السعودي، محمد القحطاني: (من المثير للإهتمام أن مصر ألقت القبض على الدبلوماسي ـ الإيراني ـ بعد أن أعلنت السعودية عن الحزمة المالية)!!

نشرت وكالة رويترز في ٣ يونيو الجاري تقريراً أعدّه كل من أولف ليسينج وجيسون بنهم حول الانطباعات السائدة لدى الباحثين والمراقبين عن الدور السعودي في تخريب الثورات العربية، ومما جاء في التقرير:

يرى محللون أن السعودية تستخدم نفوذها السياسي وثروتها الهائلة لاستقطاب الحلفاء بالمنطقة إلى جبهة موحّدة لمواجهة ما تعتبره تهديداً من إيران، وحالة الغضب الشعبي التي تجتاح العالم العربي ضد الزعماء الشموليين.

وانزعج الحكام السعوديون من تغير السياسة الامريكية وموقفها من الإطاحة بالرئيس المصري السابق حسني مبارك حليف الولايات المتحدة لزمن طويل فضلاً، عن الاحتجاجات التي تشهدها البحرين، وسلطنة عمان، واليمن في الفناء الخلفي للمملكة.

وتقول الباحثة والكاتبة السعودية المقيمة في لندن مضاوي الرشيد: (السعودية تستخدم فائض ميزانيتها لإسكات الثورات او تشكيل نتائجها).

ووعدت الرياض بتقديم مساعدات لمصر قيمتها أربعة مليارات دولار، مما يساعد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يدير البلاد، ويكافح للتعامل مع الآثار الإقتصادية للاحتجاجات التي أطاحت بمبارك. كما قدّمت مساهمة كبيرة في منحة قيمتها ٢٠ مليار دولار للبحرين وعمان لإقامة مشاريع توفّر فرص عمل.

وتشارك السعودية الولايات المتحدة مخاوفها من أن إيران تريد امتلاك أسلحة نووية، وقد سعت جاهدة للتكيّف مع تصاعد النفوذ الإيراني الإقليمي منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، والذي أدّى إلى تشكيل حكومة يقودها الشيعة في بغداد. كما أنها قلقة أيضاً من الإحتجاجات الشعبية الداخلية.

وقال المحلل السياسي السعودي خالد الدخيل: (المملكة قلقة جدا من الموجة الثورية. انها لا تريد أن تصل الموجة الى شواطيء الخليج).

ويبحث مجلس التعاون الخليجي الذي تقوده السعودية، ويضمّ في عضويته ست دول خليجية منتجة للنفط، السماح للاردن والمغرب بالإنضمام إليه، مما يضيف مملكتين أخريين للتكتل الذي يضم السعودية والبحرين والكويت وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة.

ويقول محللون إن الدافع وراء دعوة الدولتين غير الخليجيتين وغير المنتجتين للنفط هو: الاحتياجات الدفاعية وليس المنطق الجغرافي او الاقتصادي.

ويحتاج مجلس التعاون الخليجي الذي أرسل قوات إلى البحرين في مارس الماضي للمساعدة في إخماد الإحتجاجات التي نظّمتها الأغلبية الشيعية هناك، إلى مزيد من القوة لصد ما يعتبره تهديدات عسكرية وأمنية من ايران.

وقال محلل في الرياض: (هذا ليس له أي معنى من الناحية الإقتصادية. المغرب لا علاقة له بالخليج وبعيد جداً. السعوديون يريدون أن يدعموا حليفين).

وعلى الرغم من أن العلاقات بين السعودية وسوريا ـ حليفة إيران ـ يشوبها التوتر عادة، فإن حكام المملكة يشعرون بالقلق من تداعيات الإحتجاجات ضد الرئيس بشار الأسد، ويخشون أن تزعزع استقرار جيران مثل الأردن، والذي شهد أيضاً بعض الإحتجاجات. وقالت الرشيد (يريدون دعم الاردن. أعتقد أنهم قد يستخدمون الاردن كمنطقة عازلة ضد سوريا غير المستقرة).

وحاولت الرياض إبعاد سوريا عن إيران، فعرضت عليها التعاون الإقتصادي بعد زيارة الملك عبد الله لدمشق عام ٢٠٠٩. لكن لم تقم أي شركة سعودية باستثمارات كبيرة في سوريا. بل إن المسؤولين الأمريكيين إتّهموا إيران بمساعدة سوريا على سحق الإحتجاجات، وهو الإتهام الذي نفته الدولتان.

وتهدف المساعدات المالية السعودية لمصر إلى تفادي انعدام الإستقرار في أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، وثني حكّام مصر الجدد عن تحسين العلاقات مع ايران. وقالت الرشيد: (أكثر ما يقلقهم هو أن تعيد مصر علاقاتها مع إيران). وكانت المملكة السنيّة تعتمد على مبارك في احتواء إيران الشيعية. وساند الملك عبد الله مبارك في البداية حين انتفض المصريون ضد رئيسهم.



المال السعودي، والجماعات السلفية سلاحان لتخريب الثورة المصرية

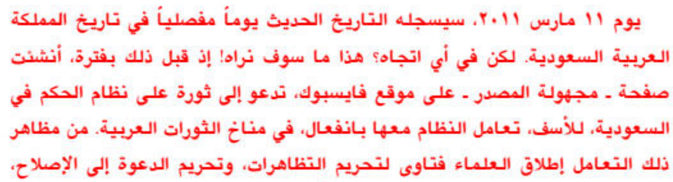
كما استضافت المملكة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي الذي أجبرعلى التنحي.

وبعد أيام من حزمة المساعدات السعودية، إحتجزت مصر لفترة قصيرة دبلوماسياً إيرانياً واستجوبته بشأن مزاعم تجسس. وقال الناشط الكبير الداعي للديمقراطية محمد القحطاني: (من المثير للإهتمام كيف أن مصر ألقت القبض على الدبلوماسي بعد أن أعلنت السعودية عن الحزمة المالية). وحث الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد مصر على إعادة بناء العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية قائلا: إن ظهور (قوة عظيمة) جديدة سيجبر (الصهاينة) على مغادرة المنطقة.

وتنظر السعودية الى الداخل أيضاً، فبعد عودة الملك عبد الله من رحلة علاجية طويلة بالخارج في فبراير الماضي، أعلن عن مجموعة مساعدات قيمتها ١٣٠ مليار دولار لتوفير فرص عمل ومساكن للمواطنين الذين تتنامى اعدادهم بسرعة. وقال الدخيل إن السعي لتحقيق الأمن في المملكة ـ التي تحظر التجمهر ـ يمكن تطويره، وذلك من خلال إتاحة المزيد من الحرية وإجراء إصلاحات في الداخل، بدلاً من البحث عن أصدقاء في الخارج. وأضاف: (أفضل طريقة لحماية الملكية، هي حمايتها من الداخل وليس من الخارج، سواء من حيث القدرات العسكرية أو السياسية أو الاصلاح الاقتصادي. الاردن والمغرب لا يستطيعان توفير أي حماية للسعودية).

الثورة المضادة في السعودية

أحمد عدنان



يوم ١١ مارس ٢٠١١، سيسجله التاريخ الحديث يوماً مفصلياً في تاريخ المملكة العربية السعودية. لكن في أي اتجاه؟ هذا ما سوف نراه! إذ قبل ذلك بفترة، أنشئت صفحة ـ مجهولة المصدر ـ على موقع فايسبوك، تدعو إلى ثورة على نظام الحكم في السعودية، للأسف، تعامل النظام معها بانفعال، في مناخ الثورات العربية. من مظاهر ذلك التعامل إطلاق العلماء فتاوى لتحريم التظاهرات، وتحريم الدعوة إلى الإصلاح، وتحريم الخروج على الحاكم، مهما كانت الأسباب. يؤكد ذلك المشكلة الثقافية (الفكرية) ـ الاجتماعية التي تعانيها المؤسسة الدينية في السعودية. تحرك مجلس الشورى، من جهته، في اتجاه انفعالي مماثل، وأعتقد أنّها المرة الأولى التي يتوجه فيها المجلس ببيان إلى الشعب، والأجدى أن يعمل أعضاء المجلس على تحويله إلى سلطة تشريعية كاملة، عبر المطالبة بحق الانتخاب وسلطات الرقابة والتشريع والمحاسبة.

في ذلك اليوم، ١١ مارس، تحوّلت بعض الميادين إلى ثكن عسكرية. وهذا تعامل انفعالي آخر. قبل اليوم المحدد للثورة بنحو أسبوع، زار الأمير عبد العزيز بن فهد (وزير الدولة ـ رئيس ديوان مجلس الوزراء) الشيخ سعد الشثري (عضو هيئة كبار العلماء المقال في أكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٠٩)، بناءً على دعوة الأخير، وبحضور ناهز أربعين عالماً وداعية، أغلبهم تقليديون. في تلك الليلة، أدان أحد الدعاة ـ وأيّده أغلب الحاضرين، إن لم يكن جميعهم ـ بيان (دولة الحقوق والمؤسسات) الذي رفع إلى الملك، متضمناً مطالب إصلاحية. من تلك المطالب: أن يكون مجلس الشورى منتخباً كله، فصل رئاسة الوزراء عن الملك، العمل على استقلالية القضاء وإصلاحه وتطويره، محاربة الفساد المالي والإداري بكل صرامة، الإسراع بحل مشكلات الشباب، إطلاق حرية التعبير المسؤولة، تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، والإفراج عن مساجين الرأي وتفعيل الأنظمة العدلية. جرى تصوير البيان في عيون أصحاب القرار آنذاك على أنّه تأييد مبطن للثورة، وأنّه يحظى بتأييد القيادات الدينية من وعّاظ وعلماء دين ودعمهم. لكن الدعاة في بيت الشثري، أكدوا وقوفهم في صف النظام، ورفضهم للثورة بل وتصديهم لها.

عاد الملك إلى أرض الوطن بعد رحلته العلاجية في ٢٣ فبراير ٢٠١١. كانت الشائعات تسبق عودة الملك، ومنها الحديث عن إصلاحات جذرية سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى التشكيل الوزاري الجديد. أعلن الملك سلسلة من القرارات، وفي الوقت نفسه، رفعت النخب الفكرية في المملكة مطالب عدّة إلى الملك، تفاعلاً مع التطورات التي تشهدها المنطقة. فبالإضافة إلى بيان (دولة الحقوق والمؤسسات)، رفعت مجموعة من الشباب رسالة عرفت باسم (رسالة ٢٣ فبراير) إلى الملك ـ أوصلها الأمير طلال بن عبد العزيز ـ تضمنت المطالب التالية: مراجعة النظام الأساسي للحكم ونظام الشورى ونظام المناطق ونظام مجلس الوزراء على أساس مكافحة الفساد، وإصلاح القضاء، وتعزيز قيم المواطنة والحريّة والعدالة وسيادة القانون والتنوع والمساواة بين المواطنين، واحترام حقوق الفرْد، وتمكين المرأة من حقوقها كاملة، وتأسيس محكمة نظامية عليا تحمي النظام الأساسي من أي تجاوز أو انتهاك، وإعادة تأليف الحكومة ومجلس الشورى ومجالس المناطق ليكون الشباب هم الشريحة الأغلب فيها، وتطبيق توصيات الحوار الوطني الثاني ومن أهمها الفصل بين السلطات وتوسيع المشاركة الشعبية عبر الانتخاب، وحماية المال العام، وتحقيق التنمية المتوازنة.

كذلك وجه مثقفون سعوديون بيان (إعلان وطني للإصلاح) إلى القيادة السياسية، تضمن مطالبة النظام بالالتزام بالتحوّل الجاد إلى نظام ملكي دستوري. ولتحقيق ذلك طالبوا بالتالي: تطوير النظام الأساسي للحكم إلى دستور متكامل، اعتماد الانتخاب العام والمباشر محوراً رئيساً في الحياة السياسية، تأكيد مبدأ سيادة القانون ووحدته، إقرار مبدأ اللامركزية الإدارية، استقلال السلطة القضائية، التعجيل بإصدار نظام الجمعيات الأهلية الذي أقره مجلس الشورى، تمكين المرأة من حقوقها كاملة، إصدار قانون يحرم التمييز بين المواطنين، إلغاء القيود الحكومية التي تكبل جمعية حقوق الإنسان (الأهلية) وهيئة حقوق الإنسان (الحكومية)، العمل على معالجة مشاكل البطالة والإسكان وتحسين المعيشة، حماية المال العام، وإخضاع كل الدوائر الحكومية للرقابة والمحاسبة، وإعادة النظر في أسس خطط التنمية. وطالب المثقفون بأربعة إجراءات فورية: صدور إعلان ملكي يؤكد

التزام الحكومة ببرنامج الإصلاح السياسي، الإفراج الفوري عن السجناء السياسيين، إلغاء أوامر حظر السفر التي فرضت على عدد من أصحاب الرأي، ورفع القيود المفروضة على حرية النشر والتعبير.

في ٧ مارس ٢٠١١، صدر بيان شبابي آخر موجّه إلى الملك بعنوان (مطالب الشباب من أجل مستقبل الوطن)، من أبرز مطالبه: القضاء العاجل على مشكلة البطالة، حل مشكلة الفقر، محاربة كل أشكال الفساد المالي والإداري، تجريم كلّ أشكال المحسوبية والتمييز بين المواطنين، إيقاف كل أشكال التمييز ضد المرأة، تكريس مفهوم المواطنة، إلغاء الوصاية الدينية على المجتمع، اعتبار العمل الثقافي جزءاً عضوياً في حياة المواطن، تفعيل دور الفنون في تطوير الحياة الثقافية في المجتمع، وإفساح المجال للشباب في كل مؤسسات صنع القرار. ورأى الشباب أنّ ثمة مطالب لا بد من تنفيذها فوراً وهي: تطوير النظام الأساسي للحكم ليؤسس لملكية دستورية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإلغاء حظر السفر الذي صدر بحق بعض دعاة الإصلاح.

من خلال تلك البيانات والمطالب، نستطيع أن نفهم لماذا لم يخرج السعوديون يوم ١١ مارس، خصوصاً أنّ البيانات تمثل شرائح فكرية وعمرية متنوعة وواسعة، ربما تعبّر في مجموعها عن المزاج السعودي العام. مزاج اتضح أنّ من أهم ملامحه:

× السعوديون يريدون إصلاح النظام وتطويره والتغيير من داخله، وهذا الإصلاح لا بد أن يتبنى تغيير الأشخاص والسياسات.

× إنّ هاجس الإصلاح الذي يشغل بال النخبة في المملكة، أصبح يتمدد أفقياً ليعمّ طبقات واسعة من الجنسين.

× إنّ الثقافة الليبرالية أزاحت الفكر المحافظ جانباً. فبعدما كان عدد الموقعين على تلك البيانات والمطالب لا يتجاوز المئات، بدا واضحاً إقبال الآلاف على تأييد مطالب الإصلاح الليبرالية.

× إنّ فكرة الإصلاح التقليدية التي ترسخت في الفكر الحكومي زمناً، والمتمثلة في تحسين الخدمات وإغداق الأموال على المواطنين، لم تعد تتواءم مع المناخات السائدة والحقوق المشروعة والحراك الذي يعيشه المجتمع.

× بعض مسلّمات الفكر الحكومي أصبحت عبئاً على التنمية، كالمركزية الإدارية. والحديث عن قدرة الحكومة على احتكار زمام المبادرة لم يعد منطقياً، وأصبح يقابَل بالدعوة إلى المجتمع المدني. ويعزز هذا التحليل تنامي ظاهرة العمل التطوعي في المملكة.

× إنّ الإجراءات التعسفية، كالاعتقالات السياسية ومنع السفر والقيود على حرية التعبير، فضلاً عن عدم شرعيتها، لم تعد مستساغة أو يمكن السكوت عنها، وأن تمتع وزارة الداخلية بنفوذ استثنائي لا يخضع لحساب أو عقاب أصبح مشكلة لا بد من معالجتها.

× إنّ التعامل الأمني مع القضايا السياسية، على غرار التعامل مع الأقليات والناشطين السياسيين أثبت فشله.

× اتفقت جميع البيانات على ضرورة إصلاح القضاء، وهذا يعني اضطراب ميزان العدل في أرض الواقع وخصوصاً في القضايا السياسية وقضايا المتهمين بالإرهاب. كذلك اتفقت البيانات على محاربة الفساد الذي أصبحت سطوته تنهش أجهزة الدولة، إضافة إلى حماية المال العام والتنمية المتوازنة.

× مفهوم (الرعايا) سقط، وبدأت المواطنة تتقدم، وكذلك مبدأ وجود حقوق وواجبات واضحة ومتساوية في إطار سيادة القانون ـ لا الفتوى ـ واحترام حقوق الإنسان والانطلاق نحو الديموقراطية دون تمييز أو عنصرية باسم الجنس أو الطائفة أو المناطق.

× هناك ملامح لحياة سياسية شعبية حيوية وجادة وواعدة بدأت في التكوّن، خصوصاً من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وعبر تحركات الناشطين وطروحات المثقفين. لذلك، فإنّ تعبير السعوديين عن مطالبهم وأفكارهم عبر بيانات ورسائل موجهة إلى أصحاب القرار لن يطول (وقد بدأت سيدات سعوديات حملة للشروع في ممارسة المرأة لقيادة السيارة، دون انتظار موافقة أو استئذان من أحد، وازداد التعاطف الاجتماعي مع هؤلاء السيدات ومطلبهن، بعد اعتقال الناشطة منال الشريف في المنطقة الشرقية)، وعليه فإنّ النظام مطالب بتشريعات واضحة تكفل ممارسة سياسية ناضجة وسليمة، تضمن حق الناس في الدعوة إلى التغيير وتنفيذه، وتحقق التجدد والحيوية للحياة السياسية.

× الوصاية الدينية على المجتمع تآكلت إلى حد كبير، وأصبحت عبئاً على القيادة السياسية، بل إنّ التيارات السلفية نفسها تتغير وتتطور. والوصاية من أي نوع ـ حتى لو كانت سياسية ـ لم تعد مقبولة هي الأخرى.

مرّ يوم ١١ مارس، ولم تتحقق (ثورة حنين)، وأصدر الديوان الملكي في ١٧ مارس بياناً يعلن أنّ الملك سيلقي خطاباً إلى المواطنين في اليوم التالي. وهنا، ارتفعت الآمال بأنّ ثمة حكومة جديدة ستعبّر عن السعودية المأمولة، وأنّ الملك سيصدر قرارات تاريخية. أصدر الملك قراراته في ١٨ مارس، فكانت مجرد قرارات معيشية لم تقترب من الإصلاح أو من إعادة تأليف الحكومة. وهنا بدا للمتابعين:

× أنّ مشروع الإصلاح السياسي لا يزال مؤجلاً، رغم المطالب الشعبية.

× ان هناك تجاهلا لمطالب الإصلاح السياسي، بما أكد تقدم فكر النخبة ـ الذي حظي بتأييد شرائح واسعة من المواطنين ـ على الفكر الرسمي، على عكس تصريح الأمير سعود الفيصل ـ غير الموفق ـ في صحيفة (لوس أنجليس تايمز)، في ٢٠٠٣، حين قال: (إنّ الحكومة تغلي من أجل الإصلاح، لكن الشعب هو الذي يعرقل ذلك)!

× أنّ الحكومة لا تزال مصممة على احتكار زمام المبادرة. وان الاعتراف بالمسائل المعيشية في المطالب الإصلاحية، دون غيرها، عزز الدور الرعائي والأبوي للدولة الذي تجاوزته المرحلة.

× ان هناك اصراراً على تجاهل الاستحقاق الوزاري ـ وهو أدنى مظاهر الإصلاح السياسي.

× أنّ الفكر الرسمي لا يزال متشبثاً بالاعتماد على التحالف مع المؤسسة الدينية والتيار السلفي، بدل الاعتماد على رضا السواد الأعظم من المواطنين، وهو الركيزة الأهم لشرعية أيّ نظام سياسي.

× أنّ تخصيص كم كبير من الوظائف العسكرية لوزارة الداخلية يعني تعزيز التعاطي الأمني مع القضايا السياسية.

القرارات هذه أسبغت الريبة على الحاضر، وضرّجت المستقبل بالمخاوف والتوجسات.

مستقبل وزارة الداخلية

في أبريل ٢٠١١، أصدرت وزارة الداخلية قراراً بمنع السيدات من العمل في وظيفة مسؤول صندوق (كاشيير). القرار صدر بتوصية من (اللجنة الاستشارية المعنية بدراسة ما يشتبه أنّ فيه إساءة للدين الإسلامي الحنيف والقيم والعادات الاجتماعية) وهي تتبع وزارة الداخلية. من جانبها، نفت وزارة العمل ـ رائدة المشروع ـ وقف عمل السيدات في تلك الوظيفة، ونتيجة هذا الالتباس فصلت بعض الشركات السيدات والفتيات اللاتي جرى تعيينهن مسبقاً (قرار وزارة الداخلية مناهض لروح تعميم مجلس الوزراء في مايو ٢٠٠٤ الذي دعم توظيف المرأة في كل المجالات).

كذلك، اعتقلت وزارة الداخلية الناشطة منال الشريف، في مايو ٢٠١١، بعد قيادتها السيارة بالمنطقة الشرقية. اتهمت منال بالإخلال بالنظام، وتأليب الرأي العام. (لا وجود لأي مادة نظامية تمنع المرأة من قيادة السيارة. وقرار الداخلية غير نظامي بسبب توقيع المملكة على اتفاقية سيداو المناهضة للتمييز ضد المرأة). كذلك مُنعت المرأة من المشاركة في الانتخابات البلدية، بعد وعد من وزارة الشؤون البلدية قبل ٦ سنوات بأنّها ستشارك في الدورة الحالية. هذا القرار بما فيه من رمزية موجهة ضد المرأة ـ كما في القرارات السابقة ـ تسبب أيضاً في إضعاف صدقية وعود الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ إجراء الانتخابات البلدية من دون أي تعديلات جوهرية تطال نظامها الأساسي ـ بعد تعطيل دام سنتين بحجة دراسة التجربة ـ يشير إلى تباطؤ النظام في توسيع المشاركة الشعبية. فلا تزال المجالس بلا صلاحيات رقابية أو تشريعية، ورغم حصر صلاحيات المجالس في البعد الاستشاري، يصمم النظام على تعيين نصف أعضائها.

كذلك، صدرت تعديلات نظام النشر في ٣٠ أبريل ٢٠١١، ونصّت على العديد من المواد الغامضة التي يمكن أن تستخدم ضد حرية التعبير والنشر. من تلك المواد منع أي وسيلة صحافية أو إعلامية نشر (ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة النافذة، ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية، ما يضر بالشأن العام في البلاد، التعرض أو المساس بالسمعة أو الكرامة أو التجريح أو الإساءة الشخصية إلى مفتي عام المملكة أو أعضاء هيئة كبار العلماء أو رجال الدولة أو أي من موظفيها أو أي شخص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الخاصة).

ولجأ المعنيون إلى التعاطي السلبي مع احتجاجات المناطق الشيعية شرق البلاد، بل حاولوا إلصاق ثورة حنين بالطائفة الشيعية، في حين أنّ احتجاجات المواطنين في المنطقة الشرقية مشروعة، ومن أجل قضية عادلة (اعتقال بعض المواطنين منذ ١٦ سنة من دون محاكمة!). هذا إذا ما تجاهلنا أنّ أعمال التظاهر والاحتجاج مشروعة في ظل الالتزام بمبدأ السلمية والطرق الحضارية (الحديث عن منع التظاهر أو تحريمه وتجريمه، لا أساس له بعد توقيع المملكة على الشرعة العالمية لحقوق الإنسان). بالإضافة إلى ذلك، كان هناك السكوت، أو عدم التصدي للنبرة الطائفية العنصرية التي بدت من بعض الوعاظ والعلماء المتطرفين في المملكة ضد الطائفة الشيعية، مما أدى إلى احتقان واضح تتجلى مظاهره في شبكات التواصل الاجتماعي والمنتديات الإلكترونية. ووصل الأمر إلى أن نشر أحد التجار إعلاناً مدفوعاً في إحدى الصحف يؤكد أنّه ينتمي (إلى أهل السنّة والجماعة)، وليس إلى أي طائفة أخرى!

وكان هناك تعاطي سلبي مع الاعتصام الذي حصل أكثر من مرة أمام مقر وزارة الداخلية في الرياض. سبب تلك الاعتصامات أنّ عدداً كبيراً من المعتقلين في قضايا الإرهاب ـ حسب الحكومة، منذ فترة طويلة تناهز السبع سنوات، لم يحاكموا. وهناك حديث من بعض الأهالي عن أنّ تلك الاعتقالات غلب عليها التعسف والمبالغة.

كذلك، حصلت موجة اعتقالات طاولت بعض الناشطين والمحتجين على هامش احتجاجات المنطقة الشرقية واعتصام أهالي المتهمين في قضايا الإرهاب.

في الوقت نفسه، أظهرت السياسة الخارجية للمملكة في موقف المناوئ للربيع العربي الذي بدأ بثورة تونس ثم ثورة مصر، وتمدد إلى اليمن والبحرين وغيرها. جعل هذا البلاد تبدو في موقف معاد لحقوق الإنسان والديموقراطية. ومن مظاهر ذلك، استضافة المملكة للرئيس التونسي زين العابدين بن علي ـ الذي طرده شعبه ـ وحمايته من ملاحقة الإنتربول، وإظهار الدعم للرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في خضم الثورة في مصر، ثم ما روي في الصحافة المصرية عن تدخل سعودي لمنع محاكمته وعرض استضافته في المملكة.

وفيما يخص السياسة الخارجية كذلك، وقفت المملكة خلف الموافقة على انضمام الأردن، ودعوة مملكة المغرب، إلى مجلس التعاون الخليجي، ليظهر المجلس في خانة (نادي الملوك)، بعدما كان (نادي النفط). هذا، في ظل البطء الشديد الذي يعانيه الملف اليمني ـ الأكثر أهمية ومنطقية على كل الصعد ـ للقبول في أروقة المجلس.

جزء كبير من الإشكالات السابقة سببه وزارة الداخلية التي وإن كانت وزارة سيادية، فإنها في الوقت نفسه وزارة خدمية. يجب ألّا تستثنى وزارة الداخلية من النقد. تبدو الوزارة منحازة للتيار المحافظ أو السلفي في المملكة، على حساب التيارات الأخرى، وهذه مشكلة لها ما يفسرها. يرتبط جهاز وزارة الداخلية في شخصيته بتكوين (شخصية الشرطي). مهمة الشرطي تطبيق الأوامر لحفظ الأمن، وهذا يقتضي الحرص والحذر والتخوف لحماية الاستقرار العام. يرتبط التغيير في ذهن الشرطي بالاضطراب، لذلك يتوجس عند المستجدات والتطورات، ويفضل بقاء الوضع القائم على ما هو عليه. من أجل ذلك، يبدو انحياز وزارة الداخلية للمحافظة واضحاً، مثلاً: قرار الوزارة في أغسطس ٢٠٠٩ بمنع العروض السينمائية في كلّ أنحاء البلاد، وتصريح وزير الداخلية تعليقاً على خطاب الملك في مجلس الشورى (٢٠٠٩): (تعيين المرأة عضواً في مجلس الشورى لا لزوم له).

لا تقوّم شخصية الشرطي الأمور بغير منظار الأمن، وإذا بقيت

العقلية الأمنية، بدون حسيب ولا رقيب، فإنّها تطغى لتحيط قبضتها بكل نشاطات المجتمع، ومن هنا جاء وجود (اللجنة الاستشارية المعنية بدراسة ما يشتبه أنّ فيه إساءة للدين الإسلامي الحنيف والقيم والعادات الاجتماعية) بالوزارة. قد يُفهَم وجود هذه اللجنة في وزارة الثقافة والإعلام، أو مجلس الشورى، أو وزارة الشؤون الإسلامية، أو وزارة الشؤون الاجتماعية، لكن وجودها في وزارة الداخلية غير مبرر، مثل حاجة المواطن السعودي - أو المواطنة - إلى أخذ إذن الوزارة في حال الزواج من جنسية أخرى!

شخصية الشرطي في الوزارة تأبى التغيير لحفظ الأمن، وشخصية الواعظ داخل التيار المحافظ تأبى التغيير خوفاً من البدعة وفقدان وصايتها (سلطتها) على المجتمع. يستمد التيار المحافظ سطوته من وزارة الداخلية، لأنّ شخصية الشرطي حين تأبى التغيير من منظور الأمن، تعتقد أنّها تلبّي رغبة أغلبية المجتمع التي تظنها محافظة (وهنا يتذكر السعوديون إغلاق وزارة الداخلية بعض المنتديات الإلكترونية الليبرالية أو التنويرية، رغم معاداتها لفكر التطرف مثل منتديات طوى).

التزمت وزارة الداخلية بالتعميم الرسمي الصادر في ١٩٩٠ القاضي بمنع المرأة من قيادة السيارة، واعتقلت منال الشريف بعد قيادتها للسيارة في الخبر، بتهمة الإخلال بالنظام وتأليب الرأي العام. لكنّ الوزارة، في المقابل، تنتهك (نظام الإجراءات الجزائية) وكأنّه غير قائم، حين تتعاطى مع قضايا الناشطين السياسيين (قضية علي الدميني ود. عبد الله الحامد ود. متروك الفالح والمعتقلين الاثني عشر من مارس ٢٠٠٤ إلى أغسطس ٢٠٠٥) أو قضايا الإرهاب (ومنهم الناشطون المعتقلون في قضية جدّة، منذ نحو خمس سنوات بتهمة تمويل الإرهاب الذين بدأت محاكمتهم أخيراً في ظروف صعبة)، وقضية (السجناء المنسيين) التي تظاهر من أجلها الشيعة في المنطقة الشرقية، وهي كلّها دليل ناصع على هذا الانتهاك. شخصية الشرطي المحصنة بالسلاح، وحين يغيب الرقيب على أدائها، يسيطر عليها هاجس الأمن الذي يدفعها إلى الاعتقاد بأنّها الأكثر تأهيلاً لتحقيق العدل على حساب دور القضاء والأنظمة القانونية القائمة. فشخصية الشرطي تعتقد أنّ ثمة مساحات رمادية في القانون من الممكن أن ينفذ منها المتهم إلى حرية، بدلاً من العقاب الذي يستحقه من وجهة نظرها. وهذا ربما يفسر تبعية رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام - ما يوازي (المدعي العام) في الدول الأخرى - وظيفياً إلى وزير الداخلية، وهذه حالة ليس لها مثيل في كل دول العالم.

العلاقة بين المثقف (في دوره السياسي) ووزارة الداخلية مشوبة بالتوتر والصدام، ولا استثناء في السعودية. ظاهرة قرارات (منع السفر)، إضافة إلى الاعتقالات التعسفية، التي تمارسها وزارة الداخلية على المثقفين المستقلين أصبحت مشوبة بالامتعاض. كتب تركي الدخيل في ١ أغسطس ٢٠٠٩ في صحيفة الوطن: (خلال الأسابيع القليلة الماضية تبادلت مواقع الإنترنت أنباءً متفرقة عن رفع منع السفر عن مجموعة من الناشطين الذين تحفظت وزارة الداخلية على بعض أنشطتهم. قد يقول البعض إنّ المنع كان يستند إلى احترازات أمنية، مع أني أستبعد ذلك). ويضيف الدخيل: (حرية التنقل هي أحد الحقوق الإنسانية الرئيسة التي نعتقدها جميعاً. إنّ التعاطي مع المنع من السفر بوصفه عقوبة، هو خطأ في حق الوطن. منع المواطن من السفر من وطنه، شبه إقرار بأنّ هذا الوطن سجن كبير، ومن أشكال العقوبة أن نجعلك بين قضبان حدوده! لا أحد يرجو لوطنه أن يكون كذلك، ولو في أحاسيس بعض الممنوعين من السفر، وبخاصة إذا لم تكن ضدهم أحكام قضائية، أو تهم جنائية). الأمل هو أن يلتفت المقام السامي، بجدية وتجرّد، إلى ملف المنع من السفر والاعتقالات السياسية، ثم إغلاقه إلى الأبد، ليطوي ظلماً استفحل مداه.

لقد كان خطاب الملك حين تولى الحكم، واضحاً وحاسماً: (سأضرب بسيف العدل هامة الظلم والجور). لكن لن تصل كلمات الملك إلى مبتغاها إلا حين تعالج إشكالات عدّة. منها حسر مساحة الخوف لصالح مساحة الثقة في علاقة المثقف المستقل والناشط، والمواطن السعودي عموماً، بوزارة الداخلية، عبر الاحتكام إلى قيم الحق والعدل والمواطنة، وهذا يتأتى بالتزام الوزارة بحقوق الإنسان والأنظمة القائمة، خصوصاً نظام (الإجراءات الجزائية). كذلك، يجب حماية وزارة الداخلية من (شخصية الشرطي)، عبر حصر دورها في حفظ الأمن والتصدي لمنتهكي القانون، وفك ارتباط أمراء المناطق بها عبر إنشاء وزارة للحكم المحلي، وتمكين جهاز هيئة التحقيق والادعاء العام من الاستقلالية الواجبة. كذلك المطلوب حماية الحياة السياسية في البلاد من (شخصية الشرطي)، عبر سحب الملفات السياسية المنوطة بوزارة الداخلية إلى جهات سياسية أخرى ذات صلة، كالديوان الملكي ومجلس الشورى، واعتماد القضاء المستقل الذي يحتكم إلى قوانين واضحة مرجعاً في حال نشوب الخلاف. ومن جهة أخرى، العمل مستقبلاً على فك الارتباط بين منصب وزارة الداخلية وأي منصب سياسي آخر. من الضروري ايضاً، فك الارتباط بين ملف الأقليات وبين وزارة الداخلية لتحقيق قيم (المواطنة) و(العدالة)، خصوصاً أنّ النظرة للأقليات بما هي بؤر قد تشكل خطراً أمنياً يعني شرخاً قاسياً يضر بالنظام حين يظهر في موقع التفرقة (ما قد يؤثر على ولاء المواطنين له) ويضر بالأقليات حين يحرمها من بعض الحقوق.

كذلك، ليس عدلاً أن يفني المثقف المستقل عمره خائفاً من جهاز (وزارة الداخلية) يريد (عسكرة) المجتمع، تحسباً من منع من السفر أو اعتقال تعسفي، وأن يصارع كذلك تياراً يريد أدلجة الإنسان (التيار السلفي). يكفي أن تقف وزارة الداخلية في موقع الحياد لا الخصم أو الطرف. ويجب أيضاً النظر في ملف القضاء بجدية، فلا تكون الخصومة السياسية مع النظام أو ممارسة حرية التعبير حاجزاً يمنع سيف العدل عن هامة الجور والظلم.

بقيت الإشارة إلى عيب أساس في (شخصية الشرطي): إنّ اعتقال منال الشريف لقيادتها للسيارة في دولة هي الوحيدة في كوكب الأرض التي تحول بين المرأة وحقها في حرية التنقل، دليل على النظرة القاصرة والسطحية التي وضعتنا في موقف حرج أمام العالم. كيف تخالف منال الشريف الأنظمة فيما تعلو اتفاقية (سيداو) على

الأنظمة المحلية؟ كيف تؤلب منال الشريف الرأي العام وهي تطالب بحق مستحق؟ ما فعلته (شخصية الشرطي) مع منال الشريف، هو تكرار لممارسات حصلت مع الناشطين المطالبين بالإصلاح.

عودة جهيمان إلى أرض الحرمين

أستحضر حكاية جهيمان وجماعته في سياق ما أثير في المملكة عن ثورة حنين التي فشلت في ١١ مارس المنصرم. فشلت قبل أن تبدأ، وسقطت قبل أن تقف. لم يكن هناك مؤشر واحد على نجاحها، ومع ذلك فسّر الفشل بوقفة المؤسسة الدينية والتيار السلفي إلى جانب النظام. وبما أنّ هذه المؤسسة لا تنظر بارتياح إلى الإصلاح والتحديث، فإنّ المشروع الذي يعزز المشاركة الشعبية ويمكّن المرأة ويحارب الفساد والتطرف، ويدعو إلى الحوار والانفتاح، حامت حوله مؤشرات سلبية تشير إلى تعطله أو تأجيله في إطار رد الجميل للسلفيين على موقفهم ضد الثورة المزعومة. يبدو قطار الملك عبد الله للإصلاح متعثراً، مع أنّه يمثل الحد الأدنى من الرؤية الإصلاحية للسعوديين.

لماذا قدّر للإسلام في المملكة أن يتحدث باسمه أكثر الناس جهلاً وأبعدهم عن سماحة الدين وقيمه العليا؟ بإمكان أي باحث مراجعة بعض الفتاوى المنتشرة في موقع شبكة (نور الإسلام) الإلكترونية أو المواقع الإلكترونية الشخصية لعدد من المشايخ الذين يعرفهم المواطن السعودي جيداً يوسف الأحمد، محمد الهبدان، عبد الله الزقيل، سليمان الدويش، ناصر العمر وعبد الرحمن البراك، وغيرهم.

فمن فتاوى البراك مثلاً تحريم إدخال الرياضة المدنية إلى مدارس البنات، لأنّها من أدوات التغريب وخطوة من خطوات الشيطان، تحريم عمل المرأة في وظيفة مسؤول صندوق، ووجوب مقاطعة الأسواق التي توظفهن، تحريم فتح دور السينما، وإجازة قتل مبيح الاختلاط بين الرجل والمرأة. البراك الذي يفترض، على رأي البعض، أن يساق إلى مستشفى الأمراض النفسية، يصفه السلفيون مثل إبراهيم السكران بأنّه (أهم رمز شرعي لدى الشباب المسلم المتديّن)!. فتاوى يوسف الأحمد، رافع لواء (الاحتساب)، مثل آخر على انحطاط الفكر السلفي السائد في المملكة. فهو يحرّم الاكتتاب في عدد من الشركات المنخرطة في سوق الأسهم، إما بسبب انخراطها في مشروع التغريب أو تعاطيها مع البنوك. كذلك، يحرّم التقاط الصور التذكارية للمرأة مع المسؤولين ولقائهم، وجواز تزويج القاصرات. وفي الوقت الذي يحرم فيه اليوسف الاحتفال بالمولد النبوي والتهنئة به، يقول عن الشيعة: (فهو مذهب قائم على الكذب والخرافة والتقيّة ولعن الصحابة وتكفيرهم...). كذلك حرّم سفر الأطفال السعوديين إلى مدرسة نادي ريال مدريد لتدريب كرة القدم لأن في ذلك تسليماً لناشئة الإسلام إلى أهل الكفر!

تلك المجموعة السلفية في بحبوحة من الحركة والتمويل، فقد أتيح لها تأسيس شبكة من المواقع الإلكترونية المتطرفة، وتأسيس قناة تلفزيونية هي (الأسرة)، أغلقت لاحقاً، ثم فتح قناة على موقع يوتيوب. ذلك، على الرغم من أنّها تتحرّك في إطار فكري جوهره ومضمونه معاداة الملك والإصلاح. فمثلاً، اتهم يوسف الأحمد خالد التويجري (رئيس الديوان الملكي) بأنّه سبب الفساد المالي والإداري في البلاد، وأنّه الرجل الذي يقود مشروع التغريب ويحجب الحقائق عن الملك، ويطالب بمحاكمته. وقد شاركه في الهجوم سليمان الدويش وعبد الله الزقيل (الذي وصف رئيس الديوان بـ: البرمكي) وناصر العمر، وسبقهم جميعاً محمد الهبدان في مقال (من يتخذ القرارات في بلادنا). كما هاجم ناصر العمر وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد واتهمه بمخالفة الكتاب والسنّة، ومخالفة الاتفاق بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والإمام محمد بن سعود (مؤسس الدولة السعودية الأولى)، ومخالفة بيعة الشعب للملك عبد الله، ومخالفة السياسة التعليمية. أما السبب فهو اجتماع الوزير ببعض الطالبات، وإتاحته - اختيارياً - التعليم المختلط في الصفوف الدنيا من المرحلة الابتدائية. وشارك يوسف الأحمد في الاتهام معتبراً أنّ الوزير يقود (مشروع إفساد الطالبات واختلاطهن بالرجال منذ تعيينه). وشارك في هذه الحملة سليمان الدويش في مقال (هل أوشكت الساعة أن تقوم)، وغيره!

بالتوازي مع الهجوم على وزير التربية والتعليم، لم تسلم نائبته نورة الفايز من التشنيع. فبالإضافة إلى عدم الرضى عن تعيينها، تعرضت الفايز لأقسى هجوم من أكثر من شيخ، وصل إلى حد المطالبة بإقالتها، بسبب زيارتها لإحدى مدارس البنين (المرحلة الابتدائية). قال سليمان الدويش في مقاله (شكراً نورة الفايز): (شكراً لها لأنّها أعادتنا إلى الوراء، وذكّرتنا بموقف المعارضين لتعليم المرأة النظامي، وجعلتنا نتأمل في سبب معارضتهم. لقد جعلتنا نعترف بفطنة الممانعين، وبعد نظرهم ..). وتعرّضت الفايز للهجوم أيضاً لتأييدها قبول البنين في مدارس البنات في الصفوف الدنيا من المرحلة الابتدائية. وقال يوسف الأحمد في صحيفة (سبق) الإلكترونية في ٢١ يونيو ٢٠٠٩: (ثبت علمياً أنّ تدريس المرأة للبنين يزيد هرمونات الأنوثة عند الطلاب، وأنّها من أهم أسباب وجود الجنس الثالث في الفيليبين)!

واتهم يوسف الأحمد أيضاً وزير العدل الدكتور محمد العيسى بأنّه خالف الشريعة حين طبق الأمر الملكي، وأكد اختصاص وزارة الثقافة والإعلام بالنظر في قضايا الإعلام والنشر، لا المحاكم الشرعية. كما كان وزير الإعلام السابق إياد مدني، هدفاً مستباحاً للهجوم. وأصدر محمد الهبدان بياناً (وقّع عليه العشرات) يصف فيه وزارة الثقافة والإعلام في عهد مدني (بتبنّيها وإصرارها على نشر ما حرّم الله من الفكر المنحرف... والسعي الى نشر الفساد والرذيلة وبث الشبهات بين أبنائنا وبناتنا، وحمل لواء الدعوة إلى تغريب المجتمع؛ كالدعوة إلى التبرج والسفور، والاختلاط المحرم، وقيادة المرأة للسيارة، وإنشاء النوادي النسائية، وفتح دور السينما، وعروض الأزياء، ومسابقات ملكات الجمال، وإبراز المرأة المتبرجة والمخالطة للرجال في العمل على أنّها مثال المرأة السعودية). لم يسلم وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز خوجة هو الآخر من الهجوم. زاره يوسف الأحمد في وزارة الإعلام، وتحدث عن

(دعم الوزارة لمشاريع تغريب المجتمع السعودي من خلال التلفاز والصحافة والإذاعة ومعرض الكتاب، وأنّ الوزارة لا تلتزم بالأحكام الشرعية ولا بالأنظمة الرسمية).

واستمر يوسف الأحمد في فتاواه وانتقاداته، فرأى أنّ مشروع الملك عبد الله للابتعاث الخارجي للتعليم (مشروع علماني تغريبي)، فيما تحدث محمد الهبدان عن (خطورة تسويق وترويج الابتعاث). كما أعلن ناصر العمر أنّه وجّه خطاباً للملك يحذّر فيه من خطورة ابتعاث الطلبة السعوديين إلى الغرب. ولم يسلم مشروع الابتعاث من هجوم سليمان الدويش. وفي موضوع المواطنة، يتجلى موقف الشيوخ هؤلاء العنصري من الشيعة. ويستطيع القارئ الاطلاع على البحث المقزز لناصر العمر (واقع الرافضة في بلاد التوحيد)، في المواقع الإلكترونية. من جانبه، أراح عبد الرحمن البراك نفسه وأفتى بتكفير الشيعة، فيما كان الدويش أكثرهم لطفاً حين قال: (أكره الشيعة وأستخدمهم)!!

ترفع وزارة الداخلية شعار (الأمن الفكري)، في مواجهة فكر التطرف والإرهاب. مصطلح ضبابي يوحي بالأحادية وعسكرة الفكر. ومع ذلك، أتساءل تحت مظلة (الأمن الفكري) عن السماح للأحمد والعمر والدويش، ورفاقهم، باستباحة البلاد، صوتاً وصورة وكتابة، والتحرك داخل الأراضي السعودية، على رؤوس الأشهاد، لبث الأفكار المتطرفة. أتساءل أيضاً عن الصمت الرسمي إزاء إعلان الأحمد في مايو ٢٠١٠، تأسيس جماعات احتسابية (ميليشيا) في كل أنحاء المملكة، تتبع له شخصياً، وتصل وقاحة المحتسبة في مارس ٢٠١١ إلى التعدي على أعراض الناس، وضيوف المملكة، في معرض الرياض الدولي للكتاب. إذا كان لبرنامج (الأمن الفكري) من جدوى، فليبدأ بهؤلاء، وينصح البعض البرنامج بالاستعانة بخيرة الأطباء النفسيين، لمعالجة هؤلاء المتطرفين من أمراض جنون الارتياب ورهاب الغرب والهوس الجنسي، وليس أدل على ذلك فتوى يوسف الأحمد بهدم ومن ثم إعادة بناء المسجد الحرام لمنع الاختلاط!

يقتضي الأمن الفكري أيضاً التنبه للمواقف التي تشرّع استخدام العنف ضد المواطن، كالحديث بأنّ من أسباب الإرهاب استفزاز الصحافة الليبرالية للشباب المسلم. لقد أصبح هذا الفكر المتطرف والسكوت عليه هو المستفز للمجتمع والمسيء للإسلام والمحرج للنظام والمثبط لمشروع الدولة، ومن المحزن استخدام الأمير خالد بن طلال، كأداة في مشروع التطرف، كما يلاحظ المتابعون من خلال موقعه الإلكتروني (لجينيات).

حين أعلن النظام تنظيم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ١٩٦٢، جاء في بيان حكومة رئيس الوزراء الأمير فيصل بن عبد العزيز: (إصلاح وضع هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بما يضمن اجتثاث بواعث المنكر من قلوب الناس ما استطعنا لذلك سبيلاً). يشير النص إلى احتكار المنكر في قلوب الناس، واحتكار الفضيلة للهيئة ورجال الدولة. وبالتالي، منحت (الهيئة) سلطة التفتيش على القلوب والنوايا. يدور الزمان، ويتفاقم الاستياء من جهاز الهيئة، فيقوم النظام بتهذيب سطوته، لتظهر فئة أكثر تطرفاً تدّعي السلطة على عقول الناس وقلوبهم، بذريعة (الاحتساب). لن نتمكن من مواجهة هؤلاء المتطرفين إلا بإلغاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتأسيس برلمان منتخب، وصحافة حرة، وقضاء مستقل، لتقوم هذه الأجهزة بتحقيق الإصلاح ومواجهة الفساد والتطرف.

إنّ ظاهرة (المحتسبين)، وما رافقها من حراك، جديرة بالتوقف ملياً. فاستباحة أعراض الناس وكراماتهم، في معرض الرياض للكتاب، تذكّر بـ (الجماعة السلفية المحتسبة)، ويفترض أن يقف النظام ضد هذه الظاهرة كي لا تتكرر حادثة جهيمان. ظاهرة (الاحتساب) هي مقدمة لصنع جهيمان جديد. لا تعايش بين منطق (الدولة) ومنطق (التطرف). لن يتمكن النظام من تلبية مطالب المحتسبين، لأنّ النتيجة هي التحوّل إلى (طالبان)، ولن يتمكن المتطرفون من السكوت، وسيلجأون من الإنكار بالقول إلى الإنكار بالفعل. استجابة النظام لمطالب المتطرفين، تعني منحهم مشروعية اجتماعية للتوسع والاستقطاب.

ثمة خطوات حدثت بعد ١١ مارس ستعزز فكر التطرف، منها إقالة أحمد قاسم الغامدي من رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكة بسبب موقفه المؤيد للاختلاط. كان قرار الإقالة مريباً، فقد أقيل الغامدي قبل ذلك، وتدخل الديوان الملكي وألغى القرار، لكنّه هذه المرة بقي وحيداً. بالإضافة إلى ذلك، هناك إحالة ملف حملة (سأقود سيارتي بنفسي) إلى القضاء. هذه الإجراءات لم تردع المتطرفين، فزارت مجموعة من الدعاة المتطرفين ـ منهم ناصر العمر ومحمد الهبدان ويوسف الأحمد ـ في مايو ٢٠١١، الديوان الملكي وسلمت خطاباً يتضمن مطلبين: إقالة وزير التربية والتعليم، وفصل تعليم البنات عن وزارة التربية وإعادته إلى المشايخ، وكأنّ المطلوب في النهاية دولة (ولاية الفقيه السني).

وفي السياق نفسه، أعلن الملك تعديل نظام النشر في ١٨ مارس ٢٠١١، بحيث يمنح المفتي وأعضاء هيئة كبار العلماء حصانة إعلامية من التجريح الشخصي. لم تتلق الأوساط الفكرية والصحافية التعديلات بارتياح، لأنّه لم يتم أي تجريح شخصي للمفتي أو أعضاء هيئة كبار العلماء في الصحافة، لكن مناقشة الآراء المتطرفة التي صدرت من بعض الوعاظ أو العلماء ونقدها. وحين انتقدت الصحافة الوعاظ والعلماء، فعلت ذلك إما اصطفافاً مع النظام عليهم، أو امتعاضاً من تطرفهم الفاضح، وتنفيساً لتذمر المجتمع المحتقن من الوصاية الدينية السلفية. وصاية تريد العودة إلى زمن كانت تهان فيه الصحافة بسبب نقد أو مناقشة خطاب ديني لا يرتبط بالعصر أو بالإسلام.

لن يتمكن النظام من مواجهة فكر التطرف، إلا إذا سار في الاتجاه المضاد، أي المضي بلا تردد باتجاه دولة المؤسسات وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، واحترام حقوق الفرد، وتمكين المرأة، والحوار والانفتاح مع الآخر في الداخل والخارج، والتصدي للتمييز بكل أشكاله، ومحاربة الفساد المالي والإداري. أخشى أن نكون في مرحلة شبيهة بتلك التي يواجهها الغوّاص في أعماق البحار والمحيطات حين يفقد اتجاهه ويهبط إلى القاع وقت يظن أنّه يصعد إلى السطح!



كيف يدير السديريون الثورة المضادة؟

ثيري ميسان

نشرت شبكة فولتير على شبكة الإنترنت في ٣ يونيو الجاري مقالاً للصحافي الفرنسي ثيري ميسان، مؤسس ورئيس شبكة فولتير ومعسكر مؤتمر السلام حول الثورة المضادة في الشرق الأوسط.

جدير بالذكر، أن ميسان يخصّص أعمدته حول العلاقات الدولية وينشرها في الجرائد والمجلات الإسبوعية باللغات العربية، والاسبانية، والروسية. ومن آخر كتبه المطبوعة باللغة الانجليزية: كذبة ١١/٩ الكبرى، وبنتاجيت.

الفرع السعودي، السديري، يدير المدّ الثوري المضاد الذي أطلقته الولايات المتحدة وإسرائيل في الشرق الأوسط. في تقييم واسع، نشر في شكل متسلسل عن طريق جريدة ريادية باللغة الروسية، يرسم ثيري ميسان من دمشق صورة عامة عن التناقضات التي تواجه المنطقة. وفيما يلي ترجمة لنص المقالة:

في غضون شهور، سقطت ثلاث حكومات موالية للغرب في العالم العربي: أزال البرلمان اللبناني حكومة سعد الحريري، فيما أزاحت حركات شعبية زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر.

أعقبت هذه التغييرات مظاهرات ضد هيمنة الولايات المتحدة والصهيونية. لقد أفادوا سياسياً من معسكر المقاومة المؤلّف من إيران وسورية على مستوى الدول، وعلى مستوى غير ذلك عن طريق حزب الله وحماس.

وفي سبيل قيادة ثورة مضادة في المنطقة، إعتمدت واشنطن وتل أبيب على أفضل داعم لهما: الفرع السديري، الذي يجسّد الطغيان في خدمة الإمبريالية دون أي طرف آخر.

السديريون

ربما لم تكن سمعتَ بهم من قبل، ولكن لعقود كان السديريون أغنى منظمة سياسية في العالم. ومن بين ثلاثة وخمسين إبناً للملك ابن سعود، مؤسس السعودية، فإن السديريين هم سبعة ولدوا من أميرة سديرية. قائدهم كان الملك فهد، الذي حكم من ١٩٨٢ الى ٢٠٠٥. وهناك ستة مازالوا على قيد الحياة. أكبرهم سناً هو الأمير سلطان، وزير الدفاع منذ ١٩٦٢، والذي يبلغ من العمر ٨٥ عاماً. وأصغرهم سناً، ويبلغ ٧١ عاماً، الأمير أحمد، نائب وزير الداخلية منذ العام ١٩٧٥. ومنذ الستينيات كان فرعهم الذي نظّم، وركّب، وموّل الأنظمة الصورية الموالية للغرب في (الشرق الأوسط الكبير).

الحاجة للعودة للوراء هنا

السعودية كيان أنشأه البريطانيون خلال الحرب العالمية الأولى لإضعاف الإمبراطورية العثمانية. وبالرغم من أن لورانس العرب قد اخترع فكرة (أمّة العرب)، فإنه لم يعمل مطلقاً على تحويل هذه الأمة الى بلد، فضلاً عن دولة. فقد كانت ومازالت ملكاً خاصاً لآل سعود. وكما كشفت التحقيقات البريطانية بخصوص فضيحة اليمامة الى في القرن الواحد والعشرين، فليس هناك حتى الآن حسابات بنكية أو ميزانية للمملكة. إنها حسابات العائلة المالكة التي تخصص لإدارة المملكة، والتي تعتبر مجالاً خاصاً.

وقعت المنطقة تحت سيطرة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، حين لم يعد بمقدور المملكة المتّحدة الحفاظ على إمبراطوريتها. الرئيس فرانكلين دي. روزفلت أبرم إتفاقية مع الملك ابن سعود: تكفل عائلة آل سعود إمدادات النفط الى الولايات المتحدة في مقابل تأمين المساعدة العسكرية الضرورية للحفاظ على بقاء آل سعود في السلطة. وقد عرف هذا التحالف بإسم (Quincy Agreement)، وتمّ التفاوض بشأنها من قبل الإسم نفسه (كوينسي)، ولكن دولة وعائلة.

إتفاقية كوينسي تربط أميركا بالعائلة السعودية

كان لدى الملك المؤسس، إبن سعود، ٣٢ زوجة و٥٣ إبناً، ولم تكن منافسات جادة بين الورثة من السهولة بروزها. ولذلك تقرر أن العرش لا ينتقل من الأب إلى الإبن، ولكن من أخ غير شقيق إلى أخ غير شقيق آخر.

خمسة من أبناء إبن سعود جلسوا على العرش حتى الآن. وأن الملك الحالي، عبد الله الأول، ٨٧ عاماً، يعتبر شخصاً منفتحاً ذهنياً، بالرغم من أنه غير مواكب بالمرة للوقائع الجارية اليوم. يدرك بأن النظام السلالي الجاري يؤول إلى الانهيار، فهو ينوي إصلاح قوانين التوريث. ولذلك، فإن ولي العهد سيعيّن من قبل مجلس المملكة ـ وهذا يعني اختياره من قبل ممثلين عن عدّة فروع من العائلة المالكة ـ وقد ينتقل بصورة ما إلى الجيل الشاب.

هذه الفكرة الحكيمة لا تناسب الجناح السديري. في واقع الأمر، بالنظر الى التنازلات المتعددة عن العرش لأسباب صحية أو الإنغماس في الملذات، فإن الثلاثة المرشّحين التالين ينتمون الى الجناح السديري: الأمير سلطان، والذي عيّن سابقاً وزيراً للداخلية، ٨٥ عاماً، والأمير نايف، وزير الداخلية، ٧٨ عاماً، والأمير سلمان، حاكم الرياض، ٧٥ عاماً. وإذا ما تم تطبيق ذلك، فإن القانون السلالي الجديد سيعمل لصالحهم.

وبإمكان المرء أن يفهم بسهولة أن الجناح السديري، الذي لم يهتم مطلقاً بالأخ غير الشقيق، الملك عبد الله، يكرهونه في الوقت الراهن. وأيضا، قرروا أن يرمون بكل قواهم في الصراع الجاري.

عودة بندر بوش

في أواخر السبعينيات، كان يترأس الجناح السديري الأمير فهد، الذي لحظ خصائص نادرة لدى أحد أبناء أخيه سلطان: الأمير بندر. فأرسله الى واشنطن للتفاوض حول عقود أسلحة، وكان معجباً بالطريقة التي أدار فيها الاتفاق مع الرئيس كارتر.

وحين اعتلى فهد العرش في العام ١٩٨٢، كان الأمير بندر موضع ثقة. وقد تمّ تعيينه ملحقاً عسكرياً، ثم سفيراً الى واشنطن، وهو منصب تولاه حتى طرده المفاجيء من قبل الملك عبد الله في العام ٢٠٠٥.

إبن الأمير سلطان، عبد ليبي، شخصية بارعة ومتوحّشة الذي يميّز نفسه داخل العائلة المالكة بالرغم من الوصمة الملصقة بأصله من ناحية أمه. وهو الآن الذراع العاملة للجناح السديري الكهل.

خلال إقامته الطويلة في واشنطن، عقد الأمير بندر صداقة مع عائلة بوش، وخصوصاً جورج إتش بوش، الذي لم ينفصل عنه. الحرف الذي يمكن أن يصوّره باعتباره الإبن الذي يحب أن يكون له، ولذلك كان لقبه بالحرف الكبير هو (السيد بندر بوش). ما يقدّره فيه جورج إتش، الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية سي آي أيه والولايات المتحدة بصورة أكبر هو ذوقه في الأعمال غير القانونية.

(السيد بندر بوش) بالحرف الكبير، حجز مكاناً لنفسه في الطبقة العليا في المجتمع الأميركي. فهو مدير مدى الحياة لمعهد أسبن وعضو بوهيميان جروف. سمع المجتمع البريطاني عنه من خلال فضيحة اليمامة: أكبر صفقة أسلحة في التاريخ، وكذلك أكبر فضيحة فساد. وعلى مدى عقدين (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٦)، باعت بريتيش أيروسبيس، التي أصبح أسمها لاحقاً، بي أيه إي سيستمز، ما قيمته ٨٠ مليار دولار من الأسلحة للسعودية فيما تم إيداع وبصورة هادئة حصّة من هذا المبلغ في حسابات بنكية لسياسيين سعوديين وربما سياسيين بريطانيين، فيما ذهب ٢ مليار دولار الى الأمير بندر وحده.

في سبيل قيادة ثورة مضادة في المنطقة، إعتمدت واشنطن وتل أبيب على أفضل داعم لهما: الفرع السديري، الذي يجسّد الطغيان في خدمة أميركا

ذلك لأن لدى سموه الكثير من النفقات، فقد أخذ الأمير بندر على عاتقه مسؤولية العديد من المقاتلين العرب الذين تدرّبوا من قبل المخابرات الباكستانية والسعودية خلال الحرب الباردة لمقاتلة الجيش الأحمر في أفغانستان بطلب من الـ سي آي أيه، والـ إم آي ٦. بالطبع، الشخصية المشهورة في هذا الصدد ليس سوى البليونير الذي تحوّل الى جهادي ضد الشيوعية، أسامة بن لادن.

من المستحيل القول بالدقة كم عدد الرجال الذين كانوا تحت تصرّف الأمير بندر. وبمرور الوقت، شهدنا ضلوعه في كثير من النزاعات والأعمال الإرهابية عبر العالم الإسلامي من المغرب وصولاً الى الصين. على سبيل المثال، قد يستدعي المرء الجيش الصغير الذي قام بزرعه بإسم فتح الإسلام في المخيم الفلسطيني في نهر البارد في لبنان. وكانت مهمة هؤلاء المقاتلين هو تحريض اللاجئين الفلسطينيين، وأغلبهم من السنّة، لإعلان إمارة مستقلة ومحاربة حزب الله. ولكن الأمر تحوّل الى شيء مر، حين لم يتم دفع مرتبات المرتزقة في الوقت المناسب. وفي نهاية المطاف، في ٢٠٠٧، حصّن رجال الأمير بندر أنفسهم في المخيم. واضطر ٣٠ ألف فلسطيني على النزوح، فيما شنّ الجيش اللبناني معركة لمدة شهرين لإعادة السيطرة على المخيم. وقد كلّفت هذه العملية أرواح ٥٠ من المرتزقة، و٣٢ فلسطينياً مدنياً، و٦٨ جندياً لبنانياً.


بندر بن بوش: العودة الى التآمر على الثورات

وفي بداية ٢٠١٠، خطط بندر لعملية إنقلابية لإطاحة الملك عبد الله وتعيين والده، سلطان على العرش. تم اكتشاف المخطط، وغادر بندر بانكسار وفضيحة دون، على أية حال، أن يخسر مناصبه الرسمية. ولكن في أواخر ٢٠١٠، منح إنهيار صحة الملك وعمليته الجراحية الجناح السديري اليد العليا فقاموا بوضع الترتيبات لعودة بندر بدعم من إدارة أوباما.

كان ذلك بعد زيارة قام بها للملك، الذي كان يرقد في واشنطن، وتوصّل على وجه السرعة بأنه سيموت، وأن رئيس الوزراء اللبناني الحريري إصطف الى جانب الجناح السديري. سعد الحريري، سعودي، ولد في الرياض، ولكن بجنسية مزدوجة. ورث ثروة من أبيه، المدين في كل شيء إلى آل سعود. ولذلك، التزم بما قرره الملك وأصبح رئيس وزراء لبنان بموجب إلحاح الملك، فيما كانت وزارة الخارجية الأميركية قلقة حيال قدرته على ملء المنصب.

وخلال تلك الفترة، حين كان عليه أن يطيع الملك عبد الله، بدأ سعد الحريري التصالح مع الرئيس بشار الأسد، وسحب الإتهامات التي وجّهها ضده حول اغتيال والده، رفيق الحريري، واعتذر عن أنه خضع تحت تأثير تضليل لخلق توتر بين لبنان وسوريا. وفي مباركته للجناح السديري، قام سعد بتراجع سياسي. وبين عشية وضحاها، جحد سياسة الملك عبد الله في المصالحة إزاء سوريا وحزب الله وشنّ هجوماً ضد نظام بشار الأسد، ونزع سلاح حزب الله، من أجل الصلح مع اسرائيل.

على أية حال، فإن الملك عبد الله خرج من حالة شبه الغيبوبة، ولم ينتظر طويلاً لطلب المحاسبة. وكونه حرم من هذا الدعم الجوهري، فإن سعد الحريري وحكومته سقطت من قبل البرلمان اللبناني لصالح نجيب ميقاتي، وهو مليونير وطني، ولكنه مغامر أقل. وكعقاب، أمر الملك عبد الله بفتح تحقيق ضريبي في شركات الحريري داخل السعودية، وتمّ اعتقال كثير من معاونيه بتهمة الفساد وانتهاك القوانين.

الجحافل السديرية

قرّر الجناح السديري قيادة الثورة المضاد في كل الإتجاهات. في مصر، حيث كانوا يموّلون مبارك من جهة والإخوان المسلمين من جهة ثانية، فإنهم فرضوا الآن تحالفاً بين الإخوان وضباط الجيش الموالين للغرب.

التحالف الجديد تقاسم السلطة من خلال إقصاء قادة الثورة في ميدان التحرير. فقد رفض عقد مجلس وطني وعمل بجد على تعديل الدستور هامشياً.

أولاً، أعلنوا بأن الإسلام دين الدولة الى حد الإضرار بالأقلية المسيحية القبطية (تشكّل نحو ١٠ بالمئة من إجمالي السكان)، والتي تعرّضت للإضطهاد من قبل حسني مبارك، فكان يقوم بالتعبئة الجماعية ضدهم.

بالإضافة الى ذلك، فإن الدكتور محمود عزّت، الرجل الثاني في الإخوان، دعا الى إقرار فوري للشريعة واستعادة العقوبات الشرعية (الحدود).

الشاب وائل غنيم، الذي لعب دوراً قيادياً في إسقاط الطاغية، منع من صعود المنصة خلال احتفالات النصر، في ١٨ شباط (فبراير)، والتي جمعت نحو ٢ مليون إنسان. على النقيض، فإن الداعية النجم للإخوان، يوسف القرضاوي، العائد بعد ٣٠ سنة من المنفى في قطر، سمح له بالكلام مطوّلاً. لقد تم سحب الجنسية منه من قبل جمال عبد الناصر، مصوّراً نفسه على أنه رمز الحقبة الجديدة: الشريعة والتعايش السلمي مع النظام الصهيوني في تل أبيب.

أخذ بندر مسؤولية العديد من المقاتلين العرب الذين تدرّبوا من قبل المخابرات الباكستانية والسعودية خلال الحرب الباردة لمقاتلة الروس بطلب من الـسي آي أيه

الحائز على جائزة نوبل للسلام، محمد البرادعي، الذي أسبغ عليه الإخوان المسلمين مسمى الناطق الرسمي خلال الثورة كيما يعطوا أنفسهم لمحة أكثر ليبرالية، قد تعرّض لهجوم جسدي من قبل نفس الإخوان خلال الاستفتاء على الدستور وتمّ إخراجه من المشهد السياسي.

وأرسى الإخوان المسلمون أساس دخولهم الرسمي الى السياسة عبر تشكيل حزب جديد، الحرية والعدالة، بدعم من (الوقف القومي من أجل الديمقراطية National Endowment for Democracy - NED) وبتقليد نموذج حزب العدالة والتنمية التركية (وهي نفس الاستراتيجية التي تم اختيارها في تونس مع حزب البعث).

في هذا السياق، شنّت هجمات عنفية ضد الأقليات الدينية. وتمّ إضرام النيران في كنيستين للأقباط. وبعيداً عن معاقبة المعتدين، فإن رئيس الوزراء منحهم ضمانة: طرد الحاكم وعيّن في منطقة قنّه، الجنرال الموقّر عماد ميخائيل، لأنه مسيحي قبطي وليس مسلم سني.

في ليبيا، نقل الجناح السديري المقاتلين المسلّحين الى برقة، بضوء أخضر من فرنسا وبريطانيا لبدء التمرّد ضد حكومة طرابلس. وهم الذين وزّعوا الأسلحة والأعلام التي تحتوي على ألوان الأحمر والأسود والأخضر، ونجمة وهلال، وهي رموز الملكية السنوسية. وكان هدفهم هو التخلّص من صانع المتاعب القذافي وتنصيب الأمير محمد على عرش ما كان يعرف سابقاً بالمملكة الليبية المتحدة.

إنه مجلس التعاون الخليجي الذي كان أول من دعا الى تدخّل عسكري ضد حكومة طرابلس. في مجلس الأمن، كانت البعثة السعودية التي قادت المناورات الدبلوماسية للقمة العربية لتأييد هجمات الجيوش الغربية.

الكولونيل القذافي من جانبه أعلن في خطب عديدة بأنه ليس هناك ثورة في برقه، ولكن بلاده تواجه عملية زعزعة من قبل القاعدة، مزاعم أثارت خطئاً الابتسامات والتي أكّدت شخصياً الحرج الكبير من قبل الجنرال كارتر إف هام، قائد القوات الأميركية الأفريقية (يو إس أفريكوم). وفي ضوء مسؤوليته عن العمليات العسكرية الأولية قبل أن تتولاها قوات الناتو، كان الجنرال هام مندهشاً حيال ما يجب عليه اختياره من أهداف بناء على معلومات من جواسيس على الأرض والذين يعرفون بأنهم حاربوا ضد قوات التحالف في أفغانستان ـ باختصار، رجال بن لادن.

البحرين، في غضون ذلك، تقدّم نفسها على أنها مملكة مستقلة منذ العام ١٩٧١. وفي الحقيقة، مازالت منطقة خاضعة للهيمنة البريطانية. خلال حكمهم إختاروا خليفة رئيساً للوزراء، وتمّ المحافظة على هذا المنصب لأربعين عاماً متواصلة، منذ وهم الإستقلال حتى اليوم. وهذا هو المجال الذي لا يضير الجناح السديري.

منح الملك حمد تنازلاً هاماً للولايات المتحدة، فأقامت بموجبه القيادة المركزية ومركز قيادة الأسطول الخامس البحري في ميناء الجفير. في هذه الظروف، فإن المطلب الشعبي بملكية دستورية يعني الوصول الى الإستقلال الحقيقي، ونهاية الحكم البريطاني، ومغادرة القوات الأميركية. تطوّر كهذا سيكون له بالتأكيد أثر الدومينو في السعودية ويهدّد أسس النظام.

أقنع السديريون ملك البحرين بقمع وبصورة دموية آمال السكّان. وفي ١٣ آذار (مارس)، وصل وزير الدفاع الأميركي روبرت جيتس الى المنامة لبدء تنسيق العمليات، والتي بدأت مع دخول القوات السعودية الخاصة التي تعرف بـ (نسور نايف)، تحت قيادة الأمير نايف. وخلال أيام، تمّ تدمير كل رموز الإحتجاج، بما فيها النصب العام المقام في دوّار اللؤلؤة.

مئات من الناس إما ماتوا أو فقدوا. التعذيب، الذي توقّف لنحو عقد تقريباً، شاع مجدداً. الأطباء والممرضات الذين عالجوا المحتجّين جرى اعتقالهم في المستشفيات، وأو احتجزوا في حبس انفرادي، وتقديمهم أمام محاكم عسكرية.

ولكن، العنصر الأشد أهمية في هذا القمع الوحشي هو التصميم على نقل صراع طبقي كلاسيكي، بين جميع السكّان والطبقة المحظوظة المربوطة بالإمبريالية الأجنبية، الى صراع طائفي. أغلبية البحرينيين هم شيعة بينما العائلة الحاكمة سنيّة. وينظر الى الشيعة على أنهم وسيلة المثال الثوري لروح الله الخميني، الذي تم وضعه كهدف. خلال شهر واحد، أزالت (نسور نايف) ٢٥ مسجداً شيعياً وأتلفت ٢٣٥ أخرى.



السعودي سعد الحريري: التحالف مع السديريين

٢١ من قادة الاحتجاج السياسي الرئيسيين سيتم عمّا قريب محاكمتهم في محكمة خاصة، ويواجهون عقوبة الإعدام، فالأمر يتجاوز الشيعة، فالعائلة المالكة تلاحق إبراهيم شريف، رئيس حزب وعد (حزب يساري علماني)، وتتهمه بأنه لا يلتزم بالقوانين لأنه مسلم سنّي.

زعزعة سورية

في بدايات شباط (فبراير) الماضي، حين كانت البلاد بالكاد تشهد مظاهرة، تمّ وضع صفحة على الفيسبوك بعنوان (الثورة السورية ٢٠١١). ودعت الى (يوم غضب) يوم الجمعة ٤ شباط (فبراير)، والدعوة وضعت من قبل قناة الجزيرة، ولكن لم يتردد صداها في أي مكان. الجزيرة تحسّرت على غياب رد الفعل ووصمت سورية بـ (مملكة الصمت).

إسم (الثورة السورية ٢٠١١) هو لغز: إنه باللغة الإنجليزية وله ميزة الشعار الدعائي. ولكن ما يعتقده الثوري الأصيل بأنه إذا فشل في تحقيق هدفه في ٢٠١١، فإنه، ببساطة، سيعود إلى داره.

ماهو أكثر غرابة، في يوم وضع الصفحة على الفيسبوك أن أكثر من ٨٠

ألف صديق سجّل عليها. هذا الحماس خلال ساعات قليلة، أعقبه لا شيء، ما يفيد بأن ثمة تضليلاً تمّ عن طريق برنامج كمبيوتري كان يضاعف الحسابات أضعافاً.

ولا بد من الأخذ بنظر الإعتبار أن لدى السوريين مستوى معتدلاً من استخدام الإنترنت، وأنهم باتوا يتواصلون عن طريق (أيه دي إس إل) منذ الأول من يناير الماضي.

المشاكل بدأت بعد شهر في درعا، وهي مدينة ريفية تقع على الحدود الأردنية وتبعد أميالاً قليلة عن إسرائيل. المخرّبون دفعوا للمراهقين أموالاً لتعليق شعارات مناهضة للحكومة على جدران المدينة. فقامت قوات الشرطة باعتقال الطلبة وتعاملت معهم كمجرمين الى حد مضايقة عوائلهم. الوجهاء المحليون الذين عزموا على تسوية الخلاف جرى صدّهم من قبل محافظ درعا. تمّ ضرب الشباب. وفي حالة غضب، هاجمت العوائل مركزاً للشرطة من أجل إطلاق سراح الشباب، وردّت الشرطة بالمزيد من الوحشية وقتلت معترضين.

الرئيس بشار الأسد تدخّل لمعاقبة الشرطة والمحافظ ـ إبن عمه والذين عيّنه الرئيس على درعا، البعيدة من العاصمة، من أجل إبقائه بعيداً عن المشهد. تمّ فتح تحقيق لإلقاء الضوء على جرائم القتل التي إرتكبتها الشرطة.

المسؤولون الضالعون في العنف تمّ استدعاؤهم للتحقيق وأفرج عنهم بكفالة. إعتذر الوزراء وقدّموا التعازي لعوائل الضحايا نيابة عن الحكومة، وهي تعبيرات حظيت بقبول شعبي.

كل شيء لا بد أن يعود الى طبيعته، ولكن فجأة أخذ القنّاصون الملثّمون مواقعهم على أسطح المنازل وصاروا يطلقون النار على كل من الجمهور والشرطة، لتغرق المدينة في الفوضى.

مع استغلال حال الإرباك، ذهب المسلّحون الى خارج المدينة لمهاجمة مبنى حكومياً الذي يأوي القوات الأمنية المسؤولة عن مراقبة منطقة مرتفعات الجولان المحتلة من قبل اسرائيل. وقامت قوات الأمن بالرد على مصدر النيران للدفاع عن المبنى والأرشيف فيه. وكان هناك ضحايا من الجانبين.

جهاز الثورة المضادة المستخدم من قبل الجناح السديري يوجه حارب تحت راية القاعدة، ويمكن تعبئتهم تحت راية جديدة بعد موت ابن لادن

هذا نوع من الصدام قد تكرر. الناس طلبت الحماية من الجيش في رد فعل على الهجمات التي عصفت بالمدينة. تمّ نشر ثلاثة آلاف جندي ودبابات لحماية السكّان. وفي نهاية المطاف، فإن معركة تفجّرت في وجه المقاتلين المتسلّلين ضد الجيش السوري في سيناريو مشابه لحصار الجيش اللبناني على نهر البارد. سوى أنه في هذا الوقت، فإن الاعلام الدولي شوّه الحقائق واتّهم الجيش السوري بمهاجمة أهالي درعا.

في غضون ذلك، أنّ صدامات تفجّرت في اللاذقية، الميناء الذي كان لفترة طويلة موطن التنظيمات الإجرامية التي تتخصص في التهريب البحري. تلقى هؤلاء الأفراد الأسلحة والمال من لبنان. وقاموا بنهب وسط المدينة، وتدخل البوليس. وبموجب أمر رئاسي، البوليس كان مسلّحاً فقط بالهراوات. وشنّ أفراد العصابات حرباً بالأسلحة، وقتلوا العشرات من أفراد الشرطة غير المسلّحين.

السيناريو نفسه تكرر في المدينة المجاورة، بانياس، وهي مدينة ذات أهمية أقل، ولكنها أكثر استراتيجية لأنها موطن مصفاة النفط الرئيسية في البلاد. في هذا الوقت استعمل أفراد الشرطة أسلحتهم وتحوّل الصدام الى معركة منظمة استعدّ لها الطرفان.

في الأخير، فإن الأفراد في حمص، وهي مدينة رئيسية، جاءوا ليشاركوا في مسجد ودعوا أتباعهم الأصوليين للتظاهر ضد (النظام الذي يقتل إخوتنا في اللاذقية).

وفي رد فعل على الاضطرابات، فإن الشعب السوري نزل بأعداد غفيرة لتأكيد دعمه للجمهورية. تظاهرات كبيرة وغير مسبوقة في تاريخ هذا البلد، ضمّت مئات الآلاف من الناس في دمشق، وحلب، واللاذقية وأن تصرخ (الله، سورية، بشّار).



الأمير نايف يقود الثورة المضادة في البحرين

وفيما كانت المواجهات تتصاعد في الأطراف المعنية، فإن قوى الأمن تمكّنت من وقف المقاتلين. وبحسب إعترافاتهم المتلفزة، فقد تمّ تجنيدهم، وتسليحهم، وتمويلهم من قبل نائب برلماني في لبنان موالٍ للحريري، جمال جرّاح، الذي نفى تلك الإتهامات.

جمال جرّاح هو صديق للأمير بندر، وجرى تداول إسمه في قضية فتح الإسلام في نهر البارد. وهو إبن عم زياد جرّاح، الجهادي المتهم من قبل إف بي آي كونه مسؤولاً عن اختطاف طائرة كانت تقوم برحلة رقم ٩٣ وسقطت في بنسلفانيا في ١١ سبتمبر ٢٠٠١. هو ايضاً إبن عم الأخوين علي ويوسف جرّاح اللذين جرى اعتقالهما من قبل الجيش اللبناني في نوفمير ٢٠٠٨ بتهمة التجسس لصالح إسرائيل.

جمال جرّاح هو عضو سري للإخوان المسلمين، وهو أمر نفاه أيضاً. في ١٩٨٢، سعت جماعة الإخوان إلى السيطرة على السلطة في سورية. فشلوا وأصبحوا ضحايا قمع وحشي. ومنذ العفو العام الذي أعلن عنه الرئيس بشار الأسد، ساد إعتقاد بأن تلك الذكريات المؤلمة قد تمّ نسيانها. على النقيض من ذلك، فإن هذا الفرع من جماعة الإخوان يموّل الآن من قبل الجناح السديري. إن دور إخوان بانياس في المواجهات باتت معلومة لدى الجميع.

وكما يزعم، فإن جمال جرّاح استخدم أيضاً مقاتلي حزب التحرير اللبناني، وهي منظمة إسلامية مقرّها في لندن وناشطة على وجه الخصوص في آسيا الوسطى. حزب التحرير، الذي يناصر العمل السلمي وضد العنف، متّهم بالتخطيط لكثير من الهجمات في وادي فيرغانه. وكان ذلك بنية قمع هذه المجموعة حيث أن الصين بدأت التقارب مع روسيا داخل منظمة تعاون شنغهاي. وبالرغم من الجدل الكثير في مجلس العموم حول هذه المجموعة، فإن ممثليها في لندن لم يكونوا منزعجين على الإطلاق، وأن جميع أفرادهم يحتلون مناصب في كمدراء رفيعي المستوى في الشركات متعددة الجنسيات الأنجلو- أميركية.

في العام الماضي، إفتتح حزب التحرير فرعاً له في لبنان، وبتلك المناسبة، عقد مؤتمراً حيث دعى إليه شخصيات أجنبية مرموقة، بمن فيهم مفكر روسي له شهرة على المستوى الدولي. وخلال المناقشات، دعا المنظمون لتأسيس دولة إسلامية، وقالوا بأن المسلمين الشيعة والدروز وحتى بعض السنة ليسوا مسلمين حقيقيين، ويجب طردهم مثل المسيحيين. حالة الذهول التي تسبّبت بها مثل تلك الملاحظات الغاضبة، دفعت الضيف

الروسي كيما يجري على الفور مقابلات تلفزيونية حتى ينأى بنفسه عن هؤلاء المتعصّبين.

في البداية، بدت قوات الأمن السورية كما لو أنها مغمورة بالأحداث. أولئك الضبّاط الذين تدرّبوا في الاتحاد السوفياتي السابق استعملوا القوة دون قلق من تداعيات ذلك على السكّان. ولكن الوضع إنقلب تدريجاً. فقد أخذ الرئيس بشار الأسد زمام السيطرة على الوضع، وقام بتغيير الحكومة. وألغى حالة الطوارىء، وحلّ محكمة أمن الدولة. ومنح الجنسية لآلاف الأكراد السوريين الذين حرموا تاريخياً من حق المواطنة بسبب إحصاء سكاني متنازع عليه. بالإضافة الى ذلك، قام بعدد من التدابير الأخرى مثل إلغاء العقوبات المفروضة على التسديد المتخلف للخدمات العامة (الكهرباء.. الخ). وبفعل ذلك، حقّق المطالب الرئيسية للسكّان وقلّل من شأن المعارضة.

رجال بندر أثاروا الفوضى في أي مكان أرادت أميركا التدخّل فيه، وحاربوا الى جانب مخابراتها في أفغانستان والآن الى جانب الناتو في ليبيا

في يوم الغضب (الجمعة، ٦ مايو)، لم يصل العدد الإجمالي للمتظاهرين في البلاد ٥٠ ألف شخصاً من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة.

وعلى وجه خاص، فإن محمد الشعّار، وزير الداخلية الجديد، دعا أي شخص كان متورّطاً في أحداث الشغب الى أن يقدّم نفسه طواعية الى مركز الشرطة والحصول على عفو عام في مقابل التعاون التام. وقد تجاوب أكثر من ١١٠٠ شخص. وخلال أيام، فإن الخلايا الرئيسية جرى تفكيكها وتمّت مصادرة كثير من مخازن الأسلحة. وبعد خمسة أسابيع من العنف، عاد الهدوء تدريجاً الى أغلب المدن المضطربة.

ومن بين قادة الحلبة الذين تمّ التعرف عليهم واعتقالهم، كان كثير منهم ضباطاً إسرائيليين أو لبنانيين وأحدهم كان سياسياً لديه روابط وثيقة بسعد الحريري. هذه المحاولة للزعزعة لها تتمة.

مؤامرة مفتوحة

فما كان في الأصل مخططاً لإطاحة النظام السوري تحوّل لاحقاً إلى ابتزاز مفتوح عبر الزعزعة. فبعد التوصّل الى حقيقة أن الثورة لا تحصل على دعم وشعبية، فإن الصحافة العربية المعادية لسورية ردّدت بلا خجل أن المفاوضات في حال تقدّم.

وقد نقلوا أنباء عن زيارات للمفاوضين الذين جاءوا إلى دمشق لتقديم مطالب الجناح السديري. وإذا كنا نصدّق الصحف، فإن العنف لن يتوقف حتى ينحني بشار الأسد لمطلبين: الانفصال عن إيران، ووقف الدعم للمقاومة في فلسطين، ولبنان والعراق.

الدعاية الدولية

الجناح السديري يريد تدخلاً عسكرياً غربياً لإنهاء المقاومة السورية، على سمت خطوط مماثلة كالعدوان الذي يجري في ليبيا. للقيام بذلك، كانوا بحاجة الى أخصائيين في الدعاية.

وعلى نحو مفاجيء للكل، بدأت قناة الجزيرة الفضائية وبصورة مفاجئة تغيير خطّها التحريري. وليس سرّاً أن القناة تأسست من قبل ديفيد وجين فريدمان، الأخوين المليارديرين الفرنسيين اللذين كانا مستشارين لإسحاق رابين وإيهود باراك. فقد أرادا إنشاء وسيلة تسمح بالحوار بين الاسرائيليين والعرب، حيث أن مثل هذا الحوار ممنوع بموجب القانون في كل البلدان المعنية.

فمن أجل إنشاء هذه الشبكة، دعيا أمير قطر الذي عمل في بادىء الأمر كغطاء. الفريق المؤسس تمّ توظيفه من بين موظفي القسم العربي في إذاعة بي بي سي، وعليه منذ البداية فإن غالبية الصحافيين كانوا من عملاء إم آي ٦ (جهاز الإستخبارات البريطاني ـ القسم الخارجي) الأساسيين.

على أية حال، فإن الأمير أمسك بالسيطرة السياسية على الشبكة، والتي أصبحت الذراع العاملة للعائلة الحالكمة في قطر. ولسنوات، لعبت الجزيرة في واقع الأمر دوراً استرضائياً من خلال تطوير الحوار والتفاهم في المنطقة. ولكن الشبكة ساهمت أيضاً في إحالة نظام الفصل العنصري الاسرائيلي الى تافه، كما لو أن الوسائل العنفية التي وظفت من قبل قوات الدفاع الاسرائيلية كانت مجرد أخطاء مؤسفة من جانب نظام مقبول أساساً، فيما هي تشكّل جوهر النظام نفسه.

الجزيرة، التي كانت تغطيتها للثورات في تونس ومصر جليّة، بدّلت بصورة عاجلة خطّها التحريري مع الحالة الليبية لتصبح ناطقة بإسم الجناح السديري.هذا يستحق شرحاً. فإن الهجوم على ليبيا كان في الأصل خطّة فرنسية ـ بريطانية ولدت في نوفمبر ٢٠١٠، حسناً قبل "ربيع العرب"، حيث أن الولايات المتحدة كانت ضالعة في الخطة. كانت النيّة لدى باريس ولندن هي لتسوية حسابات مع طرابلس والدفاع عن مصالحهما الاستعمارية. في حقيقة الأمر، في ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، قدّمت شركة النفط الوطنية الليبية (NOC) ثلاثة عروض دولية للكشف واستثمار إحتياطيها، الأكبر في القارة الأفريقية. الكولونيل القذافي فرض شروطه الخاصة في اللعبة على الشركات الغربية، بإرغامهم على قبول الاتفاقيات التي ليست تفضيلية من وجهة نظرهم. إنها بالكاد تمثل العقود التفضيلية الأقل للشركات متعددة الجنسيات عبر العالم. بالإضافة الى ذلك، كانت هناك خلافات عدّة تتعلق بإلغاء عقود مربحة للمعدّات والتسلّح.


الجحافل السديرية وسلفييها يقودون الثورة المضادة في مصر

من الأيام الأولى للثورة المزعومة في بنغازي، أعدّت باريس ولندن المجلس الإنتقالي الوطني الذي اعترفت فرنسا به بصورة رسمية بوصفه الممثل الشرعي للشعب الليبي. وأنشأ المجلس شركة نفطية جديدة، وهي (LOC)، والتي اعترف بها المجتمع الدولي في قمة لندن باعتبارها القابض لحقوق البلاد من المواد الهيدروكربونية. وخلال التجمّع، تقرر بأن تسويق النفط المسروق من قبل (LOC) يتم عن طريق..قطر، وأن مجموعة الإتصال للدول الحليفة ستجتمع لاحقاً في الدوحة.

في إشارة بدء، بدأ الداعية التلفزيوني يوسف القرضاوي الصراخ للإطاحة بالرئيس بشار الأسد بصورة شبه يومية. الشيخ القرضاوي

هو رئيس الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وكذلك المجلس الأوروبي للإفتاء والأبحاث. وهو رمز للإخوان المسلمين والخطباء للنموذج الأصلي للإسلام، وهو خليط من (ديمقراطية السوق) الأميركية والغموضية السعودية: يقرّ مبدأ المسؤولين المنتخبين بشرط أنهم يتعهدون بتطبيق الشريعة في تفسيرها الضيق جداً.

إنضم إلى يوسف القرضاوي الشيخ السعودي صالح اللحيدان الذي طالب بـ (قتل ثلث السوريين من أجل أن يبقى الثلثان على قيد الحياة). قتل ثلث الشعب السوري؟ هذا يعني نحر المسيحيين، واليهود، والشيعة، والدروز، والعلويين. وعليه يمكن للثلثين أن يعيشا؟ وهذا سيقود الى تأسيس دولة سنيّة قبل أن تقوم بتطهير نوعها الإنساني.

حتى هذا التاريخ، فإن الفرع الفلسطيني للإخوان المسلمين، حماس، يظهر أنه يقاوم تلك السلطة الإغوائية للبترودولار السديري. أكّد قائدها، خالد مشعل، وبدون لحظة تردد، بأنه سيبقى في المنفى في دمشق متعهداً بتقديم دعمه للرئيس الأسد. فمساعدة الأخير، أحبط الخطط الامبريالية والصهيونية من خلال التفاوض على اتفاقية مع فتح محمود عباس.

ومنذ آذار (مارس)، تحوّلت الجزيرة، بي بي سي - القسم العربي، وفرانس ٢٤ - القسم العربي الى وسائل دعائية ضخمة. فمن خلال مضاعفة الشهادات المزيفة والمشاهد المضلّلة، فإنهم نسجوا أحداثاً لجعل الجمهورية السورية تظهر وكأنها النظام التونسي لإبن علي.

لقد حاولوا تصوير الجيش السوري وكأنه قوّة قمعية شبيهة بالشرطة التونسية، التي لم تكن تتردد في إطلاق النار على مواطنين سلميين يناضلون من أجل حريتهم. لقد أعلنت هذه الشبكات أيضاً عن موت جندي شاب رفض إطلاق النار على مواطنيه، وأنه جرى تعذيبه حتى الموت من قبل رؤسائه. في الحقيقة، الجيش السوري هو جيش إلزامي، وأن الجندي الشاب الذي نشرت إحصائيات حيوية حوله كان في واقع الأمر في عطلة.

> **نقل الجناح السديري المقاتلين المسلّحين الى برقة، بضوء أخضر من فرنسا وبريطانيا لبدء التمرّد ضد المشاغب القذافي، ووزّعوا الأسلحة والأعلام لإعادة النظام الملكي**

وفي مقابلة مع التلفزيون السوري، شدّد على جهوزيته للدفاع عن بلده ضد المرتزقة الأجانب.

أكثر من ذلك، فإن القنوات الفضائية حاولت تصوير شخصيات سورية عدّة بكونها منتفعة، مثل أقارب إبن علي. وقد كثّفوا نقدهم لشخص رامي مخلوف، الرجل الأغنى في البلاد، وهو إبن عم الرئيس الأسد. وزعموا بأنه كما النموذج التونسي طالب بحصص في كل الشركات الأجنبية التي ترغب في إقامة مشاريع تجارية في البلاد. وهذا غير مؤسس ولا متخيّل على الأطلاق في الواقع السوري. في واقع الأمر، فإن رامي مخلوف يتمتع بثقة الرئيس الأسد لدوره في تأسيس شبكة الهاتف الخليوي. وكما هو حال أي شخص حصل على امتيازات في العالم، وأصبح ملياردیراً.

السؤال الحقيقي هو هل استعملوا مناصبهم من أجل إثراء أنفسهم على حساب المستهلكين. الجواب هو لا: فشبكة سيرياتل تقدّم أرخص تعريفة للمكالمات الخليوية في العالم.

وفي أي مستوى، فإن مكافأة الكذب تذهب الى الجزيرة. فقد ذهبت الشبكة بعيداً لتقديم مشاهد لمظاهرات من ٤٠ ألف شخص في موسكو تدعم لإنهاء دعم روسيا لسوريا. وكانت الصورة في الحقيقة قد التقطت خلال احتفالات الأول من مايو، حيث أن الشبكة زرعت ممثّلين لتقديم تصريحات مزوّرة.

إعادة تنظيم شبكات الأمير بندر وإدارة أوباما

جهاز الثورة المضادة المستخدم من قبل الجناح السديري يواجه صعوبة واحدة. حتى الآن حارب مرتزقة الأمير بندر تحت علم أسامه بن لادن، سواء في أفغانستان، البوسنة، الشيشان، أو أماكن أخرى. واعتبر في البداية مناوئاً للشيوعية، وأصبح بن لادن تدريجاً مناوئاً للغرب. تحوّله تأثر بأيديولوجية صدام الحضارات التي عرضها برنارد لويس واكتسبت شعبية من قبل تلميذه صموئيل هنتجتون. وقد جرّبت عصرها الذهبي مع الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر والحرب على الإرهاب. رجال بندر أثاروا الفوضى في أي مكان أرادت الولايات المتحدة التدخّل فيه.



فتوى اللحيدان: قتل ثلث الشعب السوري لينجو الثلثان!

في الفترة الراهنة، فإن صورة الجهاديين بحاجة الى تغيير. فمن المتوقّع الآن أن يحاربوا جنباً إلى جنب الناتو، تماماً كما حاربوا ذات مرة الى جانب الـ (CIA) في أفغانستان ضد الجيش الأحمر. ولذلك من المستحسن قلب الخطاب الموالي للغرب في الماضي والعثور على بديل للمناوىء ـ للشيوعية. وهذه ستكون المهمة الإيديولوجية للشيخ يوسف القرضاوي.

ولتسهيل هذا التحوّل، فإن واشنطن أعلنت الموت الرسمي لأسامة بن لادن. وفيما مضت الشخصية الأبوية، فإن مرتزقة الأمير بندر يمكن تعبئتهم تحت راية جديدة.

إعادة توزيع الأدوار هذه تتظافر مع لعبة الكراسي الموسيقية في واشنطن. الجنرال ديفيد بترايوس، وهو قائد القيادة الوسطى (CENTCOM) كان عليه أن يتعامل مع رجال بندر في الشرق الأوسط، وأن يصبح مدير وكالة الإستخبارات المركزية (سي آي أيه). ولذلك، علينا أن نتوقّع إنسحاباً متسارعاً لقوات الناتو من أفغانستان وانخراطاً أكبر لجماعة بندر في العمليات السريّة لـ سي آي أيه.

ليون بانيتا، المدير المغادر لوكالة الاستخبارات المركزية سي آي أيه، أصبح وزير الدفاع. وبحسب الاتفاقية الداخلية للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، فإن هذا المنصب يجب حجزه لعضو هيئة بيكر - هاملتون.

بانيتا، مثل جيتس، كان عضواً. بخصوص الحروب الجديدة، فإنه سيحد من انتشار القوات البريّة، باستثناء القوات الخاصة. في الرياض وواشنطن أعدّوا وثيقة وفاة (ربيع العرب). بإمكان الجناح السديري أن يقول بخصوص الشرق الأوسط، ماذا! جاتوباردو (النمر) كان يقول عن إيطاليا: (يجب أن يتغير كل شيء من أجل أن يبقى كل شيء كما هو ويمكننا البقاء أسياداً).

السعودية تقود الثورة المضادة

• النائب البريطاني، جوناثان إدواردز: من الصعوبة بمكان فهم لماذا كانت بريطانيا تدرّب قوات تنتمي لأنظمة قمعية وغير ديمقراطية إنه وجه صادم لديمقراطيتنا

• نيكولاس جيلبي، من حملة مكافحة تجارة السلاح: تدريب الحرس الوطني السعودي مكّنه من تطوير تكتيكات في قمع النهوض الشعبي في البحرين

هاشم عبد الستار

تحت عنوان: (المملكة المتحدّة تدرّب قوات سعودية لقمع ربيع العرب) كتب جيمي دوارد، وفيليبا ستيوارت في جريدة الأوبزرفر البريطانية في ٢٨ مايو الماضي بأن بريطانيا تقوم بتدريب الحرس الوطني التابع للسعودية ـ وهو قوة النخبة الأمنية التي جرى نشرها خلال الإحتجاجات الأخيرة في البحرين ـ في تدابير فرض النظام العام وباستعمال أسلحة قنّاصة. وقد أغضب الكشف عن هذا الخبر مجموعات حقوقية، وأشارت الى أن وزارة الخارجية تدرك بأن سجل حقوق الإنسان في المملكة ـ السعودية ـ هو (مثير للقلق بدرجة عالية).

وفي رد فعل على الأسئلة التي قدّمت تحت قانون حرية المعلومات، أكّدت وزارة الدفاع بأن (شركات بريطانية تقوم بصورة دائمة بتنظيم دورات للحرس الوطني على الأسلحة، والتدريب الميداني، والمهارات العسكرية عموماً، وكذلك إدارة الأحداث، والتدريبات على التخلّص من القنابل، والبحث، والنظام العام، والقنص). ويتم تنظيم هذه الدورات عبر البعثة العسكرية البريطانية إلى الحرس الوطني السعودي، وهي وحدة سريّة تتألف من ١١ موظفاً في الجيش البريطاني تحت قيادة عميد.

رد فعل وزارة الدفاع البريطانية، الذي حصلت عليه الصحيفة، يكشف بأن بريطنيا ترسل ما يصل الى ٢٠ فرقة تدريب الى المملكة سنوياً. وتدفع السعودية رواتب ضخمة لكل من (موظفي البعثة العسكرية البريطانية، وكذلك تكاليف الدعم مثل السكن والنقل).

استعملت العائلة المالكة في البحرين ١٢٠٠ من القوات السعودية للمساعدة في إخماد التظاهرات في آذار (مارس) الماضي. وفي ذلك الوقت، قالت الحكومة البريطانية بأنها (قلقة للغاية) حيال تقارير عن انتهكات حقوق الإنسان قامت بها تلك القوات. وقال نيكولاس جيلبي، من حملة مكافحة تجارة السلاح: (إن الدور المهم لبريطانيا في تدريب الحرس الوطني السعودي في الأمن الداخلي طيلة سنوات عديدة مكّنهم من تطوير تكتيكات للمساعدة على قمع النهوض الشعبي في البحرين).

ويعتقد محللون بأن العائلة المالكة في السعودية مستميتة في دعم موقعها في المنطقة من خلال المحافظة على الأنظمة القائمة في الخليج، والذي سيساعد على الحدّ من القوة المتصاعدة لإيران.

يقول أوليفر سبراج، من منظمة العفو الدولية: (لقد عبّرنا العام الماضي عن قلقنا بأن السعوديين يستعلمون أسلحة تزّودها المملكة المتحدة في هجمات سرية في اليمن والتي أدّت الى مقتل العديد من اليمنيين المدنيين).

وأكّد وزير الدفاع نيك هارفي للبرلمان بأن القوات المسلّحة التابعة للمملكة المتحدة قدّمت تدريباً للحرس الوطني السعودي. وقال: (من المحتمل أن بعض أعضاء الحرس الوطني السعودي الذي نشر في البحرين قد يكونوا قد تلقوا تدريبات من قبل البعثة العسكرية البريطانية).

التأكيد بأن التدريب كان مكرّساً للحفاظ على النظام العام في المملكة يعتبر ضمنياً موضع إحراج للحكومة. وكونه يأتي في نهاية إسبوع، حيث صادقت قمة جي ـ ٨ في فرنسا على تمويل البلدان التي تعتنق الديمقراطية في ظل ربيع العرب، فإن ـ التأكيد ـ أدى الى إتهامات بأن السياسة الخارجية للحكومة في صراع مع نفسها.

النائب جوناثان إدواردز، الذي تقدّم بطرح أسئلة في البرلمان الى وزارة الدفاع حول روابطها بالسعودية، قال بأنه يجد من الصعوبة بمكان فهم لماذا كانت بريطانيا تدرّب قوات تنتمي لـ (أنظمة قمعية وغير ديمقراطية). يقول أيضاً: (إن هذا الوجه الصادم لديمقراطيتنا لكثير من الشعوب في العالم، حيث أننا ندعم أنظمة من هذا القبيل). ويضيف: (إنه لأمر نفاقي بصورة فاقعة لقيادتنا في المملكة المتحدة ـ العمالية أو المحافظة ـ للحديث عن دعم الحريات في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، في الوقت الذي تقوم بتدريب قوات قمعية للديكتاتوريات).

رد فعل وزارة الدفاع البريطانية صدر في العام ٢٠٠٦، ولكن حين سئلت هذا الاسبوع أكّدت بأن بريطانيا كانت تقدّم تدريبات للحرس الوطني السعودي لتحسين قدراته في مجال (الأمن الداخلي، ومكافحة الإرهاب)، وذلك منذ العام ١٩٦٤ واستمرّت في ذلك حتى الآن. أعضاء من الحرس، والذي تأسس من قبل العائلة المالكة بسبب خشيتها من أن الجيش النظامي لن يساندها في حال الثورة الشعبية، جرى تقديم أماكن لهم في دورات عسكرية تحت العلم البريطاني في ساندهيرست ودارتموث. وفي السعودية، تواصل بريطانيا تدريب الحرس ضمن برامج (القنّاصين الماهرين الحضريين) وهو أمر أكّدته وزارة الدفاع البريطانية.

في العام الفائت، صادقت بريطانيا على ١٦٣ رخصة تصدير لمعدات عسكرية للسعودية، تقدّر



قوات سعودية مدربة بريطانياً لقمع ثورة البحرين

قيمتها بـ ١١٠ مليون جنيه إسترليني. وشملت الصادرات عربات عسكرية، ورشّاشات قناصة، وذخيرة أسلحة صغيرة، ونواظير ليلية عسكرية. وفي العام ٢٠٠٩، زوّدت المملكة المتحدة السعودية بقنابل يدوية، وقنابل مسيلة للدموع، ووسائل للسيطرة على الشغب.

وقال سبارج بأن اهتزاز النظام الذي يصدر ترخيصاً بتزويد خبرات وأسلحة عسكرية لحكومات أجنبية قد فات موعده. واضاف: (نحن نريد إمتحاناً أشدّ صرامة بناء على متابعة دقيقة حالة بحالة لسجلات حقوق الإنسان لأولئك الذين يريدون شراء معداتنا وتلقي تدريبات).

من جهة اخرى، وصف متحدّث بإسم وزارة الدفاع دول الخليج، بما فيها السعودية، باعتبارها (شركاء أساسيين) في الحرب ضد الإرهاب. وقال المتحدّث: (من خلال تقديم التدريب للبلدان بنفس المستويات العالية المستعملة من قبل القوات المسلّحة في المملكة المتحدة، نكون قد ساعدنا على إنقاذ أرواح ورفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان).

النائب العمالي مايك جيبس، الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية المنتخبة، يقول بأن الدعم العسكري البريطاني للسعودي كان يدور حول تحقيق (توازن صعب): (فمن جهة، تواجه السعودية تهديد القاعدة، ولكن من جهة ثانية فإن سجلها الحقوقي مخيف. هذا هو المأزق الدائم الذي لديك حين تتعامل مع أنظمة ديكتاتورية: هل تتجاهلها أم تحاول تحسينها؟).

اندفاع سعودي لوقف زخم الثورات

- السعودية تأخذ كل ثورة بالتتابع، دون الإعتماد على خطة واحدة. في البحرين: لجأت الى القوة، وعبأت دبلوماسيتها وريالاتها في الثورات الأخرى
- هناك شكوك من أن آل سعود يقدّمون سراً المال لمجموعات متطرّفة لمنع حصول تغييرات، ومع أنهم ينكرون ذلك، فإنّهم يقرّون بتدفق المال
- السعودية تثير الفوضى الداخلية في مصر لتعطيل عملية التغيير، عبر قواها التكفيرية، التي قامت بتفجير كنائس وأضرحة لإثارة الفتن الطائفية
- السعودية تتقرب من رموز العسكر في مصر لأجل تعويم النظام السابق، والإبقاء على بعض رموزه وتجنيبه المحاكمة أو نبش ملفاته

فريد أيهم

كتب نيل ماكفاركوهار مقالاً في صحيفة (نيويورك تايمز) في ٢٧ أيّار (مايو) الماضي، يقول فيه بأن السعودية تضع قوتها المالية والدبلوماسية عبر الشرق الأوسط في رهان واسع النطاق لاحتواء مد التغيير، وتحصين الملكيّات من السخط الشعبي وللحيلولة دون سقوط المزيد من القادة الذين يصارعون لتهدئة البلدان المضطربة.

من مصر، حيث خصّص السعوديون ٤ مليارات دولار للمساعدة في دعم المجلس العسكري الحاكم، إلى اليمن، حيث تحاول تسهيل خروج الرئيس، الى مملكات الأردن والمغرب، اللتين دعتهما للإنضمام الى مجلس الملكيات الخليجية، تندفع السعودية لمنع مزيد من التغيير الراديكالي وصد النفوذ الإيراني.

وتركّز المملكة بطريقة عدائية على الاستقرار النسبي للملكيات، كجزء من المجهود لمنعِ أي تحوّل مفاجِىء ومباغت من النموذج التسلطي، الذي سيولّد أسئلة غير مريحة حول وتيرة التغيير السياسي والاجتماعي في الداخل.

اقتراح السعودية بضم الأردن والمغرب في مجلس التعاون الخليجي ـ المؤلف من ست دول أعضاء، والذي سمح للسعوديين بإرسال قواتهم لإسكات ثورة ذات أغلبية إسلامية شيعية في ملكيّة سنيّة في البحرين ـ كان يهدف إلى خلق نوع من (نادي الملوك). الفكرة هي إرسال إشارة إلى إيران الشيعية بأن الملكيات العربية السنيّة ستدافع عن مصالحها، حسب قول محللين.

يقول الوليد بن طلال، وهو رجل أعمال وعضو رفيع المستوى في عائلة مالكة تتّسم عادة بالهدوء والصمت، أخبر هيئة التحرير في صحيفة (نيويورك تايمز)، وهو يحيل الى الأضطرابات (نحن لا نسعى لأن نفرض منهجنا عن طريق استعمال القوة، ولكن لتأمين مصالحنا).

إن نطاق التدخل السعودي غير عادي، فيما تدفع الإحتجاجات يد الرياض لصنع ما أطلق عليه بعض المعلّقين في مصر وأماكن أخرى صفة (الثورة المضادة). وجد بعض المحللين السعوديين والأجانب المصطلح بأنه كاسح جداً بسبب الخطوات التي قام السعوديون بها في واقع الأمر، بالرغم من أنها كما يظهر فريدة في المنطقة وخارجها حيث تصل إلى حد التحالف مع دول إسلامية غير عربية أيضاً.

يقول خالد الدخيل، محلل سياسي وكاتب عمود: (أنا متأكّد أن السعوديين لا يحبون هذه الموجة الثورية، فقد كانوا في واقع الأمر مذعورين.. ولكنهم واقعيون هنا).

في مصر، حيث أسقطت الثورة حليف مقرّب للسعودية، حسني مبارك، فإن السعوديين يقدّمون المساعدة ويرمّمون العلاقات جزئياً للمساعدة في تفويت الفرصة على الاخوان المسلمين للظهور بمظهر حسن في الانتخابات البرلمانية القادمة. السعوديون قلقون من أن استقواء الاخوان المسلمين قد يدمّر المشروعية السعودية من خلال تقديم نموذج للشريعة الإسلامية يختلف عن نظيره الوهابي الخاص بملكية مطلقة. يقول عبد العزيز القاسم، محامي سعودي: (إذا كان هناك نموذج آخر للشريعة يقول لك بأنه يجب عليك أن تقاوم، فإن ذلك سيخلق صعوبة عميقة).

المسؤولون السعوديون أيضاً قلقون من أن السياسة الخارجية لمصر تتحوّل، من خلال



أقباط يحتجون على هدم كنيسة على يد وهابيين مدعومين سعودياً

تواصلها مع مجموعة حماس الإسلامية وخطط باستئناف الروابط مع إيران. يعتقد محلّلون بأن العاهل السعودي، الملك عبد الله، يحتفظ أيضاً بمصلحة شخصية في حماية مبارك.

لقد بدأ ربيع العرب في فك التحالف المؤلّف مما يعرف بدول الاعتدال العربي، بقيادة السعودية ومصر، واللتان كانتا على استعداد للعمل بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة لتطوير سلام مع اسرائيل. الدعم الأميركي للثورات العربية قد حدّ أيضاً من العلاقات، ما شجّع السعودية للفكاك من واشنطن في بعض القضايا فيما ينطرح تساؤل حول الإعتماد

طويل المدى على الولايات المتحدة لحماية مصالحها.

الموقف السعودي المتوتّر إزاء واشنطن قد جرى التعرّض له في مقالة رأي مؤخراً من قبل نواف عبيد، محلل سعودي في صحيفة (واشنطن بوست) والتي تفيد بأن الرياض كانت على أهبة الاستعداد للمضي بصورة منفردة لأن الولايات المتحدة أصبحت (شريكاً غير موثوق).

ولكن يبدو ذلك جزئياً على الأقل استعراض للكبرياء السعودي، حيث أن ترتيبات النفط مقابل المساعدة العسكرية الذي يحدّد العلاقات بين الطرفين طيلة العقود الستة الماضية، من غير المحتمل إستبداله قريباً. تجري السعودية مفاوضات لشراء أسلحة أميركية متقدّمة بقيمة ٦٠ مليار دولار، والرئيس أوباما، في خطابه الأسبوعي طالب بأن ينحني طغاة الشرق الأوسط لمطالب الشعوب من أجل الديمقراطية. من الملاحظ أنه لم يذكر السعودية، وكان السفير السعودي، عادل الجبير، يجلس بصورة بارزة في الصف الأمامي للمستمعين.

السعودية تأخذ كل ثورة بالتتابع، دون الاعتماد على خطة واحدة. في البحرين، لجأت الى القوة، وأرسلت قوات لقمع ثورة الشيعة لأنها تخشى من قيام حكومة معادية ـ بما يشبه كوبا شيعية ـ تبعد نحو ٢٠ ميلاً من بعض حقول نفطها الرئيسية، ومتعاطفة مع إيران، إن لم تكن متحالفة معها. وقد نشرت دبلوماسيتها في الثورات الأخرى، وبقيت على السور في ثورات أخرى. وتنفق المال أيضاً، فقد تعهّدت بـ ٢٠ مليار دولار للمساعدة في استقرار البحرين وعمان، اللتان واجهتا احتجاجات.

في اليمن، إلتحقت السعودية بتحالف للبحث في تسهيل خروج الرئيس علي عبد الله صالح من السلطة لأنها تعتقد بأن المعارضة قد تثبت بأنها أكثر صدقية، وجار جنوبي أقل تصلباً. ولكن دبلوماسيون عرب لاحظوا بأنه حتى الخطوات التعبيرية السعودية الصغيرة التي قدّمت للسيد صالح بمبررات البقاء، حيث فسّرها على أنها دعم. هذا الشهر، على سبيل المثال، أرسل السعوديون شاحنات للمساعدة في نقص الوقود.

في سوريا، فإن بيان الدعم الأولي من قبل الملك عبد الله للرئيس بشار الأسد، أعقبه صمت، إلى جانب دعوات متقطعة في صلاة الجمعة لله بدعم المحتّجين. يعكس ذلك الصمت ازدواجية عميقة، كما يقول محللون. العائلة السعودية الحاكمة تكره شخصياً السيد الأسد، وهي متذمرة من روابطه الوثيقة مع ايران، وترى يد سوريا في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، الحليف السعودي. ولكن الأمراء يخافون من أن سقوطه قد يطلق العنف الطائفي دون ضمان أن النفوذ الإيراني سيتضاءل.

في ليبيا، وبعد المساعدة عبر طلب الجامعة العربية بالتدخل الدولي، فإن السعودية بقيت بعيداً وتركت لجيرانها، قطر والامارات العربية المتحدة، بالإنضمام للتحالف العسكري الداعم للثوار. وبقيت حتى الآن بعيداً بصورة علنية عن تونس أيضاً، بالرغم من أنها منحت ملاذاً لرئيسها المخلوع، زين العابدين بن علي.

وهناك شكوك أيضاً من أن المملكة تقدّم بصورة سريّة المال لمجموعات متطرّفة لمنع حصول تغييرات. ينكر مسؤولون سعوديون ذلك، بالرغم من أنهم يقرّون بأن المال الخاص قد يتدفق.

في العام ١٩٥٢، وبعد الإطاحة بالملك المصري، عمل جمال عبد الناصر على زعزعة كل الملكيّات، وألهم ما قام به آخرين لقتل الملك في العراق وأخيراً إسقاط الملك إدريس في ليبيا. وانحبست السعودية في نزاع مع مصر طيلة الستينيات، وصمّمت على أن لا تضع نهاية لها لتلك الفترة.

يقول محمد القحطاني، ناشط سياسي في الرياض: (نحن نعود الى الخمسينيات وأوائل الستينيات حين قاد السعوديون المعارضة ضد الثورات في ذلك الوقت، ثورات القومية العربية).

محاصرة الثورة المصرية

بالرغم من نفى السعودية أكثر من مرة تدخلها فى الشأن المصري، وكذلك نفيها مطالبة الحكومة المصرية بعدم محاكمة مبارك، وقيام السفير السعودي في القاهرة بإصدار بيان يزعم فيه عدم تدخل بلاده فى هذا الأمر.. إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك تماماً. حيث اكتشف أن المخابرات السعودية تقوم بمساعدة أنصار الرئيس السابق مبارك وتهريب أموالهم الى الخارج. وكانت صحيفة (الغارديان) البريطانية، قد قالت في ٢٠١١/٤/١٤، أن (العائلة المالكة في السعودية بذلت جهوداً مستميتة في كل من القاهرة وواشنطن من أجل منع محاكمة الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك).

هناك خوف بل رعب سعودي ملموس، من تحولات بدأت تطرأ على السياسات الأميركية في المنطقة، وفيها تشترط على الأنظمة القمعية الموالية لها ومن بينها السعودية حزمة من الإصلاحات السياسية لا تمس الترتيبات الامنية الاقليمية القائمة، ولا ينتج عنها وصول نخب معادية لواشنطن إلى السلطة، غير أن توازنات الأجنحة داخل العائلة المالكة في الرياض غير قادرة على احتمال مثل هذه الإصلاحات التي قد تعرضها للانقسام وتالياً خطر فقدان السلطة.

بعد سقوط مبارك، راهنت السعودية على إفشال النموذج المصري للتغيير، وذلك عبر محاصرته من ثلاث جهات:

١/ إثارة الفوضى الداخلية لتعطيل عملية التغيير، وهذا كان واضحا، من ضلوع قوى تكفيرية معروفة بولائها للسعودية في تفجير كنائس لتحريك الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط، وأيضا تفجير قبور ومراقد الأولياء الصالحين لإثارة الفتن المذهبية.

٢/ التقرب من السلطات الجديدة لأجل تعويم النظام السابق، بالإبقاء على بعض رموزه وتجنيبه المحاكمة أو المساءلة أو نبش ملفاته التي تفوح منها روائح الفساد والسرقة والهدر، وبالتالي وضع خناق على عملية التغيير وقصرها على حدود معينة.

٣/ الرهان على الثورة المضادة، بالإفادة من بطء عملية التغيير، والاشتغال على الاختلافات في معسكر المؤيد للتغيير وإعادة تنشيط قوى النظام السابق التي ما زالت تحتفظ بمواقعها داخل الدولة المصرية.

السعودية واليمن..

الحدود الثورية، والثورة المضادة

عبدالحميد قدس

لاتزال السعودية متوجسة من الوضع اليمني، فهي لم تستطع إنقاذ رجلها علي صالح، ولم تشأ التخلّي عنه قبل أن تجد له البديل المكافئ؛ ربما من آل الأحمر. والآن فإن علي عبدالله صالح يتعالج في السعودية، لا يتوقع أن تسمح له الرياض بأمر من الأميركيين والأوروبيين بالعودة قبل أن يتم اعداد بديل له. وفي حال عاد، فإن المعنى هو: فشل الغرب والسعودية في إعداد بديل غير ضار في حديقة السعودية الخلفية الجنوبية!

السعودية متوجسة. فالمشاعر المعادية للسعودية في اليمن في تنامي. والجمهور العريض يرفض المبادرة السعودية التي كشفتها الخطوة القطرية حين اعلنت أنها تخلت عنها وأنها لا تمثلها. لقد استعدت السعودية قوى يمنية عديدة، وهي لا تخشى من وصول هؤلاء الى السلطة فحسب، بل تخشى أن يهيمنوا عليها. مع العلم أن الكثير من القوى التي ناصبتها السعودية العداء، وشنّت عليها الغارات والحرب، وقتلت الآلاف من اليمنيين (الحوثيين) قد لا يكونوا راغبين في حال مشاركتهم الأساسية في السلطة أن يعادوا السعودية، ولكنهم - شأن قوى معارضة أخرى - لا تريد دوراً سعودياً متضخماً في اليمن، على حساب استقلال قراره الوطني وإرادته الثورية الشعبية، كما لا يريد للأدوات الوهابية السعودية التكفيرية أن تفعل فعلها في اليمن كما كان في الماضي.

علي صالح بالنسبة للسعودية أهون الشرين. لكنها اليوم تدرك صعوبة بقائه، وصعوبة الدفاع عنه. وقد عملت على إيجاد البديل منذ اشهر، بالإتفاق مع آل الأحمر. وقد تنبّه الداهية علي عبدالله صالح للأمر، وأراد أن يتغذى بالبديل قبل أن يتعشى به، لكن الأمور لم تجر وفق ما اشتهى، فكانت نكسة محاولة اغتياله، وتعرضه للأذى الشديد، بشكل يرجح أن يخرجه من حلبة السياسة الى الأبد.

لكن يصعب على السعودية اعداد بديل بهذه السرعة، ويصعب عليه أكثر أن تبعد اللاعبين الأساسيين الذين تكرههم خاصة الحوثيين! وهي حتى الآن لم تبادر بعمل سياسي وتتواصل مع هذه القوى للحفاظ على ما سيتبقى لها من نفوذ في قادم السنوات، بل هي على الأرجح - إن سقط صالح - ستسعى لإفشال الثورة اليمنية، وقد فعلت قبل أن تنتصر الثورة، وستواصل مسيرتها في هذا الطريق، حتى لو ادى الأمر الى إشعال الفتن في اليمن، وجعله يلتهي بذاته، فهذا أهون الضررين، من أن تؤثر الثورة على السعودية، من خلال بناء نظام وطني يمني قوي مستقل ينافسها الزعامة على صعيد الجزيرة العربية، ويتطلع اليه الجمهور كنموذج للحكم المبتغى.

في هذا الإطار.. نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً خبرياً في ٧ يونيو عن مقتل إثنين من حرس الحدود وجرح آخر من قبل مسلح حاول اجتياز الحدود البرية من داخل المملكة الى اليمن. وقال نيول ماكفاركوهار بأن العنف تفجّر على طول الحدود بين السعودية واليمن صباح يوم الثلاثاء (٧ يونيو) حين قام رجل مسلح بقتل إثنين من ضباط شرطة الحدود السعودية وجرح ثالث قبل أن يتم إطلاق النار عليه وقتله، حسبما ذكرت وزارة الداخلية السعودية.

الرجل، الذي لم يكشف عن هويته بعد، كان يحاول عبور الحدود إلى اليمن من منطقة نجران السعودية، في سيارة دفع أربع عجلات، حين تدخّل حرس الحدود. الرجل فتح النار من مسدّسه الآلي، وقتل ضابطاً ورقيب أول، وجرح رقيب أول، كما قال اللواء منصور التركي، الناطق بإسم وزارة الداخلية. وبدا أن بحوزة المهاجم كمية كبيرة من الذخيرة، حيث أنه كان يواصل قيادة سيارته وهو يطلق النار حيث حاول أن يسابق الطريق عبر المعبر الحدودوي، الوديعة قبل أن يتم إطلاق الرصاص عليه وقتله، حسب كلام اللواء التركي.



الثورة اليمنية تشعل القلق السعودي

الحدود اليمنية - السعودية كانت على الدوام قناة لتهريب المخدّرات، والأسلحة والأشخاص من القسم الجنوبي المدقع من الجزيرة العربية الى الجار الشمالي الأغنى منها. والإستقرار على طول الحدود هو سبب يجعل للمملكة مصلحة خاصة في أي نتيجة للفراغ الحالي للسلطة في اليمن، مع وجود رئيس للبلاد في حال أزمة، ويقدّم له

العلاج في المستشفى العسكري السعودي بسبب جروح مني بها في هجوم على مسجد القصر يوم الجمعة (٣ يونيو الجاري). يقول معاونوه بانه سيعود في غضون أيـام، ولكن جماعات المعارضة اليمنية التي تنظّم الاحتجاجات في الشوارع لأربعة شهور تطالب بخلعه تناور لتشكيل حكومة انتقالية في غيابه.

وكانت وكالات الأنباء قد ذكرت بأن حرباً ضارية في جنوب اليمن قد اندلعت، حيث يعتقد بـأن للمحاربين روابـط مع القاعدة التي فرضت سيطرتها على المدينة الساحلية، زنجبار، في الثلث الأخـير من شهر مايو الماضي. وذكرت وكالة رويتر حينذاك بأن نحو ١٥ قتلوا فيما يحاولون السكّان وقوات الحكومة زيـادة جهودها لإعادة اليسطرة على المدينة.

ما يلفت في قضية القاعدة التي يعاد طرحها مجـدداً، كلما ثـارت مخـاوف من احتمال انفراط السلطة في صنعاء، أنها باتت ورقـة يستعملها تـارة علي عبد الله صالح بغرض تهويل خطر المجموعة على المصالح الغربية والأميركية بصورة خاصة، وتارة لجهة الحصول على الأموال من السعودية. ويبدو أن الأخـيرة باتت تستعمل الورقة ذاتها لإقناع الأميركيين بضرورة التعاون من أجل ضبط ترتيبات السلطة في المرحلة القادمة.

كلام السفير الأميركي في صنعاء بدعم المبادرة الخليجية حول ما يعتبره (أزمة اليمن)، وليس (الثورة الشعبية)، في محاولة لإختـزال ما يجري في الساحة اليمنية، وتحويله الى صراع على السلطة أو شكل من أشكال الصراع القبلي بين علي عبد الله صالح وبيت الأحمر يمثّل جزءاً من العار الأميركي، خصوصاً حين يطلب الأميركي من علي عبد الله صالح القبول بنقل السلطة تحت إشراف مجلس التعاون الخليجي، بحيث بتنا أمـام صفقة مشبوهة يجري تنفيذ بنودها بصورة علنية، من خلال تعطيل إرادة الشعب اليمني، المعني بصورة مباشرة بشكل الحكم والدولة الذي يريدها، عبر استعمال ورقـة القاعدة، ومحـاولات التسلل للمقاتلين من داخـل المملكة الى اليمن، فهل يعقل أن رأس النظام وهو يواجه ثـورة شعبية لا يـزال يحظى بدعم أميركي، ويرفض أي مسؤول أميركي أو غربي يقول ولو عن طريق الخطأ بأن عهد علي عبد الله صالح قد انتهى، لمجرد أن ذلك لن يتم إلا في سياق صفقة متكاملة يضمن فيها السعوديون والأميركيون مصالحهم في اليمن القـادم، فالجميع يتحدث عن دعوة علي عبد الله صالح لوضع ترتيبات نقل للسلطة، بخلاف الحال عليه في ليبيا وسوريا حيث يتم استعمال الهيئات الدولية مثل مجلس الأمـن وغيرهـا لإستصدار قرارات حرب!

السعودية - اليمن: المال والسلطة

أمين قمورية

كتب الزعيم القبلي اليمني الشيخ سنان أبو لحوم في مذكّراته، أنه ومجموعة من شيوخ القبائل، ذهبوا إلى السعودية منتصف الستينات من القرن الماضي، لإجـراء محادثات في شأن الحـرب التي كانت دائـرة بين الجمهوريين من جهة، والملكيين من الذين كانوا يحظون بدعم النظام السعودي من جهة اخـرى. وقال ان زملاءه الجمهوريين لم يكونوا يريدون خسارة ما يـأخذونه من السعودية من أمـوال، وبعد أخذ ورد اتفقوا على أن لا مانـع من أخذ هذه الأمـوال، ولكن شرط ألا يتنـازل أحدهم عن مبدأ الرفض التام لعودة النظام الإمامي إلى اليمن. ويبدو أن ذلك كان الشرط الوحيد لأخذ الأموال من السعودية مذذاك أما ماعدا ذلك من تنازلات فلا بـأس به.

اذاً، مسـالـة القـبـض والـدفـع بين السعودية واليمن قديمة جدا وتتساوى فيها كل القوى التقليدية اليمنية ، فما الغرابة في ان تكون للمملكة الكلمة الفصل في الجار (السعيد)؟

علي صالح (الداهية) و(الشاطر) اخطأ عندما اوصل خلافه مع آل الاحمر الذين دعموا حكمه طوال ٣٠ سنة الى حد محاولة الغائهم بالسلاح، فجاء ردهم عليه عنيفا وكاد يطيح راسه في مسجد النهدين. ولان (غلطة الشاطر بألف)، فان اللعب هنا اشبه باللعب بالمتفجرات، الخطأ الاول هو الخطأ الاخير. آل الاحمر ليسوا مجرد طرف في اللعبة المحلية بل هم قناة المال السعودي الى زعماء القبائل اليمنية الاخرى.

الدعم القبلي لعلي صالح لم يكن فقط نتيجة انتمائه الى حاشد، كبرى القبائل، أو شرائـه الـولاءات باستخدام موازنة الدولة المنهكة، انما الدافع الرئيسي لهذا الدعم هو الإيعـاز السعودي الى شيوخ القبائل بدعمه. السعودية كانت ولا تزال تدفع مخصصات شهرية للكثير من شيوخ القبائل في اليمن (يقدر البعض عددهم بسبعة آلاف) لكسب ولائهم، وللضغط عليهم لدعم أي نظام سياسي في اليمن يضمن للمملكة مصالحها.

وهذا أعطى الجار الكبير سلطة واسعة في التأثير على المشهد السياسي اليمني طوال السنوات الأربعين المنصرمة، فما الذي تغير اليوم؟

علي صالح يعالج الآن في مستشفى سـعـودي، لكنه ايضـا في الاسـتـيـداع السعودي. فهذه هـي اللحظة المؤاتية لانـتـزاع موافقته على تطبيق المبادرة الخليجية (السعودية)، ذلك ان الامـر في اليمن بلغ حدا لم يعد معه ممكنا ان تنتظر الرياض كي تُصدم بيمن جديد يفلت من يدها غير ذلك اليمن الذي جربته واختبرته وعرفت اسراره او (أسعاره).

وهكذا تضمن عودة التركيبة القبلية العسكرية السلفية إلى السلطة ولو من دون صالح، وبـلا وجـع رأس الشباب الثائر والحرية والديموقراطية أو الفوضى أو التقسيم.

× عن النهار اللبنانية، ٢٠١١/٦/٧

هل يغتال السعوديون الربيع العربي؟



- السعودية تقود جبهة رفض مصممة على هزيمة المطالب الشعبية للإصلاح وهذا يضعها في مواجهة واشنطن
- السعوديون يرون في تأييد واشنطن للديمقراطية خطراً وسذاجة؛ لأنّ ذلك يهدد وجود الملكيّات في الخليج
- شجّعت الرياض القادة العرب على مقاومة الإصلاح؛ وكلما تقبّلت واشنطن (ربيع الثورة) ازدادت مخاوف الرياض
- حين استعجلت أمريكا موضوع الإصلاح في البحرين، رأت السعودية في سياسة أمريكا تلك تهديداً مباشراً لها

فالي نصر

الرئيس باراك أوباما في خطابه الأخير عن الشرق الأوسط لم يترك مجالاً للشك بأنّ أمريكا تقف مع شعوب المنطقة في طلبها للتغيير. وهذا يضع الولايات المتحدة في حالة صدام مع المملكة العربية السعودية. لقد غدت المملكة قيادة لجبهة رفض مصممة على هزيمة المطالب الشعبية للإصلاح. وكان من المتوقع بأن تتخذ إيران هذا الموقف، ولكنّ حليف أمريكا الأقرب في المنطقة (السّعوديّة) صمم على هزيمة سياستنا. ورغم عدم ذكر السعودية في خطاب أوباما، إلا أنّ مواجهة أمريكا لها في المنظور القريب تعدّ أكبر صعوبة في الشرق الأوسط.

الحكام السعوديون عبّروا بوضوح بأنهم يرون في تأييد الولايات المتحدة للديمقراطية خطراً وسذاجة؛ إذ أنّه يهدد وجود الملكيّات في الخليج. وإذا قرّرت الولايات المتحدة تأييد الديمقراطية، فإنّ السعوديين يستشعرون بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تبقى على علاقة وثيقة مع الرياض (النفط).

التهديد السعودي يُراد منه وضع صنّاع السياسة الأمريكان في خيار بين القِيم الأمريكية والمصالح الأمريكية. الفكرة هي أنّ تفي واشنطن بموقفها وتدعم الشعوب العربية وخيارها المطلبي للإصلاح، وتصدّع علاقتها بالسعودية، أو أن توثّق علاقتها بها وتخسر بقية الشرق الأوسط.

في الحقيقة، إنّ خيار الولايات المتحدة بين قِيمها ومصالحها هو خيار خاطئ، حسبما صرّح بذلك الرئيس في خطابه. السياسة الأمريكية الآن يجب أن تعكس هذه الحقيقة. ولحد الآن حاولت واشنطن استرضاء السعودية، وحان الموعد الآن لتحدي خطاب قادتها وأفعالهم.

التحول التكتوني

(Tectonic Shift)

لم يعد غريباً بأن التحولات التكتونية في السياسات العربية، الثورات الشعبية المطالبة بالديمقراطية والإنفتاح والمساءلة، باتت أمراً يقلق الملكية السعودية. المملكة، كحال باقي العالم العربي، لديها طاقة شبابية تريد وظائف، وتريد حرية ومشاركة في الحياة السياسية. والواقع أنّ ٣٩٪ من السعوديين بين ٢٠-٢٤ سنة عاطلين عن العمل.

وبعد مشاهد تنحي الرئيس المصري حسني مبارك في خضم الاعتصامات التي لعب الشباب المصري دوراً مهماً فيها، أعلن الملك عبدالله عن ٣٥ بليون دولار تقديمات إجتماعية لبداية المطالب بالإصلاح في المملكة. وقد استطاعت المملكة شراء الوقت بهذه التقديمات، ولكن العديد من أحجار الشطرنج تتهاوى في طريقها لتعبّد الطريق. فالمظاهرات العنيفة على الحدود السعودية، في البحرين واليمن على الخصوص تبدو مقلقة.

بداية الأمر شجّعت الرياض جميع الزعماء العرب لمقاومة الإصلاح. وكلما تقبّلت واشنطن ربيع الثورة العربي ازدادت مخاوف الرياض. واتخذ الحكام السعوديون إستثناءً خاصاً من دعوة واشنطن لتنحية مبارك، وحين استعجلت الولايات المتحدة موضوع الإصلاح في البحرين، رأت السعودية في سياسة الولايات المتحدة تهديداً مباشراً لها.

تشجيع الحوار

واشنطن شجعت ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة للدخول في حوار مع المعارضة هناك، وكان الأمريكيون وسطاء مشاركين في الحوارات. وكان الاتفاق على وشك التمام.. إلاّ أنّ الرياض إتخذت خطوة نادرة بتقويض السياسة الأمريكية. فقد قام الحكام السعوديون بإقناع البحرين بتشتيت الحوار وجلب الجنود من السعودية والإمارات العربية لقمع الاحتجاجات.

والعذر الأخرق للقمع هو أنّ المظاهرات تمّت بتحريض من إيران، وأن مشروعاً توسعياً يجب أن يقف عند مضماره. إنّ اعتصاماً محلياً مستوحى من مظاهرات شعبية في مصر وتونس تحوّل إلى صراع إقليمي. والإستراتيجية السعودية كانت واضحة، هي تحويل التركيز من الديمقراطية إلى البعبع إيران.

وبالنظر إلى النتائج الجريئة في البحرين، قامت السعودية بتسخير إستراتيجيتها لسحق الربيع العربي. ودعت الرياض لتوسيع مجلس التعاون الخليجي، مجموعة من الدول العربية التي تمتاز بالثروة النفطية، وتقع في الخليج لتشمل الأردن والمغرب، اللتين لا تشتركان في هاتين الخاصيتين.

تهدئة المتظاهرين

التوسعة من شأنها تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى نادٍ للملكيات في العالم العربي. والعضوية ستأمن سيولة كافية للبلدين (الأردن و المغرب) وموارد إقتصادية لتهدئة غضب المعارضين. وبالمقابل، فإنّ عليهما هجر سياسة الإصلاح والإستعداد لإعارة المزيد من إمكانياتهما العسكرية لإخماد المظاهرات في حال إندلعت مرة أخرى في الدول الخليجية.

موقف السعودية الجديد هو مواجهة السياسة الأمريكية. وإنّ التنازل للمطالب السعودية في الجهة الخاطئة مقابل تحوّلات شعبية واسعة في المنطقة ستضرّ بمصالح الولايات المتحدة بلاشك على المدى البعيد. فإخماد المتظاهرين بشدة في البحرين أدى إلى تراجع لموقف الامريكيين في المنطقة.

وتكون المخاطرة أكبر حين تكون السعودية على خلاف قائم وحساسيات مع إيران؛ فالملكيات في الخليج لا تملك القدرة العسكرية لمواجهة سياستهم الحادّة تجاه إيران. مصداقيتهم تعتمد على الدعم الأمريكي. وحين تؤدي مناكفة إيران إلى تصاعد الخلافات في الخليج، تتعرض المصالح الأمريكية وكل حجمها العسكري الموجود في الخليج إلى صراع إيراني مع الولايات المتحدة.

مواجهة التّحدي

من أجل كلّ هذه الأسباب، ينبغي أن تواجه الولايات المتحدة التحدي السعودي مباشرة. فالفشل في القيام بذلك سيضرّ بموقفنا في المنطقة، ويعزل الرأي العام عنّا هنالك، الأمر الذي سيخدم إيران فقط. الولايات المتحدة يجب أن تعزز دورها القيادي في الشرق الأوسط. يجب أن توضّح، انه على الرغم من علاقاتنا الوثيقة بالسعودية، فإنها ستكون حذرة في الدفع نحو الإصلاح في البحرين كما كانت في سوريا وليبيا. وينبغي على واشنطن الإستعداد للتدخل فيما لو لم تتوقف الملكية في البحرين عن القمع، وتبدأ الحوار الجدي مع المعارضة. كما ينبغي علينا توضيح ذلك للأردن والمغرب بأنّ أمريكا تدعم مبادرات الإصلاح ولن تسير عكس ذلك.

صحيح بأننا نعتمد على مجلس التعاون الخليجي للنفط، ولكن لن يكون هناك انقطاع في تدفق النفط فيما لو اختلفنا مع الدول الخليجية. فمعيشتهم تعتمد على النفط، وللاستغناء من ورائه ينبغي عليهم بيعه. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد علينا لحمايتهم الأمنية، كما بات ذلك جلياً في حربي العراق. والمقلق لنا ليس التهديد السعودي، ولكن شعوب الشرق الأوسط، وكيف ستحاسب سياستنا في هذا الظرف التاريخي الحرج.

× عن صحيفة بلومبيرج، ٢٣ مايو ٢٠١١

بعد رشوة اليمامة..

فساد بطله: الحرس الوطني

ضع علامة استفهام كبيرة حول أي صفقة تجارية، مدنية أو عسكرية بين آل سعود وأي دولة أخرى، فكل صفقة هناك حارس غير أمين بداخلها هو الرشوة!

محمد السباعي

الجشع لا حدود له في مملكة آل سعود، ويزداد ضراوة كلما وجد منفذاً في قانون، أو في بيئة سياسية وتجارية فاسدة، وفي كل الأحوال إنهم آل سعود الذين فسدوا وأفسدوا القريب والبعيد، فحتى الدول التي تحتكم لقانون وتقوم على الديمقراطية والمحاسبة والشفافية وجد فيها من يمارس نزواته وجشعه خارج الحدود درءاً لأي ملاحقة قانونية، فكثيرون من السياسيين الأميركيين والأوروبيين لديهم حسابات بنكية خارج دولهم لأنهم تورّطوا مع آل سعود في قضايا فساد مالي..وقد لحظنا بعض المسؤولين البريطانيين والفرنسيين فضلاً عن الأميركيين من كشفت فضائحهم، بل من المؤسف أن بعضهم تحوّل الى مجرد (قوّاد) لأمراء سعوديين يجلب لهم النساء ويسهّل مهمات الليالي الحمراء الماجنة.

لاريب أن سؤالاً كبيراً يثار حول السبب الذي يجعل من بريطانيا، وعلى الدوام، مرتعاً خصباً لمثل الطامعين في المال الحرام وبأرقام فلكية. فبالأمس القريب بالكاد أغلق مكتب التحقيقات في الغش التجاري في بريطانيا ملف رشاوى (اليمامة)، والتي أزكمت الأنوف، وظهرت أشكال للفساد غير مسبوقة، من بينها تقديم نساء من الوسط الفني والسينمائي كعربون للأمراء السعوديين من أجل تسيير الصفقة، وشراء طائرة مدنية بمواصفات خاصة للأمير بندر بن سلطان، إلى جانب ملياري دولار حصته من عمولات اليمامة، صفقة القرن في العام ١٩٨٥ بكلفة بلغت نحو ٨٠ مليار دولار.

يبدو أن ملف الفساد المالي سيكون ملف العصر في ظل زيادة مداخيل النفط، ومن ثم الدورة الرأسمالية التي تسلكها المداخيل، عبر صفقات الأسلحة، ومشاريع البناء، وتطوير البنية التحتية (بناء المطارات، والموانىء والمنشآت الحيوية..)، ما يجعل العمولات ـ الرشاوى قضية حاضرة في كل صفقة تجارية تتم بين السعودية وشركات غربية، وخصوصاً البريطانية بعد أن بدا واضحاً أن الأرقام الفلكيّة للفساد في الخارج لا تأتي إلا من بريطانيا، دون تبرئة الذمة المالية للدول الأوروبية الأخرى.. فكلها في فساد ومفاسد آل سعود شريك كامل. إن ما قرأنا عنه من أرقام حول حجم الفساد المالي، والذي بلغ نحو ٣ تريليون ريال (نحو ٨٠٠ مليار دولار أميركي)، وعن ٤٠٠٠ مشروع وهمي، و١٢ مليار ريال لبناء مدينة الملك عبد الله الرياضية في جدة، وغيرها من المشاريع التي ليس فقط بأنها مشاريع هامشية ولا تلبي حاجات أساسية للمواطنين وخصوصاً في مجال الخدمات العامة، فإنها في الغالب غارقة في الفساد الى حد غير متخيّل، تجعلنا نضع علامة استفهام كبيرة جداً حول أي صفقة تجارية مدنية أو عسكرية بين آل سعود وأي دولة من دول العالم، فكل صفقة هناك حارس غير أمين بداخلها هو العمولات.

في ٢٩ أيّار (مايو) الماضي نشرت صحيفة (دايلي تلجراف) خبراً يفيد بأن مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير (Serious Fraud Office) فتح تحقيقاً في مزاعم تفيد بأن شركة الدفاع الأوروبي (EADS) أعطت مسؤولين سعوديين سيارات فارهة، ومجوهرات، وحقائب مليئة بالنقود في محاولة واضحة لتسهيل مرور عقد إتصالات بقيمة ملياري جنيه إسترليني.

ويعتبر هذا العقد (البالغ قيمته ٢ مليار جنيه إسترليني) واحداً من أكبر العقود الذي منحته الحكومة السعودية في السنوات الأخيرة.

موظف سابق في شركة الأيروسبيس والدفاع زعم بأنه تمّ فصله بعد أن أثار مخاوف حول احتمال أن تؤدّي الرشاوى إلى تغيير الأيدي. الليفتانت كولونيل فوكسلي، موظف سابق في (GPT)، وهي شركة تابعة لـ (EADS) كان قد أبلغ مكتب التحقيقات في الغش التجاري الخطير بأن مسؤولين سعوديين حصلوا على الهدايا عن طريق وسطاء.

وأكّد مصدر قريب من مكتب التحقيقات في الغش التجاري بأن ثمة تحقيقاً أوّلياً يجري، وأن الليفتانت كولونيل فوكسلي قيل بأن جرت مقابلته من قبل المحققين. (ولأسباب تتعلق بالسريّة، فإن مكتب التحقيق في الغش التجاري لن يكون قادراً



على تقديم أي تصريح علني، ولكن في حال تمّ تقديم الإتّهامات، أو إعتقال أي متّهم فإن ذلك سيصبح علنياً بسرعة للغاية)، حسب قوله. وقد رفض مكتب التحقيقات في الغشق التجاري التعليق على ذلك.

وزارة الدفاع، التي ساعدت في تنسيق هذا العقد، تعاونت مع مكتب التحقيق في الغش التجاري في التحقيق. (نحن نحمل تلك الإدعاءات على محمل الجديّة البالغة، وننظر إليها بإهتمام بالغ. وسيكون من غير المناسب التعليق أكثر فيما لاتزال العملية جارية)، كما قال متحدّث بإسم وزارة الدفاع البريطانية.

وقد يقدح التحقيق شرارة مشكلة دبلوماسية أخرى، كونها تعيد إحياء الذكريات الخاصة بالتحقيق السابق في دعاوى تفيد بأن شركة أنظمة بي أيه إي دفعت رشاوى للأمير السعودي ـ بندر بن سلطان ـ للمساعدة في تأمين صفقة الأسلحة بقيمة ٤٠ مليار جنيه إسترليني.

مكتب التحقيقات في الغش التجاري كان يحقّق في مزاعم أن شركة بي أيه إي، وهي واحدة من أكبّر مصنّعي الأسلحة في العالم، أدارت مالاً فاسداً بقيمة ٦٠ مليون جنيه إسترليني، لتقديم الحلويات للمسؤولين من السعودية في مقابل عقود.

عقد الإتصالات بقيمة ٢ مليار جنيه إسترليني، وهو واحد من أكبر العقود التي منحتها الحكومة السعودية في السنوات الأخيرة، كان لتطوير أنظمة البث الفضائي والإنترنت للحرس الوطني، البالغ عددهم ١٢٥ ألف وهي القوة المكلّفة بحماية العائلة المالكة.

وتم منح العقد لشركة (GPT) إدارة المشاريع الخاصة المحدودة، والتي تعود ملكيتها الى (Paradigm Services Limited)، والتي بدورها مملوكة من قبل (EADS). الناطق بإسم (EADS) قال بأنها تجري تحقيقها الخاص وأنها على معرفة بالإدّعاءات التي أثيرت من قبل مكتب التحقيق في الغش التجاري.

من جهة ثانية، ذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) في عددها الصادر في الأول من يونيو الجاري بأن مكتب التحقيقات ينظر في دعاوى تفيد بأن وحدة من شركة (يوروبيان إيروناتيك ديفينس أند سبيس) المعروفة بإسم (EADS) قدّمت رشاوى لمسؤولين سعوديين للفوز بعقد بعدّة مليارات من الدولارات، حسب ما قال شخص على معرفة مباشرة بالتحقيق في ٣١ مايو الماضي.

وتضيف الصحيفة بأن مكتب التحقيق في الغش التجاري يبحث عن المزيد من المعلومات حول إدّعاءات بأن وحدة (EADS) سلّمت سيارات، ومجوهرات، وأموال نقدية للفوز بعقد بقيمة (٢ مليار جنيه إسترليني)، لتطوير أنظمة الفضاء التابعة للحرس الوطني السعودي، حسب قول المصدر، الذي رفض الكشف عن هويته لأن التحقيق مازال في مرحلة مبكرة.

ولفتت الصحيفة إلى أن (GPT)، ومقرّها في الرياض، السعودية، مملوكة من قبل شركة بريطانيا (برادايم سيرفيسيس)، المملوكة بدورها لشركة (EADS)، من أكبر المتعاقدين التسليحيين في أوروبا، وهي الشركة الأم لإيرباص.

(فقد تمّ تقديم دعاوى محدّدة، وجرى التحقيق فيها بصورة صحيحة) حسبما يقول المتحدّث بإسم (EADS). لم يكن هناك أي إجابة من قبل المكتب الصحافي التابع للسفارة السعودية هنا.

وقد جاءت الدعاوى عقب أكثر من عام على موافقة كل من بي أيه إي سيستمز، أكبر متعاقد عسكري في أوروبا، وغريمه (EADS) على دفع ٤٥٠ مليون دولار كغرامات في الولايات المتحدة وبريطانيا لتسوية التحقيقات حول رشاوى محتملة لكسب عقود.

التحقيقات، التي مضت لسنوات، سلّطت الضوء على صفقات الأسلحة في السعودية، وجمهورية التشيك، وهنغاريا. وقبل الإقرار بالذنب كجزء من التسوية، أنكرت بي أيه إي سيستمز مراراً أي شعور بالذنب.

التحقيقات الأولية من قبل مكتب التحقيقات في الغش التجاري في معاملات بي أيه إي سيستمز قد تسبّبت في مشاكل دبلوماسية للسعودية وبريطانيا.

الحكومة البريطانية التي كان يقودها رئيس الوزراء حينذاك توني بلير، مارست ضغوطات على مكتب التحقيق في الغش التجاري لوقف التحقيق في ٢٠٠٦، على قاعدة أن ذلك سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالتعاون الاستخباري بين بريطانيا والسعودية في الصراع ضد القاعدة.

وقف التحقيق جرى رفضه في المحكمة من قبل مجموعتي محاماة، وقرّرت المحكمة العليا في بريطانيا في ٢٠٠٨ بأن إسقاط القضية كان غير قانوني.

وذكرت الصحيفة بأن بريطانيا تعمل حالياً على إعادة النظر في قانون الرشى الذي من المتوقّع أن يدخل حيز التنفيذ هذا الصيف. تغييرات صغيرة يفترض أن توضّح ماهو مسموح وغير مسموح للشركات فعله لكسب مشروع تجاري. ولكن جادل بعض المحامين بأن القوانين أيضاً كانت غير واضحة حول الشركات الأجنبية التي ستخضع للقوانين.

سعوديون: نطالب بمحاسبة أمراء الفساد!

أصدرت مجموعة من الناشطين والحقوقيين السعوديين بيانا طالبوا فيه بمحاسبة بعض (امراء العائلة الحاكمة الغارقين في الفساد)، الذين قالوا عنهم أنهم (يتصرفون في البلاد كأنهم ملائكة، وهم السبب الأساس في التفريط بمصالح البلاد، وهم السبب الأساس في ثلاثية الاستبداد: القمع والظلم والفساد، وهم السبب وراء كل كوارث هذا البلد).

وهاجم موقعو البيان وزير الداخلية، الامير نايف بن عبد العزيز، ورأوا أنه نقض دولة البيعة على الكتاب والسنة، وبالتالي دعوا الى إقالته وإحالته إلى القضاء، بثلاث تهم: ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وزرع التطرف الإرهاب، ورعاية خطاب ديني يدعم الاستبداد والكراهية والتخلف.

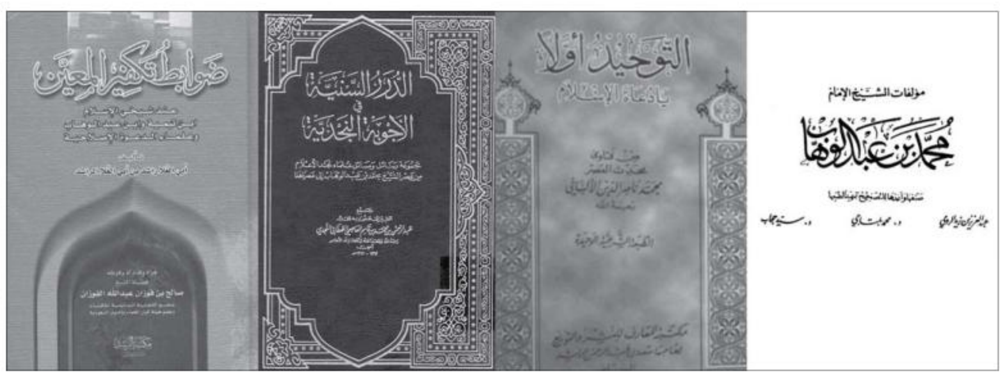
واضاف الموقعون على البيان الذي حمل عنوان (بيان الرياض: المشكلة والحل)، انه (لا يمكن تحقق مفهوم البيعة على الكتاب والسنة في نظام ملكي إلا بالملكية الدستورية التي تصبح الأمة فيها مصدر مشروعية سلطة الحاكم). وانتقد البيان وزير الداخلية لاعتقاله عشرات الآلاف من العلماء وطلبة العلم وأساتذة الجامعات والمثقفين والمحتسبين والشباب بتهمة العنف (أو من دون تهمة) من دون رقيب ولا حسيب، ويرفض أن يعرّف الناس عدد المعتقلين، حسبما جاء في البيان الذي أضاف بأن الوزير المذكور يرفض أن يفتح السجون لتقصي حقائق التعذيب، ويمنع القضاة من الإشراف على السجون، ومن علنية المحاكمات، لكيلا تكتشف الأمة القيمة على حكامها، أسباب العنف، ولا الوسائل الأنجع لصده.

وطالب الموقعون على البيان بأن (تكتفي الأسرة المالكة بالعرش، وولاية العهد، وتترك المناصب الأخرى لأبناء الشعب، الذين يمكن عزلهم ومراقبتهم ومحاسبتهم، والسماح بإنشاء أحزاب سياسية تتداول السلطة، ويكلف الملك رئيس الحزب الفائز بتشكيل الوزارة، وإنشاء برلمان منتخب، من عموم أفراد الشعب رجالا ونساء). كما طالبوا بأن تمارس الأمة قوامتها عبر الجمعيات الأهلية، بالسماح بإنشاء جمعيات ونقابات وروابط، ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية ومهنية، والسماح بحرية التعبير والتفكير والتجمع والمظاهرات والاعتصامات السلمية، ليعبر الناس عن مصالحهم وعواطفهم.

ومن مطالب الموقعين في بيانهم: عدم تولية أحد من أفراد الأسرة الحاكمة، في أي منصب حكومي (لتنأى العائلة بنفسها عن احتمالات المراقبة والمحاسبة، لأنه ثبت أن أي ملك مهما كان قويا، لن يقدر على كبح جماح أي أمير، مهما كان ضعيفاً، يخل بشروط البيعة على الكتاب والسنة، ومن أجل ذلك صارت الصيغة المغربية، هي حبل النجاة). وشددوا على تعديل طبيعة ووظيفة (هيئة البيعة)، بحيث لا تنفرد الأسرة الحاكمة بتولية ولي العهد، لأن انفرادها بتوليته، يخرم البيعة الشرعية على الكتاب والسنة، ويحولها إلى بيعة جبرية، بل ينبغي أن ترشح الأسرة الحاكمة لولاية العهد أكثر من واحد، وأن يوافق الملك على ترشيح أكثر من واحد، على أن يكون مجلس نواب الأمة المنتخب، هو الذي (يبايع) ولي العهد.

وقال الموقعون في بيانهم بأن حصر الفتوى بهيئة الإفتاء، أمر مضرّ (لأن ثنائية الفقهاء والأمراء، تفتك بحقوق الأمة، وتنتقص من قوامة الأمة)، ولذا وجب تحويل (الهيئة) إلى هيئة أهلية منتخبة من عموم الفقهاء والعلماء. كما دعوا الى تشكيل لجنة شعبية منتخبة، لا يقل أعضاؤها عن (٣٠)، من الكفاة الثقاة من عموم المناطق: لإعداد دستور للبلاد، تمهيدا للتصويت عليه من قبل المواطنين.

وقع على البيان أكثر من خمسين شخصية، بينهم الدكتور عبدالله الحامد الذي اعتقل مرات عديدة لدعواته الإصلاحية المتكررة.



من الكتب والمراجع التكفيرية الوهابية

الـوهـابـيّـة: مـذهـب الـكـراهـيـة

الجزء الثاني ـ تكفير المعيّن والعموم

ينفرد المذهب الوهابي بأنه صاحب أضخم تراث تكفيري في تاريخ الإسلام، وبإمكان المرء تتبّع كتابات علماء المذهب منذ الأيام الأولى لنشأته حول مسألة التكفير، والمناظرات المتصاعدة والمغلقة داخل الدائرة الوهابية، حتى يبدو وكأن مسألة التكفير ركيزة أساسية للمذهب، ومصدر لوجوده وحيويته وتميّزه.

سعد الشريف

تاريخياً، لم ينشغل مذهب في الاسلام بمسألة التكفير تقعيداً، وشرحاً، وتطبيقاً كما انشغل المذهب الوهابي، فلا يكاد عالمٌ فيه إلاّ وله رأيٌ في التكفير، إن لم يكن فتاوى تكفيرية ضد فعل أو قول، أو شخص، أو طائفة، وأحياناً طوائف، بل تكفير أغلبية الأمة كما في رسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأبنائه وأحفاده، وكما جاء أيضاً في بعض الشروحات على كتاب (التوحيد) للشيخ محمد بن عبد الوهاب (أنظر على سبيل المثال: شرحي الشيخ الشيخ صالح الفوزان، والشيخ إبن عثيمين).

في المعجم العقدي الوهابي: التكفير المطلق هو تنزيل الحكم بالكفر على الفعل والقول (من قال كذا أو من فعل كذا كفر)، أما التكفير المعيّن فيشمل الشخص الذي فعل الكفر، وأما تكفير العموم فيشمل طائفة أو طوائف لتلبّسها بفعل/أفعال أو قول/أقوال كفرية، بحسب التفسير العقدي الوهابي.

تنطلق القراءة في تراث الكراهية الدينية لدى الوهابية من اقتفاء جذور تلك الكتابات التأسيسية للتكفير في المجال التيولوجي الوهابي. إلى جانب آراء الشيخ إبن تيمية والشيخ إبن عبد الوهاب في تكفير المعيّن، فإن كتاب الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين (١١٩٤ ـ ١٢٨٢) مفتي الديار النجدية في زمانه الموسوم (تكفير المعيّن)، يمثّل مرجعاً رئيسياً في المجتمع الديني الوهابي. وقد بدأ في الفصل الأول من كتابه بعنوان (في التحذير من تكفير المسلمين)، ونقل بأن (ظاهرة التكفير من أوائل البدع التي ظهرت في الإسلام، على يد الخوارج..)[١]. ونقل أيضاً: (ولقد نهى الإسلام عن تكفير المسلمين نهياً شديداً، وحذّر من ذلك تحذيراً عظيماً..)، وعقّب قائلاً: (فوظيفة المسلم أن يدعو إلى الله على بصيرة، ولم يؤمر أحدٌ أن يحكم على مافي سرائر الخلق..ولتعلم أخي المسلم أن خطأك في تكفير كافر خير من حكمك على مسلم بالكفر)[٢].

ونقل كلاماً للشوكاني حازماً يشدّد فيه على عدم التساهل في إصدار حكم بكفر شخص ما وقال ما نصّه: (فلابدّ من شرح الصدر بالكفر وطمأنينة القلب به وسكون النفس إليه، فلا إعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشر لا سيما مع الجهل بمخالفتها لطريقة الإسلام، ولا اعتبار بصدور فعل كفري لم يرد به فاعله الخروج عن الإسلام إلى ملة الكفر، ولا اعتبار بلفظ تلفّظ به المسلم يدل على الكفر وهو لا يعتقد معناه..)[٣]. ويعتبر هذا الرأي في حدّه النظري آية في التسامح الديني، ولكن المشكلة تكمن في تطبيق المبادىء العامة على الواقع، حيث تبدو المسافة الفاصلة بين ما هو نظري وما هو عملي/ تطبيقي شاسعة، فقد يختفي التشدد في إطلاق حكم بتكفير في المستوى النظري، ولكن ما يلبث أن يصبح التسامح في التكفير ظاهراً بل متفشيّاً. ففي تعليق له على كلام إبــن تيمية في عدم تكفير كثير من المتأخّرين لغلبة الجهل بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، بدا متشدّداً وقال بكفر مثلاً من يقوم بزيارة المشاهد المشهورة في أكثر بلاد المسلمين، واعتبرهم مشركين كفّار[٤]. ويعلق قائلاً: (ونحن نعلم أن من فعل ذلك ممن ينتسب إلى الاسلام أنه لم يوقعهم في ذلك إلا الجهل، فلو علموا أن ذلك يبعد عن الله غاية البعد، وأنه من الشرك الذي حرّمه الله ـ تعالى ـ لم يقدموا عليه، فكفّرهم جميع العلماء ولم يعذروهم بالجهل، لا كما يقول بعض الضالين: إن هؤلاء معذورون لأنهم جهّال..)[٥]. فهذا مثال واحد عن التناقض بين ماهو نظري وماهو عملي وتطبيقي.

آلة تطهير المشيخة في الوهابية هي النيل من معتقدات الآخرين وإخراجهم من دائرة الإيمان الديني، فكل من أراد الشهرة شهر سلاح التكفير

وقد تسبّب إفراط رموز المدرسة الحنبلية والوهابية وخصوصاً الشيخ إبن تيمية والشيخ إبن عبد الوهاب في إطلاق أحكام التكفير في إحداث ردود فعل واسعة بين المسلمين من أتباع المذاهب الأخرى، حتى أصبحت وصمة (الخوارج) ملاصقة للمدرسة الوهابية، الأمر الذي دفع بعض المناصرين للوهابية لتصنيف المقالات والكتب دفاعاً عن رموز المذهب. ومن نافلة القول، أن وصمة الخارجي باتت تستعمل في الصراع الداخلي بين الوهابيين أنفسهم، فصار أتباع تنظيم القاعدة الذين يكفّرون الدولة السعودية وعلماءها هم الخوارج، بحسب بيانات هيئة كبار العلماء ومشايخ وزارة الداخلية السعودية.

ومهما يكن، شعر الوهابيون بأنّهم باتوا هدفاً لانتقادات غالبية المسلمين بسبب إسرافهم في الإستعمال المسرف لأحكام التكفير، حتى صارت آلة تطهير المشيخة هي النيل من معتقدات الآخرين وإخراجهم من دائرة الإيمان الديني. وقد كتب أحدهم ردّاً على تشنيع خصوم إبن تيمية وإبن عبد الوهاب والتابعين لهما في مسألة التكفير، وأنهم يسلكون مسلك الخوارج، ولكنه لم يغفل الموقف الأولي الذي قامت عليه العقيدة الوهابية. كتب أبو العلا الراشد: (عندما ننقل عن أهل العلم خطورة التسرّع في مسألة التكفير، والتحذير من تكفير المسلم، فلا يعني هذا اغلاق باب الردة، أو الحكم بالإسلام على من دلّ الدليل على كفره وردته، فإن الإنحراف في التكفير لا يقابل بانحراف آخر لا يقلّ خطراً عنه، وهو الإرجاء، وعدم تكفير الكافرين المجمع على كفرهم)[٦].

إن الرد النمطي الذي يسوقه المنافحون عن ابن تيمية وابن عبد الوهاب أنهم لا يكفّرون دون دليل، وهذا صحيح، ولكن أي دليل؟ هم يضعون معايير خاصة في الايمان وعدم الايمان تجعل من كثير من المؤمنين خارج دائرة الإيمان وبالتالي يصح الدليل على كفرهم!

يلتزم علماء الوهابية بقول لابن تيمية في إبلاغ الحجّة كطريقة في تكفير شخص ما معيّن، إذ لا يتطلب الابلاغ فهم الحجة، (إذا كان من بلغته يفهمها لو أراد، وإنما يشترط بلوغها على وجه يمكن معه العلم..)[٧]. في المقابل، نقرأ كلاماً للشيخ الشوكاني ما نصّه: (إعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه إلا ببرهان أوضح من شمس النهار)[٨]

وقد صنّف الشيخ محمد بن عبد الوهاب كتاباً يشتمل على مسائل أربع وقواعد أربع يفرّق فيها بين المسلم والمشرك، فألّف (كتاب التوحيد) يقول فيه ما نصّه: (ومن نوع هذا الشرك: الإعتكاف على قبور المشهورين بالنبوّة، أو الصحبة، أو الولاية، وشدّ الرحال إلى زيارتها، لأن الناس يعرفون الرجل الصالح، وبركته، ودعاءه، فيعكفون على قبره، ويقصدون ذلك، فتارة: يسألونه، وتارة: يسألون الله عنده، وتارة: يصلون ويدعون الله عند قبره)[٩].

من غريب الردود ما نقرأ عن نفي الشيخ محمد بن عبد الوهاب تكفيره للعموم بقوله (سبحانك هذا بهتان عظيم)[١٠]، ثم مايلبث في رسالة أخرى لاحقة يقول فيها: (فلما جرى في هذا الأمة، ما أخبر به نبيها صلى الله عليه وسلم...وصار ناس من الضالين: يدعون أناساً من الصالحين، في الشدّة والرخاء، مثل: عبد القادر الجيلاني، وأحمد البدوي، ودعي بن مسافر، وأمثالهم..) ثم يقول: (واعلم أن المشركين في زماننا: قد زادوا على الكفار في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بأنهم يدعون الملائكة، والأولياء، والصالحين، ويريدون شفاعتهم..)[١١].

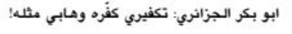
يعيب الشيخ إبن عبد الوهاب على العلماء الذين يأمرون أتباعهم بعدم تكفير شخص قال لا إله إلا الله، ويقول: (وهذا القول، تلقته العامة من علمائهم، وأنكروا ما بينه الله ورسوله، بل كفروا من صدق الله ورسوله في هذه المسألة، وقالوا: من كفر مسلماً فقد كفر، والمسلم عندهم: الذي ليس معه من الإسلام شعرة، إلا أنه يقول لا إله إلا الله)[١٢].

وعلّق ابن عبد الوهاب بعد نقله كلاماً للشيخ إبن تيمية في التكفير:

(وكلامه في كل موضع وقفنا عليه من كلامه لا يذكر عدم تكفير المعين إلا ويصله بما يزيل الإشكال أن المراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة، وأما إذا بلغته الحجة حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة من تكفير أو تفسيق أو معصية، وصرح أيضاً أن كلامه في غير المسائل الظاهرة فقال في الرد على المتكلمين لما ذكر أن بعض أئمتهم توجد منه الردة عن الإسلام كثيرا قال: وهذا إن

كان في المقالات الخفية فقد يقال أنه فيها مخطئ ضال لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها ولكن هذا يصدر عنهم في أمور يعلم الخاصة والعامة من المسلمين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بها وكفر من خالفها مثل عبادة الله وحده لا شريك له ونهيه عن عبادة أحد سواه من الملائكة والنبيين وغيرهم فإن هذا أظهر شعائر الإسلام ومثل إيجابه للصلوات الخمس وتعظيم شأنها ومثل تحريم الفواحش والزنا والخمر والميسر، ثم تجد كثيرا من رؤسهم وقعوا فيها فكانوا مرتدين).

ثم ذكر مسألة تكفير المعين بعد بلوغ الحجة وقال: (لا نعلم عن واحد من العلماء خلافا في هذه المسألة والحمد لله)[١٣]. وقال:(فإنك إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه قد يقولها وهو جاهل فلا يعذر بالجهل..)[١٤]. وأضاف: (فلم يمنع من التكفير كونه جاهلاً). وهنا يندلع سيل الأسئلة الاستنكارية: فلمن وضع حديث (رفع عن أمتي..)؟، وماهي مصاديق آيات رفع الحرج؟، ولماذا العلماء وغيرهم لايستوون في مرتبة واحدة؟، وكيف لا يعذر الجاهل؟، وقد قال تعالى: (وما كنّا معذّبين حتى نبعث رسولا) الإسراء ـ ١٥، فبأي وجه نظرت إلى الآية وجدت أن الله سبحانه وتعالى لا يعذّب أحداً لجهل بدين ما لم يلق عليه الحجة، فإنما يكفر الكافر بعد علم، وإلا ما معنى حديث: كل إبن آدم يولد على الفطرة.. الخ، وهو مصداق للآية المباركة (فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله). نعم، ظهر لاحقاً إتجاه في المدرسة الوهابية ميّز بين نوعين من الجهل، الجهل داخل دائرة الاسلام والمسلمين، وجهل خارجها، وأطلق عليهم (أهل الفترات) الذين يعيشون في مناطق نائية ولم يصلهم خبر رسالة الاسلام، فيمتحنون يوم القيامة.


ابو بكر الجزائري: تكفيري كفّره وهابي مثله!

وفي رسالة بعث بها الشيخ محمد بن عبدالوهاب الى الشيخ عبد الله بن عيسى قاضي الدرعية وإبنه عبد الوهاب، قال: (فقد ذكر لي أحمد أنه مشكل عليكم الفُتيا بكفر هؤلاء الطواغيت مثل أولاد شمسان وأولاد إدريس، والذين يعبدونهم مثل طالب وأمثاله...)[١٥]. وفي رسالة أخرى إلى عبد الرحمن بن ربيعة – أحد علماء ثادق – قال بعد كلام: (فمن عبد الله ليلا ونهارا ثم دعا نبيا أو وليا عند قبره، فقد اتخذ إلهين اثنين ولم يشهد أن لا إله إلا الله، لأن الإله هو المدعو، كما يفعل المشركون اليوم عند قبر الزبير أو عبد القادر أو غيرهم، وكما يفعل قبل هذا عند قبر زيد وغيره...)[١٦]. وخلص الى القول بأن (وهذا الشرك الذي أذكره اليوم قد طبق مشارق الأرض ومغاربها، إلا الغرباء المذكورين في الحديث وقليل ماهم)[١٧].

ويوجّه إبن عبد الوهاب كلامه لابن ربيعة بالقول:

(وإن صح عندك الإجماع على تكفير من فعل هذا أو رضيه ـ أي من جعل وسائط مع الله ـ أو جادل فيه فهذه خطوط المويس وابن اسماعيل واحمد بن يحي عندنا في إنكار هذا الدين والبراءة منه وهم الآن مجتهدون في صد الناس عنه فإن استقمت على التوحيد وتبينت فيه ودعوت الناس إليه وجاهرت بعداوة هؤلاء خصوصاً ابن يحيي لأنه من أنجسهم وأعظمهم كفراً وصبرت على الأذى في ذلك فأنت أخونا وحبيبنا وذلك محل المذاكرة في المسائل التي ذكرت..)[١٨].

وفي رسالة أرسلها إلى سليمان بن سحيم قاضي الرياض، خاطبه فيها قائلاً (نذكر لك أنك أنت وأباك مصرحون بالكفر والشرك والنفاق..)، ثم يقول: (أنت وأبوك لا تفهمون شهادة أن لا إله إلا الله أنا أشهد بهذا شهادة يسألني الله عنها يوم القيامة أنك لا تعرفها إلى الآن ولا أبوك..)[١٩]. ثم يقول:

(وإنمّا كفّرنا هؤلاء الطواغيت أهل الخرج وغيرهم بالأمور التي يفعلونها هم منها أنهم يجعلون آباءهم وأجدادهم وسائط، ومنها أنهم يدعون الناس إلى الكفر، ومنها أنهم يُبغّضون عند الناس دين محمد –صلى الله عليه وسلم–، ويزعمون أن أهل العارض كفروا لما قالوا لا يعبد إلا الله وغير ذلك من أنواع الكفر..)[٢٠]

و بعث إلى أحد علماء الإحساء يقال له أحمد بن عبد الكريم، وقد شكّ في مسألة تكفير المعيّن بعد أن قرأ كلاماً لإبن تيمية، فجاءه الجواب بأن نقده نقداً جارحاً بقوله:

(إذا أعمى الله القلب فلا حيلة فيه، وأنا أخاف عليك من قوله تعالى "ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون"، والشبهة التي دخلت عليك هذه البضيعة التي في يدك تخاف تغدي أنت وعيالك إذا تركت بلد المشركين وشاك في رزق الله، وأيضاً قرناء السوء أضلوك كما هي عادتهم، وأنت والعياذ بالله تنزل درجة درجة أول مرة في الشك، وبلد الشرك وموالاتهم والصلاة خلفهم، وبراءتك من المسلمين مداهنة لهم، ثد بعد ذلك طحت على ابن غنام وغيره، وتبرأت من ملة إبراهم، وأشهدتهم على نفسك باتباع المشركين من غير إكراه لكن خوف ومداراة..)[٢١].

وفيما فصّل في مسألة تكفير الأنواع لا الأعيان، فإنه بدا كما لو أنه يميل الى أشد من ذلك، ولفت ألى أنه لو مضى على طريقة صاحب (الإقناع) لشرف الدين الحجّاوي الدمشقي (لكفّرنا كثيراً من المشاهير بأعيانهم)[٢٢]، وقد فعل ابن عبد الوهاب ذلك، حين أكّد في رسالة للأحسائي على (ردّة الفخر الرازي عن الإسلام مع كونه عند علمائكم من الأئمة الأربعة)[٢٣].

وذكر الشيخ عبد الله وإبراهيم أبناء عبد الطيف وسليمان بن سحمان قالوا: إن أهل العلم والحديث لم يختلفوا في تكفير الجهمية..)[٢٤]. وسئل الشيخ عبد الله، والشيخ ابراهيم إبنا الشيخ عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سمحان عن الجهمية؟ فأجابوا: (أما الجهمية، فالمشهور من مذهب أحمد، وعامة علماء السنة، رحمهم الله، تكفيرهم، لأن قولهم صريح في مناقضة ماجاءت به الرسل، وأنزلت به الكتب..)[٢٥]، وقال في مكان آخر (أن الامام أحمد، وأمثاله، من أهل العلم والحديث، لا يختلفون في تكفير الجهمية، وأنهم ضلال زنادقة مرتدون..)[٢٦]. وختم: (وأما الإباضية في هذه الأزمان، فليسوا كفرة من أسلافهم، والذي يبلغنا أنهم على دين عبّاد القبور، وانتحلوا أموراً كفرية..ومن كان بهذه المثابة فلا شك في كفره، فلا يقول بإسلامهم إلا مصاب في عقله ودينه)[٢٧].

ولعل أهم ما صدر في تكفير الجهمية، ما ورد في كتاب (إجماع أهل السنة النبويّة على تكفير المعطّلة الجهمية)، وهو عبارة عن مجموع يضم عدّة رسائل لكل من الشيخ العلامة إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٢٨٠ ـ ١٣٢٩هـ)، والشيخ العلامة عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٢٦٥ ـ ١٣٣٩هـ)، والشيخ العلامة سليمان بن سحمان الفزعي الخثعمي (١٢٦٦ ـ ١٣٤٩هـ)، وهو يندرج في السلسلة السلفية للرسائل والكتب النجدية (٥ ـ ٨). وينطلق مصنّف الكتاب من أن الإسلام تعرّض لعملية تحريف في تاريخه من خلال نشر علم الكلام ومنطق اليونان، وأن من تزعم هذا المذهب هو الجهم بن صفوان الذي وصفه المصنّف بأنه (رأس الفرقة الضالة، الكافرة، الخاسرة، الجهمية)[٢٨] وقد أخذها عن الجعد بن درهم، وكانوا يمثلون الخط الذي يقول بخلق القرآن وضد الخليفة المتوكل الذي قرّب أحمد بن حنبل وضد المعتزلة.

وقد كتب مشايخ من الوهابيين رسائل في تكفير الجهمية وتكفير من شك في كفرهم: (وأنهم ضلال زنادقة، وأن الصلاة لا تجوز خلف من لا يكفّر الجهمية، وأن هذا هو مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب وتلاميذه..)[٢٩].

من بين الرسائل المدرجة في الكتاب، رسالة بعنوان (كشف الأوهام والإلتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس) للشيخ سليمان بن سمحان الفزعي الخثعمي، غاية ما أراد إثباته من كل المناقشات التي دارت حول تكفير الجهمية واختلاف العلماء حول تكفيرهم بالمطلق، أن كفرهم لا مراء وجدال فيه، وأنَّ من لم يكفّرهم أو يشك في كفرهم فهو كافر: (لا خلاف بين العلماء في الجهمية مطلقاً، بل قد ذكر شيخ الاسلام في بعض أجوبته تكفير الإمام أحمد للجهمية، وذكر كلام السلف في تكفيرهم وإخراجهم من الثلاث والسبعين فرقة، وغلّظ القول فيهم، وذكر الروايتين في تكفير من لم يكفّرهم..)[٣٠]. وشمل الحكم الأباضية (فأباضية أهل هذا الزمان على ما بلغنا جهمية، عبّاد قبور، ليسوا على مذاهب أسلافهم الماضين..)[٣١].

وحين واجه إشكالية أن ليس كل جمهور أهل السنة والجماعة تكفّر الجهمية، ردّ الخثعمي بالقول:

(فالجواب أن يقال لهذا الغبي الجاهل: قد ذكر أهل العلم بأن من لم يكفّر المشركين، أو شكّ في كفرهم فهو كافر، كما قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نواقض الإسلام العشرة: (الثالث: من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم فهو كافر)[٣٢].

ومن الناحية التاريخية، كانت للجهمية باشتقاقاتها الإعتزالية العقلانية حيثية شعبية وازنة ومكانة لدى السلطان، بدليل أن فتاوى الحنبلية بوجوب إعادة الصلاة وراء إمام جهمي: (وقد صرّح الإمام أحمد فيما نقل عنه إبنه عبد الله وغيره أنه كان يعيد صلاة الجمعة وغيرها، وقد يفعله المؤمن مع غيرهم من المرتدين إذا كان لهم شوكة ودولة..)[٣٣].

التكفير للجهمية شمل غيرهم أيضاً: (وبهذا كفّروا من يقول القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة، وأن الله ليس على العرش..وهم عند كثير من السلف مثل: ابن المبارك، ويوسف بن أسباط، وطائفة من أصحاب أحمد ليسوا من الثلاث وسبعين فرقة التي افترقت عليها الأمة)[٣٤]. وانسحب الحكم على من سواهم مثل (الجهال المقلدين لهم من المتكلمين وغيرهم، ممن دخل عليه شيء من كلام الجهمية من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم، من طوائف أهل البدع الذين أحسنوا الظن بمن قلدوه، ممن نزع إلى مذهب الجهمية..)[٣٥].

قد يختفي التشدد في إطلاق حكم بتكفير في المستوى النظري، ولكن ما يلبث أن يصبح التسامح في التكفير ظاهراً بل متفشيّاً في الوسط الوهابي

نشير إلى أن هناك من نقد كتاب (إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية)، واعتبره مليء بالمجازفات والإطلاقات، وقد اشتغل أبي محمود عماد الدين الفرج على وضع كتاب بهذا الشأن في موقع (جنوب مصر السلفية) الذي يشرف عليه، وقدّم فيه بعضاً مما ورد في الكتاب من مواطن الإنتقاد، (وهي كثيرة) حسب قوله، ولكن اكتفى ببعضها (لدلالتها على غيرها). ومن بين ما ذكره (أن في الدرر ـ للشوكاني ـ إطلاقات لا تنبغي)، ويرى الفرج بأن الجهمية ثلاث فرق: المعتزلة، والصفاتية، والجهمية التي تثبت الأسماء مجازاً ولذلك أشكل على من قال بكفرهم كأعيان بل انتقد القول (أن من لم يكفّر الجهمية بأعيانهم فهو كافر).

مثال آخر، إبن حجر الهيتمي الذي قال الشيخ سليمان بن سمحان في كتابه (البيان المبدي لشناعة القول المجدي)[٣٦] عنه ما نصّه:

(إن هذا الرجل ممن أعمى الله بصيرته، وأضله على علم، وقد انقدحت في قلبه الشبهات، وصادف قلباً خالياً، فهو لا يقبل إلا ما لفقوا من الترهات، وما فاض من غيض ذوي الحسد والحقد والتمويهات، بما لا يجدي عد ذوي العقول السليمة والألباب الزاكية المستقيمة).

وقال أيضاً في كتابه (الصواعق المرسلة الشهابية ص ٢٧٧)، (وابن حجر المكي ـ عامله الله بعدله ـ من الغالين في الصالحين، ومن الثالبين لأئمة المسلمين.. ومن كانت هذه حاله، وهو أقواله فحقيق أن لا يلتفت إليه). بل تجد في كتب الجنابلة والوهابية أوصافاً ترميه بالضلال والإبتداع والجفاء والتعصب والقبورية والجهل والغلو[٣٧].

وبصورة عامة، فإن الرؤية الكونية للوهابية تقول: إن كل بلد لا يقام فيه أحكام الاسلام تعتبر من وجه بلد كفر، وكل مسلم لا يقدر على إظهار دينه ولا يهاجر فحكمه حكم أهل بلده، أي كفّار (فحكمه حكمهم في الظاهر)[٣٨].

وقد صدر حكم بكفر بلدان بعينها، لأنها مسكونة بطائفة تفعل الكفر. على سبيل المثال:

(إذا كان يعلم أن جهمية دبي وأبي ظبي ونحوهم شر فرقة، وأن الجهمي رديء المذاهب، ويعلم أن من في هذه البلدتين من المسلمين عصاة ظالمون لأنفسهم، ويعلم أن الخوارج من أهل البدع المارقين بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنهم كلاب النار، وأنهم دانوا بشر المذاهب، وأنهم قد جاءوا بأعظم فرية فما هذا التحامل والتجازف في مسبة من عاداهم وأبغضهم وحذر عن مجالستهم وأغلظ في ذلك..)[٣٩].

وقد حكم علماء الوهابية على (جهمية دبي وأبي ظبي وأباضية أهل الساحل وجهميته) بالكفر (فهؤلاء قد بلغتهم الدعوة، وقامت عليهم الحجة، وقد وقعت المخاصمة والمجادلة بينهم وبين من هناك من طلبة العلم وراسلوا المشايخ..الخ)[٤٠]. وقد أفتى الشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، والشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ والشيخ سيمان بن سمحان الفزعي الخثعمي بما نصّه (لا تصح إمامة من لا يكفّر الجهمية والقبوريين أو يشك في تكفيرهم..)[٤١].

وسئل الشيخ محمد بن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ عن الكفر في وقت الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فأجاب بما نصّه:

(واعلم أن أهل نجد باديتهم وحاضرتهم، قبل دعوة شيخ الإسلام، وعلم الهداة الأعلام، مجدد ما اندرس من معالم الإسلام، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، قدّس الله روحه، ونوّر ضريحه، في جاهلية جهلاء، وضلالة عمياء، قد اشتدت غربة الإسلام فيما بينهم، واستحكمت، وعمّ الشر وطمّ، وفشا الشرك، وشاع الكفر وذاع، في القرى والأمصار، والبادية والحاضرة، وصارت عبادة الطواغيت والأوثان، ديناً يدينون به...)[٤٢].

تأصيل التكفير

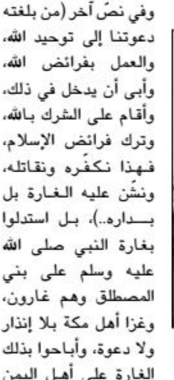
إتفقت كلمة علماء الوهابية من المؤسس ونزولاً الى المتأخرين بأن الإقرار بالشهادتين لا تنفع وليس مانعاً من التكفير[٤٣]. وأن عصمة الدم والمال إنما تتحقق (بوجوب الإتيان بالتوحيد، والتزام أحكامه مع الإنخلاع من الشرك، والبراءة من أهله)[٤٤]. ولذلك فإن الحقيقة التي يلزم الإذعان لها (أن عامة الكفّار والمشركين من عهد نوح إلى وقتنا هذا جهلوا وتأوّلوا، وأهل الحلول والإتحاد كابن عربي وابن الفارض والتلمساني وغيرهم من الصوفية تأولوا، وعباد القبور والمشركون الذين هم محل النزاع تأولوا..)[٤٥].

يقول معدّ كتاب (فتاوى الأئمة النجدية):

(لقد ظن فريق من المنافحين، عن المشركين وإسلامهم المزيف: أن رخصة الخطأ، تدرأ حكم الكفر عمّن وقع في الشرك جاهلاً، ولم يدر هؤلاء أن لازم هذا الأمر، الهوي في مستنقع عدم تكفير طوائف من الكفّار والزنادقة، قد أجمعت الأمة على كفرها، وكفر من شك في كفرها، ولم يلتزموه تعذر عليهم أن يقيموا فرقاً بين ما التزموه، وما لم يلتزموه)[٤٦].

ولذلك يقول الشيخ حمد بن ناصر بن معمر، والقاضي عبد العزيز قاضي الدرعية، ومن حوله من العلماء ما نصّه: (من لم يدخل في دين الإسلام، بل أدركته دعوة الشيخ ـ أي الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ وهو على كفره، كعبدة الأوثان، فحكمه حكم الكافر الأصلي، لأنا لا نقول: الأصل لإسلامهم، والكفر طارىء عليهم..)[٤٧].

وهو رأي يستظل بآراء لأبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب، بأن من مات من أهل الشرك قبل بلوغ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب يحكم عليه بحسب ظاهره (أنه مات على الكفر، فلا يدعى له، ولا يضحّى له، ولا يتصدّق عليه)[٤٨].




الفوزان: التنظير للتكفير

وفي نصّ آخر (من بلغته دعوتنا إلى توحيد الله، والعمل بفرائض الله، وأبى أن يدخل في ذلك، وأقام على الشرك بالله، وترك فرائض الإسلام، فهذا نكفّره ونقاتله، ونشّن عليه الغارة بل بـــداره..)، بل استدلوا بغارة النبي صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون، وغزا أهل مكة بلا إنذار ولا دعوة، وأباحوا بذلك الغارة على أهل اليمن وتهامة والحرمين والشام والعراق (ومثل هؤلاء لا تجب دعوتهم قبل القتال)[٤٩].

وفي تكفير المعيّن، ما رواه الشيخ عبد الله عن إجماع العلماء على تكفير بشير المريسي، وهو رجل معيّن، وكذلك الجهم بن صفوان، والجعد بن درهم، وكذلك نصير الدين الطوسي والذي تسبغ عليه المدرسة الوهابية وصفاً ازدرائياً وتسميّه (نصير الشرك) والتلمساني، وابن سبعين، والفارابي، أئمة الملاحدة، وأهل الوحدة، وأبي معشر البلخي، وغيرهم)[٥٠].

ما يجدر الالتفات إليه، أن المفتي السابق، الشيخ عبد العزيز بن باز، يعتبر في نظر الخط الوهابي الأشد تطرفاً، غير ملتزم بالخط الأصلي للوهابية. وقد بان ذلك في تفريقه بين جاهل بلغته الرسالة فأنكرها، وجاهل لم يصله نبأها، فالأول يكفّر والثاني يرجى أمره إلى يوم القيامة فيُمتَحَن، وهذا ما لم يقله الشيخ إبن عبد الوهاب ولا أبناءه وأحفاده من بعده. ولعل هنا لفتة دقيقة، فقد جبل الأبناء والأحفاد على متابعة ما ورثوه عن أبيهم، بخلاف من هم من غير بيته فهم أكثر تحرراً ونقداً. وقد كتب أحدهم سبب الإختلاف مع الشيخ بن باز وقال: (أن عقيدته نظرية لا تطبّق على الواقع). وقد سئل الشيخ بن باز عن تكفير المعيّن، فأجاب: إذا أتى بمكفّر يكفّر، وضرب مثالاً (أن عباد القبور كما يسميهم كفّار، واليهود والنصارى كفّار ولكن عند القتل يستتابون، فإن تابوا ولا قتلوا)، حجته في ذلك أن القرآن قد بلغهم!

ولكن في جواب للجنة الدائمة للإفتاء كلاماً آخر حول الشهادتين:

(أن الموحد الذي لم يشرك بالله شيئاً ولم يؤمن بمحمد صلى الله عليه وسلم، لأنه لم يسمع به ولم يتمكن من السماع دون تفريط ـ وهذا على فرض وجوده في الكون ـ أنه لا يُحكم عليه بالضلال والشرك وأنه معذور بجهله)، ويقول: (ولايوجد فرق بين جهال اليهود والنصارى وبين مشركي العرب والعجم من المنتسبين للإسلام زوراً وبهتاناً..).

حول طائفتي (الخوارج والمرجئة)، يقول الشيخ عبدالله أبا بطين:

(وقد استزل الشيطان أكثر الناس في هذه المسألة فقصر بطائفة فحكموا بإسلام من دلّت نصوص الكتاب والسنة والإجماع على كفره، وتعدى بآخرين فكفّروا من حكم الكتاب والسنة والإجماع بأنه مسلم، فيا مصيبة الإسلام من هاتين الطائفتين ومحنته من تينك البليتين!!)[٥١].

يؤصّل الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء والاستاذ بالمعهد العالي للقضاء بالرياض الى ذلك في كتابه (الإرشاد الى صحيح الإعتقاد، والرد على أهل الشرك والإلحاد)، والكتاب في الأصل (حلقات أذيعت من إذاعة القرآن الكريم في المملكة العربية السعودية)[٥٢]. يقول:

(يجب اختيار الكتب الصحيحة السليمة، التي ألفت على مذهب السلف الصالح وأهل السنة والجماعة، والمطابقة للكتاب والسنة، فتقرر على الطلاب، وتستبعد الكتب المخالفة لمنهج السلف، ككتب الأشاعرة والمعتزلة والجهمية وسائر الفرق الضالة عن منهج السلف)[٥٣].

ومن مصاديق الشرك، حسب الفوزان: (ومن هذا طاعة الحكام والرؤساء في تحكيم القوانين الوضعية المخالفة للأحكام الشرعية في تحليل الحرام كإباحة الربا والزنى وشرب الخمر، ومساواة المرأة للرجل في الميراث، وإباحة السفور والاختلاط، أو تحريم الحلال كمنع تعدد الزوجات...وما أشبه ذلك من تغيير أحكام الله، واستبدالها بالقوانين الشيطانية، فمن وافقهم على ذلك ورضي به واستحسنه فهو مشرك كافر والعياذ بالله)[٥٤]. وكذلك تقليد الفقهاء باتباع أقوالهم المخالفة للأدلة.

من مظاهر موالاة الكفّار: (الإقامة في بلادهم وعدم الانتقال منها الى بلد المسلمين لأجل الفرار بالدين، لأن الهجرة بهذا المعنى ولهذا الغرض واجبة على المسلم لأن إقامته في بلاد الكفر تدل على موالاة الكافرين، ومن هنا حرّم الله إقامة المسلم بين الكفار إذا كان يقدر على الهجرة)[٥٥]. بل حتى سفر السياحة الى بلاد الكفار هو من مظاهر موالاة الكفار[٥٦].

ومن مظاهر موالاة الكفار أيضاً (الاستعانة بهم)، ولكن بعد استقدام القوات الأميركية للدفاع عن آل سعود في حرب الخليج الثانية في أغسطس ١٩٩٠، وضع هامش تحت هذه العبارة ليسجّل إستثناء (في غير حال الضرورة)[٥٧].

(ومن هذا ما وقع في هذا الزمان من استقدام الكفار الى بلاد المسلمين (بلاد الحرمين الشريفين)، وجعلهم عمالاً وسائقين ومستخدمين ومربين في البيوت، وخلطهم مع العوائل، أو خلطهم مع المسلمين في بلادهم)[٥٨]. ما يلفت هنا أن بلاد المسلمين تنطبق فقط على بلاد الحرمين الشريفين!!

وفي كتاب (هل المسلم ملزم باتبّاع مذهب معيّن من المذاهب الأربعة؟!) للمدرس بالمسجد الحرام محمد سلطان المعصومي الخجندي المكي، وهو عبارة عن جواب لسؤال من مسلمي طوكيو وأوساكا في اليابان، رفعوه إليه في شهر المحرم سنة ١٣٥٧هجرية وهو في الوقت نفسه شبه رد على كتاب (الإجتهاد والمجتهدون) حسب ما جاء في مقدمة الكتاب. يقول:

(وأما اتباع مذهب من هذه المذاهب الأربعة أو غيرها، فليس بواجب ولا مندوب، وليس على المسلم أن يلتزم واحداً منها بعينه، بل من التزم واحداً منها بعينه في كل مسائله فهو متعصب مخطىء مقلد تقليداً أعمى!! وهو ممن فرقوا دينهم وصاروا شيعاً)[٥٩].

بل اعتبر المذاهب من البدع: (وهذه المذاهب أمور مبتدعة حدثت بعد القرون الثلاثة، وهذا لا شك فيه ولا شبهة وكل بدعة تعتقد ديناً وثواباً فهي

ضلالة)، وقال بأن:

(بدعة المذاهب نشأ عنها افتراق الكلمة وتضليل البعض البعض حتى أفتوا بعدم جواز اقتداء الحنفي وراء الإمام الشافعي مثلاً، وإن تقوّلوا بأن أهل المذاهب الأربعة هم أهل السنة، ولكن أعمالهم تكذّبهم وتعارض قولهم وتبطله، فحدثت من هذه الباع هذه المقامات الأربع في المسجد الحرام، فتعدّدت الجماعة، وانتظر كل متمذهب جماعة مذهبه!)[٦٠].

وقال في مكان آخر: (ولا شك أن المذهب من البدع في الدين!! وإنما أحدثه الأمراء والسلاطين لمقتضى سياساتهم أو اتباعاً لهواهم، أو حفاظاً لجاههم، أو عصبية لمشايخهم، كما هو معلوم لكل من طالع التواريخ!!)[٦١]. فهل ينسحب ذلك على الوهابية مثلاً التي تعتبر اليوم أبرز مصداق لكلام الشيخ المعصومي؟!

تكفير الأغلبية السكانية في السعودية

تمثّل المواجهة العقدية بين علماء الوهابية والمكوّنات المذهبية الإسلامية الأخرى في المملكة إختباراً جديّاً لإمكانية التعايش بين المعتقدات في هذا البلد، ليس فقط لما تمثّله تلك المكوّنات من رمزية دينية وإجتماعية في مناطقها على وجه الخصوص، وكذلك وسط محيطاتها العقدية الكبرى خارج المملكة عموماً، ولكن لأن الطريقة التي أديرت بها المواجهة تميط اللثام عن طبيعة الخصومة والمديات التي يمكن أن تصل إليها حين توضع الخلافات المذهبية كمحك في العلاقة بين طرفين متباينين، لذلك فإن اختيار التعايش بين المعتقدات في هذا البلد يضع جدارة الدولة ومشروعيتها على المحك الدائم.

الرد النمطي للمنافحين عن ابن تيمية وابن عبد الوهاب وأتباعهم أنهم لا يكفّرون دون دليل، ولكنه دليل من إبتكارهم يخرج الأغلبية من دائرة الإسلام!

الحملة الوهابية التكفيرية ضد المذاهب الأخرى في المملكة تعود الى بداية التحالف السعودي ـ الوهابي في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي. فالدولة السعودية تحكم أغلبية كافرة، من وجهة النظر العقدية الوهابية وتتمثّل في (المالكية والصوفية في الحجاز، والإسماعيلية في الجنوب، والشيعة الإثني عشرية في الشرق).

ومن أبرز تلك المواجهات العقدية التي جرت في المملكة تلك التي تعرّض لها العالم الحجازي الراحل السيّد محمد علوي المالكي، الذي نال من التشنيع والتوصيم ما فاق حدود الأخلاق وأدب الإختلاف. فقد كتب الشيخ سفر الحوالي سنة ١٤١٢هـ/١٩٩١، وهو العام الذي برز فيه التيار الصحوي في السعودية، وبدأ يفصح فيه بصورة سافرة وصادمة عن مواقفه العقدية والسياسية إزاء القوى والأطراف الأخرى. وكان من بين ما صنّفه الحوالي كتابٌ بعنوان (مجدد ملة عمرو بن لحى وداعية الشرك في هذا الزمان) في إشارة الى المفتي الحجازي الراحل السيد محمد علوي المالكي. يقول الحوالي في مقدمة الكتاب: (ظهر منذ أشهر في بلد الله الحرام وغيرها من البلاد كتاب لداعية الشرك في هذا الزمان ومجدد ملة عمرو إبن لحي المدعو (محمد بن علوي المالكي) أسماه "شفاء الفؤاد بزيارة خير العباد" طبعته ونشرته وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات")[٦٢]. ثم يقول (وقد تلقّف أهل البدع ومروجو الضلالة ودعاة الشرك والخرافة هذا الكتاب فنشروه على العامة ولبسوا به على الناس، وتحمسوا في نظرهم، للأخذ بالثأر ورد الاعتبار لمؤلفه بعد أن هتك الله ستره وفضح أمره)[٦٣]. ويختم بالقول (أظهرت رؤوس الوثنية والشرك والبدعة والضلالة رؤوسها من كل ناحية وتوجّهت سهامهم وسهام من يناصرهم من المنافقين إلى أهل السنة ورموهم عن قوس واحدة..)[٦٤]

وكانت هيئة كبار العلماء في السعودية قد أصدرت بياناً وصفت فيه السيد محمد علوي المالكي بالضال، ونصّ قرارُ الهيئة المرقّم ٨٦ في ١١ ذي القعدة لعام ١٤٠١هـ في الدورة السادسة عشرة المنعقدة بالطائف في شوال عام ١٤٠٠ هـ:

(نظر مجلس هيئة كبار العلماء فيما عرضه سماحة الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد، مما بلغه من أن لمحمد علوي مالكي نشاطاً كبيراً متزايداً في نشر البدع والخرافات، والدعوة الى الضلال والوثنية، وأنه يؤلّف الكتب ويتّصل بالناس، ويقوم بالأسفار من أجل تلك الأمور، واطلع على كتابه الذخائر المحمدية، وكتابه الصلوات المأثورة، وكتابه أدعية وصلوات، كما استمع الى الرسالة الواردة الى سماحة الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد، من مصر، وكان مما تضمنته:

(وقد ظهر في الأيام الأخيرة طريقة صوفية في شكلها لكنها في مضمونها من أضلّ ما عرفناه من الطرق القائمة الآن، وإن كانت ملّة الكفر واحدة.

وقد قامت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء بقراءة كتابيه المذكورين اللذين اعترف أنها له ومن إعداده وتأليفه، وجمع الأمور الشركية والبدعية التي فيها وإعداد ما ينبغي أن يوجّه له، ويطلب منه أن يذيعه بصوته، وبعث له عن طريق معالي الرئيس العام لشئون الحرمين الشريفين بكتاب سماحة الرئيس العام رقم ٢٧٨٨ وتاريخ ١٢ ذي القعدة سنة ١٤٠٠هـ، فامتنع عن تنفيذ ما رآه المجلس، وكتب رسالة ضمنها رأيه، ووردت الى سماحة الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد مشفوعةً بكتاب معالي الرئيس العام لشئون الحرمين الشريفين، رقم ٢٠٥٣|١٩ وتاريخ ١٤٠٠/١٢/٢٦هـ.

وجاء في كتاب معاليه أنه اجتمع بالمذكور مرتين، وعرض عليه خطاب سماحة الشيخ عبد العزيز، وما كتبه المشائخ، ولكنه أبدى تمنعاً عما اقترحوه، وأنه حاول اقناعه ولم يقبل، وكتب إجابة عما طلب منه مضمونها التصريح بعدم الموافقة على إعلان توبته).

وفي الدورة السابعة عشرة المنعقدة في شهر رجب عام ١٤٠١ هـ، في مدينة الرياض، نظر المجلس في الموضوع وناقش الموقف الذي اتخذه حيال ما طلب منه ورأى أن يحاط ولاة الأمور بحاله والخطوات التي اتخذت لدفع ضرره وكف أذاه عن المسلمين، وأعدّت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء بياناً يشتمل على جملة من الأمور الشركية والبدعية الموجودة في كتابه الذخائر المحمدية.

وفي الدورة الثامنة عشرة للمجلس ـ المنعقدة في شهر شوال عام ١٤٠١ هـ ـ أعيدت مناقشة الموضوع بناء على ما بلغ المجلس من (أن شرّه في ازدياد، وأنه لا يزال ينشر بدعه وضلالاته في الداخل والخارج، فرأى أن الفساد المترتب على نشاطه كبير، حيث يتعلق بأصل عقيدة التوحيد التي بعث الله الرسل من أولهم الى

آخرهم لدعوة الناس اليها، وإقامة حياتهم على أساسها، وليست أعماله وآراؤه الباطلة في أمور فرعية اجتهادية يسوغ الاختلاف فيها، وأنه يسعى الى عودة الوثنية في هذه البلاد وعبادة القبور والأنبياء، والتعلق على غير الله، ويطعن في دعوة التوحيد ويعمل على نشر الشرك والخرافات، والغلو في القبور، ويقرر هذه الأمور في كتبه ويدعو اليها في مجالسه، ويسافر من أجل الدعوة لها في الخارج).

وللمرء أن يقف على العبارات المفخّمة ذات المضمون التهويلي مثل (أنه يسعى إلى عودة الوثنية في هذه البلاد) وأنه (يسافر من أجل الدعوة لها في الخارج)، فتلك عبارات اعتادت علماء الوهابية على اطلاقها ضد الخصوم، منتهكين ما كانوا قد نفوه عن أنفسهم نظرياً، على الأقل.

أما أتباع المذهب الإسماعيلي، الذين يقطنون منطقة نجران، جنوب المملكة، فقد عانوا طويلاً من سياسات التمييز الرسمية ضدّهم بسبب إنتمائهم المذهبي. وقد صدرت أحكام من قبل علماء الوهابية في المؤسسة الدينية الرسمية بتكفير الإسماعيلية. فقد قال الشيخ صالح اللحيدان، أمام جمهور علني في آب (أغسطس) ٢٠٠٦ أن الإسماعيليين (ظاهرهم مسلم، لكن يبطنون الكفر).



الوهابية تكفر السيد علوي المالكي

ووصفت لجنة فرعية تابعة لهيئة كبار العلماء في السعودية، مهمتها تفسير العقيدة الإسلامية والشعائر، في إبريل/نيسان ٢٠٠٧ الإسماعيليين بأنهم (كفار فساق فجار ملحدون زنادقة). ولم يصدف أن رد أحد من المسؤولين السعوديين على هذه التصريحات أو التبرؤ منها، أو حتى سحبها من التداول، فمازالت سارية المفعول وشائعة.

وحول الشيعة الإثني عشرية، هناك عشرات الفتاوى الصادرة بحقهم بدءاً من مؤسس المذهب الوهابي الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالته (الرد على الرافضة)، ومروراً بأبنائه وأحفاده والمتحدّرين من مدرسته وصولاً إلى الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين. وقد جاء في جواب الأخير على سؤال (رقم ٤٣) حول حكم دفع زكاة أموال أهل السنة لفقراء الشيعة، وهل تبرأ ذمة المسلم بتفريق الزكاة إذا دفعها للرافضي (أي الشيعي) الفقير أم لا؟: (لقد ذكر العلماء في مؤلفاتهم في باب أهل الزكاة أنها لا تدفع لكافر ولا لمبتدع، فالرافضة بلا شك كفار..). وقال (من دفع إليهم الزكاة فليخرج بدلها، حيث أعطاها من يستعين بها على الكفر وحرب السنة، ومن وكل في تفريق الزكاة حرم عليه أن يعطي منها رافضياً، فإن فعل لم تبرأ ذمته، وعليه أن يغرم بدلها؛ حيث لم يؤد الأمانة إلى أهلها..)[٦٥]. وفي حقيقة الأمر، أن فتاوى علماء الوهابية من الشيخ ابن عبد الوهاب وحتى اليوم تقوم على تكفير الشيعة وتضعهم في مرتبة أدنى من اليهود والنصارى، بل هناك من اعتبر حرب الشيعة أولى من حرب اليهود والنصارى.

تكفير دول وطوائف وأشخاص

لا حدود لبطش التكفير، فقد يسري على دول وطوائف وأشخاص من كل الإنتماءات، وقد يشمل المقرّبين أيضاً، ليس لأن لا قرابة في التكفير، وأن من صدق عليه فعل الكفر يجب تكفيره، ولكن حقيقة الأمر أن سهولة استعمال سلاح التكفير تجعله مشاعاً، دون رادع أو حاجز.

ما يلحظ أن الموقف الشرعي من الدول يتوافق دائماً مع طبيعة موقف الدولة السعودية منها، فإن كانت حليفة أو صديقة، تحظى بحكم البراءة الشرعية، وإن كانت خصماً فإن حكم التكفير لا شك سيطالها. وغالباً ما تصدر الأحكام في وقت تكون فيه العلاقة بين البلدين قد بلغت درجة التأزم أو القطيعة أو دخلت مرحلة حرجة. على سبيل المثال، صدر حكم بتكفير الرئيس الليبي معمر القذافي سنة ١٩٨٢، وذلك عقب برنامج إذاعي بعنوان (أعداء الله) تعرّض فيه لدور علماء الوهابية في تغطية جرائم آل سعود، وثم تلاه القذافي بخطاب ألقاه في (مؤتمر الشعب العام) في آذار (مارس) ١٩٨٢، جاء فيه:



(والسعودية إما أن نلتقي فيها مع ثورة أو لا نلتقي.. حتى مكة، الواجب هو تحريرها قبل أن نحج إليها! لأنها تحت العلم الأمريكي والصهيوني، وفوقها الطائرات اليهودية والأمريكية، وهي تحت سيطرت اليهود والنصارى، الطائرات الإسرائيلية تحلق كل يوم فوق السعودية، والطائرات الأمريكية (أواكس) تحلق فوق مكة.. والمدينة ومكة الآن جوهما مدنس!! ولو أن هناك إسلاماً حقيقياً لطهرنا وحررنا مكة والمدينة أولاً.. فتحريرهما أولى من الحج إليهما في الوقت الحاضر..والاتجاه الصحيح هو التحريض على الثورة حتى يتحرر البترول العربي من قبضة الرجعية، ومن قبضة أمريكا.. السعودية ببترولها أصبحت خطراً أكثر من إسرائيل وأمريكا على العرب).

كان رد الفعل المتوقع هو أن يأتي دينياً لأن حملة برنامج (أعداء الله) وخطابات القذافي أصابت المشروعية الدينية للنظام السعودي، فانبرت هيئة كبار العلماء للرد بتكفير القذافي نفسه. وصدرت الفتوى بتاريخ ١١ جمادى الأولى ١٤٠٢هـ ووصفت القذافي بأنه (ضال ملحد)، وجاء بالنص: (إن مجلس هيئة كبار العلماء وهو يستنكر تمادي هذا الدعي على الإسلام والمسلمين ليقرر ويؤكد أنه بإنكاره لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واستفتاءه بالحج واستهانته ببعض التعاليم الإسلامية واتجهاته الآثمة الباطلة يعتبر بذلك كافراً وضالاً مضلاً). ووقّع على البيان ستة عشر عضواً في هيئة كبار العلماء، كان من بينهم المفتي السابق الشيخ بن باز، ورئيس مجلس القضاء الأعلى السابق الشيخ صالح اللحيدان.

في سياق تكفير الدول إنتشر على موقع اليوتيوب تسجيل صوتي للشيخ صالح اللحيدان يصف فيه الدولة السورية بـ (الفاجرة الخبيثة الخطيرة الملحدة)، داعياً (للجهاد) لإسقاط الرئيس السورى بشار الأسد. وقال اللحيدان، فى تسجيل صوتى وضع على موقع (يوتيوب) في ٢٠ نيسان (إبريل) الماضي أن (الرجل هذا نصيري.. وأبوه أخبث منه قبله..). وكما هو واضح، فإن موقف اللحيدان هنا ليس مستنداً على مقارنة بين نماذج حكم، أو دعوة لإقامة نظام ديمقراطي في سورية، بل هو محثوث بنزعة طائفية محض. فقد أسهب في الحديث عن الجذور التاريخية والمذهبية للطائفة النصيرية ونسبها إلى الفاطميين وقال بأن: (النصيرية جزء من الفاطميين الذين تقوضتهم دولتهم فى مصر، حتى مضت قرون..لا يوجد فى مصر من يقال إنه شيعى، إلا فى منتصف القرن الماضى الرابع عشر فتحت إيران مكتباً للتقريب ثم فشل). وتابع (هؤلاء النصيرية فى سوريا، هم من هذه الفرقة، شيخ الإسلام بن تيمية قال: هؤلاء أولى بالجهاد أن نجاهدهم..لما كانت الوحدة التى صارت بين مصر وسوريا فى القرن الماضي، ثم ما صلحت الوحدة بعدها تسلم حزب البعث الخبيث وكان حافظ الأسد من الضباط ثم صار ما صار).

ودعا اللحيدان الشعب السورى لمقاومة النظام السورى حتى لو ذهب ضحايا، مضيفاً:

(أرجو الله أن يوفق السوريين إلى أن يجّدوا ويجتهدوا فى مقاومة هذه الدولة الفاجرة الخبيثة الخطيرة الملحدة، أن يباغته ولو هلك

من هلك منهم... يرى في مذهب مالك انه يجوز قتل الثلث ليسعد الثلثان، فلن يقتل من سوريا ثلثها إن شاء الله. نسأل الله إن يعاجل الفاجر بعقوبة ماحقة، وان تتشفى صدور المسلمين هناك..).

ما هو لافت أيضاً ما قاله اللحيدان عن سورية بأنها: (لعهد قريب أقرب شبهاً في العادات والتقاليد من عادات الجزيرة من حجاب ونحوه). وما يلفت في كلام اللحيدان أيضاً، أنه لم يكتف بتكفير العلويين ويدعو للجهاد لإسقاط النظام، في وقت لم ينبس أحد من أمراء آل سعود بكلمة كونه تدخلاً سافراً ووقحاً في شؤون دول أخرى، بل بشّر بنموذج وهابي يراد فرضه في سورية كيما (تشفى صدور المسلمين..). ولكن ماهو أخطر في كلامه، أنها دعوة صريحة لاقتراف مجازر جماعية، بدعوى إقامة دولية سلفية. ولا ريب، أن ما قاله اللحيدان يمثّل أقصى ما يمكن أن يصل إليه الخطاب الإرهابي في شكله السادي، ومع ذلك لم نسمع أحدٌ في الشرق أو الغرب من أدان هكذا خطاب يمثّل قمة اللامسؤولية والوحشية في عصر يراد لها زعماً أن يكون متسامحاً، تعايشياً، مسالماً.

إنفلات الخطاب الوهابي التكفيري ظهر أيضاً في في خطبة للمفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، ورئيس هيئة كبار العلماء حيث شنّ في خطبة الجمعة في ٢٩ نيسان (إبريل) الماضي، في جامع الإمام تركي بن عبد الله وسط الرياض حملة ضد الشيعة واصفاً إياهم بالقول (يا من تظاهروا بالإيمان.. نقول لهؤلاء إعلموا أن ديننا دين حق وهدى..). وأوضح أن أولئك (الذين رفضوا الإسلام..)، في إشارة الى الشيعة، ونبّه إلى أن هؤلاء يسخّرون إعلامهم (للهجوم على الإسلام وعقيدة المسلمين وهذه الأمة وسلامتها تحت ستار موالاة آل بيت رسول الله وكل هذا كذب..). ولم يعرف حتى اللحظة سبب مباشر لتلك الخطبة الناريّة، سوى التطورات الجارية في المنطقة بعد دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين والتوظيف الجماعي للخطاب الطائفي.

ومن غريب أحكام التكفير، ما ورد على لسان الشيخ السلفي فالح بن نافع بن فالح الحربي في شريط (المجروحون) ـ تسجيلات أهل الحديث الجزائر، حيث قال عن الشيخ أبي بكر الجزائري، وهو من المشايخ الوهابية المعروفين، يقول الحربي عنه:

(هذا رجل ما هو معروف لا بعلم ولا بمنهج، وإنما رجل واعظ ومشهور بهذا، ولكنه مايع ضايع لا يفهم الدين، ولا عنده علم، ولا عنده فقه، ولا عنده تأصيل، ولا عنده تقعيد، ولا عنده التزام بمنهج أهل السنّة والجماعة، ودمَّر – والله حسيبه – عقيدة أهل السنّة والجماعة في تفسيره، حتى كتبه الأخرى فيها القبورية كما في (قصص المرسلين في كتاب رب العالمين) صفحة إحدى وثلاثين يقول: (إن الله قد أكرم إسماعيل وأمه هاجر بأن دفنا في الحجر المقابل للبيت العتيق)، فالرجل عنده أباطيل، عنده أمور خطيرة جداً.. وعنده أمور خطيرة جداً في التفسير مع الأسف، فينبغي التنّبه إلى خطورة هذا الرجل خصوصا مع شهرته وسمعته).

وحين سئل عن كتبه إن كان يجوز قراءتها، أجاب الحربي: (..فالرجل خطير فيُتجنّب هذه الأمور التي عنده، فيُنتبه إليه ولا يُعتمد على شهرته، عنده أمور خطيرة)..

وفي الشريط نفسه (المجروحون)، سئل الشيخ الحربي عن الداعية الإسلامي عمرو خالد، فأجاب:

(هذا عمرو خالد، هذا ضايع، ولا مع العير ولا مع النفير، هذا الإنسان له دروس وله محاضرات للنساء وفي كذا..ويتكلم في السيرة، يتكلم كذاك المجرم طارق السويدان، وهُمَا من الغربيين الذين درسوا في الغرب وجاءوا ولا علم عندهم، ولا عقول، ولا تأصيل، وذاك إخواني مُحترف، وهذا – الله أعلم – إيش أصله، حليق، إنسان مايع ضايع).

أما الشيخ ناصر الدين الألباني، عالم الحديث الوهابي، فيقول عن علماء الأزهر:

(ويقرّب هذا حديث الدارية وهي راعية غنم، وهو مشهورٌ معروف، وإنما أذكر الشاهد منه، حينما سألها رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أين الله؟ قالت له: في السماء. لو سألت اليوم كبار شيوخ الأزهر ـ مثلاً ـ أين الله لقالوا لك: في كل مكان! بينما الجارية أجابت بأنه في السماء، وأقرّها النبي صلى الله عليه وسلم؟...لأنها أجابت على الفطرة، وكانت تعيش بما يمكن أن نسميه بتعبيرنا العصري بيئة سلفيّة، لم تتلوّث بأي بيئة سيئة)[٦٦].

حين نضع رأي الألباني مع ما جاء في السؤال الأول من الفتوى رقم (٥٢١٣) من المجلد الثالث من فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، والذي جاء فيه: كيف الرد على القائلين بأن (الله في كل مكان) تعالى عن ذلك وما حكم قائلها؟ فأجابت اللجنة بما يلي:

ج١: أولا: عقيدة أهل السنة والجماعة أن الله سبحانه وتعالى مستوٍ على عرشه بذاته وليس داخل العالم، بل منفصل وبائن عنه..

ثانياً: من اعتقد أن الله في كل مكان فهو من الحلولية، ويرد عليه بما تقدم من الأدلى على أن الله في جهة العلو وأنه مستو على عرشه بائن من خلقه فإن انقاد لما دلّ عليه الكتاب والسنة والإجماع وإلاّ فهو كافر مرتد عن الإسلام)، يصبح علماء الأزهر وفق هذا الجواب كفّار ومرتدون!

ونقرأ ما يقوله الشيخ الألباني عن المفسّر والداعية الراحل الشيخ محمد متولي الشعراوي كما ورد في شريط (وقفات مع الشعراوي وكشك) للألباني:

(هل سمعت الشعراوي يبين للناس هذه الصلاة التي أمرنا بها في آيات كثيرة كمثل قوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين)، نصحك وجزاه الله خير هذا لا يمكن إنكاره لما سألك كيفك أنت في الصلاة؟، بتصلي ما بتصلي؟، إلى آخر ما ذكرت أنت، لكن هل بين لك كيف لك أن تصلي؟

أنا بقولك سلفاً:– لا، ليش، إذا كنت مخطأ فقولي أخطأت، لأني على مثل اليقين أنه هو وكشك وغيره لا يعرفون يصلون، هم بيصلوا لكن لا يعرفون يصلون، ليش، لأن صلاتهم حسب ماقروا في مذهبهم، من كان شافعياً يرفع يديه عند الركوع ومن كان حنفياً يقول لا، وهكذا والأمثلة كثيرة وكثيرة جداً، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:– (صلوا كما رأيتموني أصلي) كما أنهم لا يدندنون حول أمر رسول الله عليه الصلاة والسلام، ليعرف المسلم أن يأتمر بالحديث السابق (صلوا كما رأيتموني أصلي)، لماذا؟، لأنه مشغول في تفسير القرآن وبخاصة العلوم العصرية فهو ليس متفرغاً ليصحح صلاة نفسه على السنة فضلاً على أن يتفرغ لتصحيح صلاة الآخرين).

يقول الألباني عن الشيخ الإمام الشعراوي بأنه (منحرف العقيدة ولا يعلم السنّة)، وأن الشعراوي (لا يؤخذ منه علم. أن العلم شيء والإسلوب شيء آخر). وقال أيضاً (الشعراوي من علماء الأزهر وهم بعيدون كل البعد عن السنة) و(أنه أخطأ في العقيدة)، و(أنه منحرف العقيدة)، وقال عن الراحل الشيخ عبد الحميد كشك بأنه مجرد (حواش وقصاص ولا علم عنده)، و(الذي يضجج ويزعق). وكلها مثبّتة في موقع الألباني الشخصي[٦٧].

وقد قيل ماهو أسوأ من ذلك عن الشيخ يوسف القرضاوي الذي صدّرت بحقه كتب بعناوين صارخة مثل (إسكات الكلب العاوي يوسف بن عبد الله القرضاوي) للشيخ الوهابي مقبل الوادعي، وللألباني كلام مشهور في الشيخ القرضاوي منه (يوسف القرضاوي دراسته أزهرية وليست دراسة منهجية على الكتاب والسنة، وهو يفتي الناس بفتاوى تخالف الشريعة، وله فلسفة خطيرة جداً، إذا جاء شيء محرم في الشرع يتخلص من التحريم..)[٦٨].

في ضوء العرض السابق، ومازال هناك كلام كثيرٌ عن تراث التكفير في المدرسة الوهابية يلزم دراسته وإخضاعه للفحص كونه يشتمل بمجموعه على أسس الرؤية الكونية التي تستند إليها هذه المدرسة، وكذلك منطلقات التكفير العقدي لدى أنصارها، والتي تحدّد على اساسها طبيعة العلاقة التي تربطها بالآخر، غير الوهابي.

الهوامش

١ ـ الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبابطين النجدي الحنبلي (١١٩٤ ـ ١٢٨٢)، تكفير المعيّن، تقديم وتعليق راشد بن عامر الغفيلي، دار السلف الرياض، ص ١٣
٢ ـ المصدر السابق، ص ١٤
٣ ـ المصدر السابق، ص ١٨ ـ ١٩، عن الشوكاني في كتابه السيل الجرار، ج٤، ص ٥٧٨
٤ ـ المصدر السابق، ص ص٣٢ ـ ٣٣
٥ ـ المصدر السابق، ص ٣٣
٦ ـ أبي العلا راشد بن أبي العلا الراشد، ضوابط في تكفير المعيّن..عندي شيخي الاسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب وعلماء الدعوة الإصلاحية، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ٢٠٠٦ ص ١١
٧ ـ المصدر السابق، ص ٦٦
٨ ـ الإمام الشوكاني، السيل الجرّار، دار الكتب، بيروت، المجلد الرابع، ص ٥٧٨، عن موقع: www.alshawkany.net
٩ ـ جمع وتحقيق عبد الرحمن العاصمي النجدي، الدرر السنيّة في الأجوبة النجديّة، الطبعة السابعة، بيروت ـ ٢٠٠٤، الجزء الثاني كتاب التوحيد، ص ٩
١٠ ـ الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية، المصدر السابق، الجزء الأول العقائد، ص ٦٣
١١ ـ المصدر السابق، ص ٦٦، ٦٧
١٢ ـ الدرر السنية في الأجوبة النجدية، الجزء التاسع ـ كتاب حكم المرتد، ص ٣٨٦
١٣ ـ الدرر السنيّة، الجزء التاسع، ص ص ٤٠٥–٤٠٦
١٤ ـ الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كشف الشبهات، دار الثقافة للطباعة، بيروت، ص٩
١٥ ـ مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، الجزء السابع، الرسائل الشخصية، ص ٢٤٠
١٦ ـ مؤلفات الشيخ الامام محمد بن عبد الوهاب، الجزء السابع، الرسائل الشخصية، ص ١٦٦
١٧ ـ المصدر السابق، ص ١٦٧
١٨ ـ المصدر السابق، ص ١٦٧
١٩ ـ الرسائل الشخصية، ص ٢٢٦
٢٠ ـ المصدر السابق، ص ٢٣٢
٢١ ـ الرسائل الشخصية، ص ص ٢١٧ ـ ٢١٧
٢٢ ـ المصدر السابق، ص ٢٢٠
٢٣ ـ الرسائل الشخصية، مصدر سابق ص ٢٢٢
٢٤ ـ الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية، مصدر سابق، ١٠/٤٣٧–٤٣٣
٢٥ ـ الدرر السنية، الجزء العاشر، ص ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠
٢٦ ـ المصدر السابق،ج١٠، ص ٤٣٠
٢٧ ـ الدرر السنية، مصدر سابق، ج١٠،، ص ٤٣٨
٢٨ ـ (إجماع أهل السنة النبويّة على تكفير المعطّلة الجهمية)، جمع وتحقيق وتخريج عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد، دار العاصمة للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ص ٦
٢٩ ـ المصدر السابق، ص ١٠
٣٠ ـ المصدر السابق، ص ٣٤
٣١ ـ المصدر السابق، ص ٣٤
٣٢ ـ المصدر السابق، ص ٣٩
٣٣ ـ المصدر السابق، ص ٤٢
٣٤ ـ المصدر السابق، ص ٤٤
٣٥ ـ المصدر السابق، ص ص ٤٧
٣٦ ـ المصدر السابق، ص ٦٧، ٦٨
٣٧ ـ المصدر السابق، ص ٨٤
٣٨ ـ المصدر السابق، ص ٩٥
٣٩ ـ المصدر السابق، ص ١٠١
٤٠ ـ المصدر السابق، ص ١١٣
٤١ ـ فتتيان تتعلّقان بتكفير الجهمية...وأن الصلاة لا تصح خلف من لا يكفر الجهمية ومسائل أخرى، لكل من الشيخ ابراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، والشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ والشيخ سليمان سمحان الفزعي الخثعمي، مضمومة في كتاب (إجماع أهل السنة على تكفير المعطّلة والجهمية..)، ص ١٦٢
٤٢ ـ الدرر السنيّة في الأجوبة النجديّة، الجزء العاشر، حكم المرتد، ص ٤٤٩
٤٣ ـ جمعه وأعدّه، أبو يوسف مدحت بن الحسن آل فرّاج، فتاوى الأئمة النجدية حول قضايا الأمة المصيرية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧، مكتبة الرشد الرياض، الجزء الثالث ص ١٩
٤٤ ـ المصدر السابق، الجزء الثالث ص ٢١
٤٥ ـ المصدر السابق، الجزء الثالث ص ص ١٩٦ ـ ١٩٧
٤٦ ـ المصدر السابق، الجزء الثالث، ص ٢٠٥
٤٧ـ المصدر السابق، الجزء الثالث، ص ٢٢٧
٤٨ـ المصدر السابق، الجزء الثالث، ص ٢٢٨
٤٩ ـ المصدر السابق، الجزء الثالث ص ٢٢٨
٥٠ ـ المصدر السابق، الجزء الثالث، ص ٢٤٨
٥١ ـ فتاوى الأئمة النجدية، مصدر سابق، الجزء الثالث، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦
٥٢ ـ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، الإرشاد إلى صحيح الإعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد، ص ٣
٥٣ ـ المصدر السابق، ص ١٠
٥٤ ـ المصدر السابق، ص ٨٢
٥٥ ـ المصدر السابق، ص ٣١٦
٥٦ ـ المصدر السابق، ص ص ٣١٧
٥٧ ـ المصدر السابق، ص ٣١٧
٥٨ ـ المصدر السابق، ص ٣١٨
٥٩ ـ المصدر، جمعية إحياء التراث الإسلامي، ص ٧
٦٠ ـ المصدر، ص ١٠
٦١ ـ المصدر، ص ٣٨
٦٢ ـ سفر الحوالي، مجدد ملة عمرو بن لحى وداعية الشرك في هذا الزمان، دار الايمان للطبع والنشر والتوزيع ـ إسكندرية، توزيع دار القدس صنعاء اليمن، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص ٥
٦٣ ـ المصدر السابق، ص ٦
٦٤ ـ المصدر السابق، ص ٤٢
٦٥ـ أنظر الموقع الرسمي للشيخ إبن جبرين، وبخصوص فتوى دفع الزكاة أنظر الرابط التالي:
http://ibn-jebreen.com/book.php?cat=6&book=67&page=3585

٦٦ـ سلسلة قضايا عقدية، (التوحيد أولاً..يادعاة الإسلام)، العلامة محمد بن ناصر الألباني، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، دار الهدي النبوي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ص ٢٢
٦٧ ـ أنظر: www.alalbany.net
انظر في الموقع نفسه: سلسلة (الهدى والنور)، شريط رقم ٢٠٦، فتاوي الشعراوي تحت مسأله رقم ١٣، ١٤،١٥، وشريط رقم: ٣١٢، وفي موسوعه الفتاوي المسأله رقم ٦، وشريط رقم ١٩٥، والمسأله في البحث في فتاوي الألباني مسأله رقم ٥، وسلسلة (الهدى ولنور) ـ شريطرقم ٣٤
٦٨ ـ الأجوبة الألبانية على الأسئلة الأسترالية: الشريط الأول

كتبة آل سعود: التكفيريّون الجدد


ابراهيم الأمين

إبراهيم الأمين



صار من الضروري أن تلاحق بعض الكتّاب على أكثر من موقع إعلامي لتعرف حقيقة ما يفكرون فيه. العاملون عند آل سعود، يخافون - ليس هناك تعبير أفضل أو أكثر واقعية - من التعبير عن آرائهم حيث يعملون. لا يسمح لهم بنشر آراء مخالفة لآراء رواد الحرية وحقوق الإنسان، وهم لا يحاولون أصلاً، ولو من خلال اللعب على حبال الكلام. ثم يكتبون ما يتناسب ومزاج صاحب المال. بعد ذلك، يذهبون إلى زواياهم الضيقة المحشورة بهم، ويطلقون العنان لأفكار وآراء، ولا ينسون أن يخرجوا من جيوبهم دفاتر صغيرة، فيعطون علامات حسن السلوك أو عدمه للآخرين، سواء من الأنصار أو المريدين أو الذين هم في جهة مقابلة. وفي ساعات المساء يشعرون بالملل. هكذا يقول الرواة عن هذه الحفنة التي تعاني وحدة قاتلة، وضائقة نفسية حوّلت أصحابها إلى مرضى يخشون مواجهة الجار، أو ناطور البناء وحتى الطبيب أيضاً.

وبعد ذلك، يكتشفون أن العالم الحديث صار له أسلوبه الجديد في التخاطب. فتراهم يتردّدون في الاقتراب من الآلة الجهنمية التي اسمها الحاسوب، وعندما يقول لهم مساعد هو ابن أو صديق أو عامل الصيانة إنهم صاروا موصولين بالعالم الافتراضي من خلال شبكة الإنترنت، يرتعدون ثم يعيدون ترتيب جلستهم. أحدهم أغلق أزرار قميصه في المرة الأولى. قال إن كل شيء سيكون مرئياً الآن. وخشية أن يتندّر عليهم أحد إن وضعوا صورة حقيقية، ولو هرمة، واسماً ضمن حساب خاص على مواقع التواصل الاجتماعي، يعمدون إلى التمويه، يضعون الأقنعة، ثم يباشرون الإدلاء بالآراء الفذّة.

خلال وقت قصير، يرتاحون، يشعرون أن في مقدورهم قول ما يريدون. يحطمون كبتهم بقول كل شيء، وخصوصاً ما لا يقدرون على كتابته أو البوح به في حضرة رب العمل. وعندما يهاجمهم البعض في مواقفهم، يحيلونه على الصفحات الإلكترونية: ألم تقرأ ما كتبته في الموقع الفلاني، أو على الصفحة الفلانية، أو في تلك المحادثة؟

ألا يحق لنا السؤال عن الأساس الأخلاقي لهذا الحشد من المنافقين الذين اجتمعوا في لحظة واحدة، بقدرة الخالق الديّوم، فتناسوا خلافاتهم وأحقادهم الدفينة، ووضعوا جانباً كل كلام السخرية والهزء، بعضهم ببعض، وقرروا خوض أم المعارك ضد شيطانهم الأكبر، ألا وهو المقاومة.

منذ عقدين حتى الآن تقريباً، لم يغيّر هؤلاء في مواقفهم. هم ضد المقاومة عندما انطلقت في مواجهة الاحتلال. هربوا من البلاد وظلوا على موقفهم، وأعلنوا رفضهم للمقاومة وهي تقاتل في جنوب لبنان وغزة. وظلوا ضدها عندما نجحت في تحرير لبنان وغزة، وعندما أنهكت الاحتلال في العراق أو في أفغانستان. وهم ضد الذين يدعمون المقاومة سراً أو في العلن، من دول وجهات وأفراد ومؤسسات تربوية أو إعلامية. وظلوا على موقفهم، وتنفّسوا الصعداء بعد ١١ أيلول، ثم بعد غزو العراق وأفغانستان، ثم بعد مقتل الحريري، ثم جلسوا أمام الشاشات في صيف عام ٢٠٠٦ ينتظرون تجاوز إسرائيل نهر الليطاني، وعند كل انفجار كبير في الضاحية كانوا يريدون سماع نبأ مقتل فلان أو فلان... وابتهجوا عند اغتيال عماد مغنية، ولجأوا إلى عقلهم الخرافي في نسج الروايات والمؤامرات الداخلية، وهم يصلّون ليلاً ونهاراً ليصدّق دانيال فرانسين على اتهام دانيال بلمار لحزب الله وسوريا بقتل الحريري، وتحدثوا عن ارتفاع نسبة الأوكسيجين عندما قتل الألوف من أبناء فلسطين.

رفض هؤلاء المقاومة عندما كان اليسار حاضراً بقوة فيها. وقالوا إنهم مجموعة من المغامرين، يريدون الانتحار بعد فشل مشروعهم الداخلي. ثم صاروا ضد المقاومة الإسلامية لأنها ضد العلمانية. وواصلوا إدانة سوريا لأنها منعت كمال جنبلاط من السيطرة على كل لبنان وإطاحة النفوذ السياسي للمسيحيين. لكنهم أعجبوا أيّما إعجاب بأفكار نديم وسامي وبقية عائلة الجميّل.

هم أنفسهم الآن آمنوا على حين غرة، ودأبوا على قراءة ابن تيمية وأفكار الوهّابية. يرون في النظام السوري حكماً طائفياً يقوده علويّون مع مجموعة من صغار النفوس من بقيّة الطوائف.

اليوم، يتحدث هؤلاء عن الذي يجري في سوريا. أصلاً تأخروا جميعاً، جميعاً ومن دون استثناء، في الحديث عن الوضع هناك. لكنهم وجدوا أن ما يحصل يمكن أن يحقق الغاية المنشودة منذ زمن توقيع كامب ديفيد. دعوا إلى إصلاحات ليس في حدّها الأدنى ما هو موجود في بلاد من يعملون عنده، لكن لا بأس. يعملون يومياً على تغذية الصراعات الأهلية داخل سوريا، ويرون كل من يسقط في الشارع إنما سقط برصاص النظام. هم أصلاً يعتقدون أن من يعلن تأييده لبشار الأسد، من السوريين، إما هو مغلوب على أمره، وإما هو مجنّد من الاستخبارات، أو في أحسن الأحوال مجنون بحاجة إلى مصح. لكنهم باتوا اليوم أكثر إعجاباً بالشيخ المعجزة يوسف القرضاوي، ونجليه بالفطرة: عدنان العرعور وأحمد صياصنة، ومن سيظهر قريباً على الشاشة من أمراء الوسط والشرق.

هم لا يهتمون بالتكفيريين إن حكموا سوريا. وهم يرفضون حتى مبدأ الإشارة إلى خطر هؤلاء. لا يكترثون لكل عمليات القتل في العراق، وهمّهم الوحيد هو: التخلص من العبء الأخلاقي والإنساني الذي له اسم واحد: المقاومة!

لا شيء من عبثكم سيصيب المقاومة بسوء...موتوا بغيظكم!

× عن الأخبار اللبنانية، ٢٠١١/٦/٨

وجوه حجازية

حسين باسلامة
(١٢٩٩ - ١٣٦٤هـ)

حسين بن عبدالله بن محمد بن سالم بن عمر بن عوض باسلامة آل باداس الكندي الحضرمي المكي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها. قرأ القرآن الكريم والتجويد في الكتاتيب التي كانت سائدة في ذلك العصر؛ ثم انتقل مع والده الى الطائف والتحق بالمدرسة الرشيدية لمدة عامين ولم يكمل تعليمه بها. وكانت تلك المدرسة هي المدرسة الرسمية الإبتدائية للتعليم في العهد العثماني. ثم قرأ الفقه ومبادئ التفسير على يد الشيخ يوسف اليماني، إمام مسجد الهادي في الطائف. كما أخذ عن الشيخ محمد شعيب الدكالي، محدث المغرب، مصطلح الحديث والتفسير وأصول الفقه، كما أخذ الحديث والتراجم عن الشيخ محمد هاشم الفلاتة، وأخذ عن الشيخ عبدالجليل برادة في مكة فن الأدب. وأخذ أيضاً علم الحديث والتفسير والفقه وأصوله وعلم اللغة وغيرها عن السيد حسين بن محمد الحبشي، مفتي الشافعية بمكة، ولازمه في ذلك وغيره نحواً من عشر سنين.

قام باسلامة برحلات الى كل من مصر وسوريا وسمع من علماء هذين البلدين واستفاد. عمل مدرساً بالمدرسة الخيرية التي أسسها محمد حسين الخياط المكي بمكة. وتقلب في عدة وظائف حكومية في العهد الهاشمي، وكان سكرتيراً لمجلس الشيوخ في عهد الشريف حسين، وانتخب عضواً بالمجلس التأسيسي للنظام الأساسي في أوائل حكم الملك عبدالعزيز آل سعود. ثم انتخب عضواً بالمجلس الإستشاري سنة ١٣٤٥هـ، ثم عضواً في مجلس الشورى الذي تم تأسيسه وغير ذلك.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة. وله: تاريخ عمارة المسجد الحرام؛ تاريخ الكعبة المعظمة؛ الجوهر اللماع؛ حياة سيد العرب؛ الإسلام في نظر أعلام الغرب(١).

(٢)
عبدالقادر شمس
(١٢٥٥ - ١٣٢٦هـ)

عبدالقادر بن محمد عبدالله شمس الحنفي المكي. أحد كبار العلماء الأحناف في الحجاز في عصره. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها، وطلب العلم فحفظ القرآن الكريم وجـوّده، وحفظ مجموعة من المتون. وأخذ على الشيخ جمال العربية والتفسير والحديث والأصلين، ولازمه ملازمة تامة وتفقّه عليه، وقرأ على السيد أحمد دحلان في فنون عديدة وغيرهما، وأذن له بالتدريس بالمسجد الحرام، وأجازاه بسائر مروياتهما فتصدر للتدريس بالمسجد الحرام، وكان ذا تقدير حسن وحافظة جيدة. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣)
إبراهيم باغريب
(... - ١٠٨٠هـ)

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم باغريب الحضرمي الشافعي. ولد بجدة، ومات أبوه وهو صغير. ثم رحل الى شحر وأقام سنتين؛ ثم عاد الى مكة المكرمة واستوطنها. وطلب العلم ولازم الشيخ عبدالله باقشير في دروسة ملازمة تامة، وتفقّه به. حضر دروس الشيخ محمد البابلي، ولازم الشيخ عيسى بن محمد الجعفري الثعالبي في الحديث واللغة العربية، وأجازه جلّ شيوخه. تصدّر للتدريس في المسجد الحرام، وانتفع بعلمه عدد كبير من الطلبه. توفي رحمه الله بمكة المكرمة، ودفن بحوطة آل باعلوي في المعلاة(٣).

(١) عمر عبدالجبار، مقدمة تاريخ الكعبة المعظمة، ص١٥؛ وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج٢، ص ٢٦٣. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج٤، ص٢٣. ومحمد علي المغربي، أعلام الحجاز، ج٢، ص١٩.

(٢) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٦٣. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٢٠١. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ١٠٥ (الحاشية، وفيها ولادته سنة ١٢٤٠هـ).

(٣) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٨. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٢٠

آل سعود: حيّ على الفساد

(بيان الرياض) أصدرته مجموعة من الناشطين طالبوا فيه بمحاكمة وزير الداخلية، ومحاسبة (أمراء العائلة الحاكمة الغارقين في الفساد الذين يتصرفون في البلاد كأنهم ملائكة، وهم السبب الأساس في التفريط بمصالح البلاد، وهم السبب الأساس في ثلاثية الاستبداد: القمع والظلم والفساد، وهم السبب وراء كل كوارث هذا البلد). كل أركان الدولة فاسدة، وسبب الفساد ورأسه هم ال سعود، فيما يلي نموذج لفساد وزارة المالية.

وزارة المالية.. وما أدراك ما وزارة المالية.. حارسة الكنز لسليمان وجنوده.. لا تشرع أبوابها إلا للعفاريت.. ينهبون في الليل ما جمعه النمل في النهار.. النملِ الذي لا طاقة له بسليمان وجنوده.. يأوي إلى فراشه جائعاً ذاوياً في انتظار صبح جديد لعله يختلس لقمة يسد بها رمق الجوع.. لكنه في كل يوم يكتشف أنه: كالعيس في البيداء يقتلها الظما/ والماء فوق ظهورها محمول. يدخل المليار من الباب ويطير من الشباك دون أن يمر حتى على صراط المحاسبين، ولا على نظارات المدققين الماليين المكعبة.. بينما تستمر رحلة العذاب لفاتورة تعيسة بخمسة ريالات بين جازان والرياض جيئة وذهاباً لأكثر من خمسة أعوام، لأن الممثل المالي تبرأ من رجسها ورجس من أمر بها إلى يوم الدين.

وزارة تعلمك التزوير والفساد بكل معاني الكلمة.. بل تضطرك إليه حتى لو كنت في النزاهة رسولاً.. يجلس المدير على مكتبه في الصباح الباكر.. يرتشف قهوة الضمير الحي.. فيدخل عليه موظف (غلبان) يطلب منه حقاً من حقوقه، فيرده رداً جميلاً بقوله: يا بني ألا تعلم بأن البند لا يسمح ؟! وحين يصرّ الموظف يزجره بعنف: قلنا لك: البند لا يسمح. وفي الظهيرة.. يدخل عليه مدير الشؤون المالية بمجموعة ملفقة ومجمعة من الفواتير لأثاث مكتبي، وآلات وأحبار وصيانة مبانٍ، تغطي قيمتها قيمة (المفطحات) التي تناولها مع معالي الوزير ومسئولي الوزارة ليلة البارحة، فيوقع عليها وهو يرتشف شاي الضمير الميت.. ويتبعها بضحكة مجلجلة.. ثم يمتدح مهارة وبراعة مدير شؤونه المالية في التزوير، وتصريف الأمور، والقفز على بنود المالية بقفزات بهلوانية بقوله: أنت عفريت!

والأجنبي الذي تفضل بإعطاء تلك الفواتير الوهمية لسعادة المدير، أصبح يقف على بابه كل يوم.. يبتزه كيفما يشاء.. ويجرّه إلى الإجرام والاختلاس والمشاركة في النهب بمنتهى البساطة.. ويختطف منه المناقصات قدر ما يستطيع.. ويبالغ في الأثمان حتى يشبع.. وحين لا يوفي بالمواصفات أو يتعطل التنفيذ أو يختل العقد، فإن المدير لا يملك إلا أن يطبق على شفتيه ويصمت.. ثم يوحي لزبانيته من المهندسين، ومأموري الصرف، ومسئولي الشؤون المالية بأن وقعوا على المستخلصات.. وأوفوا بالعقود والعهود.. وأعطوا الأجير أجره قبل أن يجف نصيبي من (الهبرة)، وما أن يتم تسليم المشروع، حتى يتم التعاقد مع شركة أخرى لصيانته.

وحين تحتاج الإدارة لشراء كرسي لا تتجاوز قيمته المائة ريال، فإن نظام المالية يجبرك على أن تقدم ثلاثة عروض من شركات مختلفة بقيمة ذلك الكرسي.. وإياك أن تفاجأ حين ترى أن جميع الشركات قدرت قيمته بألف ريال وأكثر.. حيث إن حجتهم الدائمة أن وزارة المالية لا تعطينا قيمته مباشرة.. وقد يستغرق نظامها سنة أو حتى سنتين حتى تسدد لنا قيمة ذلك الكرسي اللعين، ولذلك رفعنا من قيمته.. وقس على ذلك بقية المشاريع كبيرها وصغيرها.

وزارة تنادي: يا قوم.. من حضر القسمة فليقتسم.. وهذه خاصة بالرياض وموظفي الرياض.. وأعني تحديداً موظفي الوزارات الذين تجري لهم الانتدابات ـ وخارج الدوام ـ مجرى الدم في عروقهم الفاسدة.. من البوابِ وحتى الوزير، يأخذون من وزارة المالية أضعاف رواتبهم سنوياً، ما بين الانتدابات، وتذاكر الطيران، والإسكان، والمصاريف السفرية، وخارج الدوام، دون أن تكلف الوزارة نفسها بالسؤال: لماذا كل هذا؟ ولماذا نفس الأسماء؟ وكيف لهم يسألون وهم بأنفسهم منغمسين في هذا الوحل حتى أنوفهم.. وهم أنفسهم أبناء هذا وأخوة ذاك.. بينما يكد ويجهد الموظفون في جميع بقاع وطننا الكبير.. وبعضهم يواصل العمل ليلاً ونهاراً.. فلا يجدون إلا المماطلة والاشتراطات، وإثبات المهمات، وترحيل الصرف، حتى زهدوا في يوم أو يومين لا تقدم في وضعهم المالي ولا تؤخر، فأصبحوا يعملون لله ويطلبون الأجر منه دون سواه..

وزارة لا تقبل إلا أعلى المواصفات للمشاريع على الورق.. ثم تصرّ على أن تتعاقد مع العرض الأرخص الذي في واقعه يكفي لتنفيذ أربعة مشاريع وبنفس المواصفات في بلد آخر.. ولأنها تصر على الأرخص، غير الرخيص أساساً، فإن النتيجة تكون التعاقد مع النطيحة والمتردية من المقاولين.. ذوي العروض الرخيصة والمواصفات (المخيسة) وتسمح بمقاولي الباطن حتى الدرجة العاشرة.. يوقعون مع المقاول الأول بمليار.. ويوقع المقاول الأول مع مقاول الباطن بمائة مليون.. ويوقع المقاول العاشر مع العمالة المتخلفة بمائة ألف ريال لتنفيذ المشروع.. ويا له من مشروع!

وزارة لا تكلف نفسها السؤال عن كل هذه البضائع المغشوشة التي تملأ الأسواق وتفتك بالناس.. رغم أن الجمارك تابعة لها.. ورغم أن مفتشي الجمارك تابعون لها.. إلا أنها عاجزة عن مراجعة واقعها.. فترمي بأحمالها مرة على وزارة التجارة، ومرة على وزارة الصحة، ومرة الزراعة، ومرة الصناعة وهكذا.. بينما المنطق يقول إن عليها أن تراجع مفتشيها، ونوعية مفتشيها، وبلاوي مفتشيها، الذي يفسحون البضائع من المنافذ وبالأوراق والأختام التي تعود لها وبالأموال التي تدخل خزينتها.

إن الحديث عن فساد وزارة المالية وموظفي وزارة المالية يطول ويطول ويطول.. سواءً عن الوزارة نفسها، أو عن القطاعات التابعة لها مثل الجمارك وصناديق الإقراض وخلافها.. وما يحز في النفس أن هذه الوزارة لا تكتفي بالفساد في ذاتها، بل إنها ما زالت تعتمد أنظمة تجبر الجميع بها على التحايل والتزوير والاختلاس والرشوة.. إنها باختصار.. وزارة تشرِّع للفساد.



- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات






Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعةَ الحروب تثأر لنفسها في حكومةَ السنيورة

من يرقّب ملامح وجه وزير الخارجيةَ السعوديَ الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبةَ البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).



(الحجاز) انفردت بكشف قصةَ الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعوديةَ سياستها الكارثيةَ؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعوديةَ تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تتناول طبيعةَ التحركات السعوديةِ المريبةَ إزاء الحكومة السوريةَ والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطةَ إطاحةَ نظام الرئيس السوري بشار الأسد.



من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشةَ مستقبل سوريةَ ومصير نظام الحكم فيها!!).



أربع إتفاقيات أمنيةَ بين الرياض وواشنطن

السعوديةَ.. قلعةَ إستراتيجيةَ أميركيةَ

بدأت تلميحات متقطعةَ تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنيةَ في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويريةَ لقوة امنيةَ لحمايةَ المنشآت النفطيةَ في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخليةَ لصحيفةَ (الشرق الأوسط) السعوديةَ في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنيةَ تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلةَ الراهنةَ)، وبحسب الصحيفةَ فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمةَ العفو الدوليةَ في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعوديةَ. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامةَ، وأصبح عرضةَ لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملةَ.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئةَ

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبةَ، خاصةَ وأن طريقةَ الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونيةَ وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكةَ، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّةَ) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعةَ المصون الذي لم يعد له حرمةَ كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكةَ.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعةَ بدويةَ قبليّةَ جاهلةَ لا تفهم معنى



صور متنوعة لمفاتيح الكعبة المشرفة